

الإعلام وهجرة المصريين

دراسة في الدور التنموي للإعلام

دكتور

عبد الفتاح عبد النبي

كلية الآداب - قسم الاعلام

جامعة الزقازيق



ملتزم النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن محمد وأولاده
٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة



الإعلام وهجرة المصريين

دراسة في الدور التتموي للإعلام

دكتور

عبد الفناح عبد البقي

كلية الآداب — قسم الاعلام

جامعة الزقازيق

لأصحابها حسن محمد وأولاده
٩ بشارع علي بابا بالعتامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

حمد لله العظيم

إهداء

إلى زوجتي وابنتي منة الله أهدى منّا
الجهود العلى بحبة ووفاء وعرفان بالجميل

مقدمة

على الرغم من كثرة الكتابات التي ظهرت خلال الحقبتين أو الثلاث حقبة الماضية في موضوع العلاقة بين الإعلام والتنمية، وإجماع الباحثين والكتاب بل والمسؤولين في العديد من المجتمعات النامية على الدور المنتظر والخطير الذي يمكن أن تلعبه أجهزة الإعلام في مجال التنمية والتغيير الاجتماعي المنشود في هذه المجتمعات، إلا أن المتتبع للآراء والمناقشات التي دارت حول هذا الموضوع، يلاحظ أن السمة المميزة للجانب الأكبر منها هي غلبة الطابع التخيلي أو النظري الذي يفتقر إلى المشاهدات الواقعية، والميل إلى الذاتية والأحكام الانطباعية في عرض ومناقشة جوانب الموضوع، وحتى تلك الكتابات التي جاءت من مصادر بحثية، فإنها استندت - في الغالب - على مؤشرات سطحية وساذجة إلى حد كبير مثل معدلات التوزيع، والحياسة أو التعرض لأجهزة الإعلام.. الخ.

وهكذا نجد أنه بعد مرور ما يقرب من نصف قرن تقريباً على حصول العديد من المجتمعات النامية على استقلالها، وحديثها المستفيض إلى حد المأل عن التنمية واقتناع المفكرين والمسؤولين بها بدور أجهزة الإعلام، أنه لم تتحقق التنمية أو التغيير المنشود، بل وعملت أجهزة الإعلام في بعض الأحيان في الانحياز غير المرغوب، وكان ذلك باعثاً لمعاودة التفكير في بحث علاقة أجهزة الإعلام بالمجتمع وتقويم حقيقة دورها في مجال التغيير بصورة أكثر انضباطاً وعلمية وبعيداً عن التخيلات النظرية أو الانطباعات الذاتية، وانطلاقاً من ذلك ونتيجة له تأتي الدراسة الراهنة التي تستهدف تقويم أداء أجهزة الإعلام المصرية في مجال التنمية قياساً على إحدى القضايا المجتمعية المرتبطة بمستقبل التنمية في المجتمع المصري، وهي قضية هجرة العمالة المصرية للخارج.

فقد حدث أن شهد المجتمع المصرى منذ مطلع السبعينات تزايداً ملحوظاً فى معدلات هجرة المصريين بفئاتهم الاجتماعية والمهنية المختلفة وتحول المواطن المصرى من الصورة المثالية للالتصاق بالوطن والعزوف عن الهجرة حتى فى حدود وادى النيل إلى صورة الفلاح المصرى ومعه حاجياته التى باتت معروفة فى مطارات الدول العربية ، وأصبحت مصر تقدم العدد الأكبر من المهاجرين للعمل فى الوطن العربى ، ويدعم ذلك بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وبيانات التقرير الاستراتيجى العربى الذى يؤكده على أن مصر جاءت فى مقدمة الدول المصدرة للعمالة بنسبة (٢٦,٧ ٪) من إجمالى العمالة المصدرة إلى المجتمعات النفطية .

وساعدت التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مر بها المجتمع المصرى منذ عام ١٩٦٧ إلى ارتفاع معدلات الهجرة وبالأذات هجرة العمالة الفلاحية ، بمعنى آخر ، أن حصاد هزيمة ١٩٦٧ ، وتطبيق سياسة الباب المفتوح والاختناقات الاقتصادية والاجتماعية التى مر بها المجتمع ، أدى إلى جعل مصر مجتمعاً مصدراً للقوى العاملة ، فى الوقت الذى تزايد فيه الطلب على تلك القوى العاملة من قبل المجتمعات العربية النفطية التى كانت تسعى إلى تنفيذ برامج التنمية والتحديث بعد طفرة ارتفاع أسعار البترول عقب حرب عام ١٩٧٣ ، ولجأت تلك الدول إلى تغطية عجزها فى الإمكانيات البشرية اللازمة لعمليات التنمية والتحديث باستيراد العمالة من الخارج ورفع مستوى الأجور مقارنة بالأجور فى المجتمع الأصل للعمالة المستوردة .

وقد لفتت ظاهرة هجرة المصريين إلى هذه الأقطار بأعداد كبيرة ، أنظار العديد من الباحثين وجاء الإسهام الأساعى من جانب المتخصصين

في مجال الاقتصاد حيث سعت الدراسات العديدة التي ظهرت في هذا المجال إلى بحث أبعاد هذه الظاهرة وتأثيرها على الدخل القومي، وأوضاع سوق العمل، والإنتاجية، ومعدلات الاستهلاك والادخار... الخ في حين ظلت الأبعاد الاجتماعية والمعرفية لهذه الظاهرة لا تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام مثلما حظى الجانب الاقتصادي. فليس لدينا بيانات واقعية وموثوق بها مثلاً حول أثر هجرة العمالة المصرية للخارج على الحراك الاجتماعي وأوضاع العمالة والتغير في بناء القوة والنفوذ بالمناطق الريفية، وكذا القيم الاجتماعية والعلاقات الأسرية إلى غيرها من الجوانب التي نجمع كافة الآراء والاتجاهات أنه حدث تغيرات أساسية بها في أعقاب تطبيق سياسة الانفتاح، وفتح الباب على مصرعيه أمام هجرة المصريين للخارج.

وأياً كان الأمر، فإن الدراسة الراهنة تكتسب أهمية خاصة من منطلقات أهمها:

أولاً: إنها تتصل بقضية مجتمعية تجمع كافة الآراء والاتجاهات أنها هزت - وما زالت - أعماق المجتمع المصري وغيرت في هيكله الاقتصادية والاجتماعية منذ منتصف السبعينات.

ثانياً: أن القضية ما زالت موضع للحوار والمناقشة وتنقسم بشأنها الآراء بين مؤيد لفتح باب الهجرة على مصرعيه وبلا قيود أو معوقات كحق يقرره الدستور وتأييده الشرائع السماوية، ومعارض يحذر من مغبة الآثار السلبية المترتبة على هذه الهجرة على مستقبل مسيرة التنمية في المجتمع، أو مطالب بالتنظيم، والملاحظ هو غلبة الانطباعية على هذا الرأي أوداك والافتقار إلى الأسانيد الميدانية والملاحظات الواقعية.

ثالثاً: أن الظاهرة رغم الكتابات الانطباعية والإيماءات الصحفية

التي تحدثت عن انخفاض تيار الهجرة وعودة إجبارية للعمالة المصرية من الخارج ابتداء من عام ١٩٨٥ ، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتقليص مشروعات التنمية بالدول المستقبلية للعمالة ، واتجاه هذه الدول إلى التخلص من العمالة الأجنبية بها ، فإنها ما زالت تتزايد ، حيث تشير أحدث الإحصائيات المنشورة أن إجمالي عدد العمال المصريين الذين تم التعاقد معهم للعمل بالخارج خلال عام ١٩٨٨ بلغ (٤٢١٩٨١) عامل من بينهم (٢٣٢٠٩٠) عامل تم التصريح لهم بالعمل بالخارج لأول مرة بنسبة (٤٥٪) من حجم التعاقدات خلال هذا العام .

رابعاً : أن الهجرة للعمل خارج مصر ، ظاهرة مركبة ، مست دوائر متتالية الاتساع من المجتمع المصري بدرجات متفاوتة ، ففي ثورة الظاهرة نجد المصريين الذين هاجروا للعمل خارج الوطن وفي الدائرة التالية نجد من رافقوهم من ذويهم في بلدان العمل ، أما الدائرة الثالثة فتضم ذويهم الذين بقوا بمصر . وفي دائرة رابعة ، تظهر آثار ولو خافتة للهجرة على أصدقاء ومعارف المهاجرين . كما أن هناك آثاراً مجتمعية عامة للهجرة مست كل المصريين وإن لم يكن لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمهاجرين عن طريق أوضاع مجتمعية ساهمت الهجرة في تبلورها مثل نقص العمالة ، أو التضخم ، وارتفاع الأسعار ، وبهذه الصورة ، وبعيداً عن مدى واقعية الأرقام حول حجم المهاجرين أو العائدين . فإننا نجد أن ظاهرة الهجرة قد مست بصورة مباشرة ما يقرب من ثلث سكان المجتمع المصري .

خامساً : أن الرؤية الرسمية للدولة تجاه هذه القضية تبدو غامضة وغير حاسمة وبالتالي ، فإنها تعد مناسبة طيبة للتعرف على موقف أجهزة الإعلام لإزاء قضية مجتمعية لها جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

ولا تمارس الجماحة الحاكمة إزائها فرض وجهة نظر معينة بمعنى آخر ، أن هامش الحركة والحرية متاح نسبيا أمام أجهزة الإعلام لكي تلعب دورها التنموي المنتظر إزاء هذه القضية . فإذا فعلت هذه الأجهزة ؟ وما هو حقيقة موقفها إزاء هذه القضية ؟ وإلى أى حد أهميت في معالجة آثارها السلبية على الفرد والمجتمع ؟

لكل هذه المبررات والتساؤلات يأتي هذا العمل متضمناً ثمانية فصول مرتبة ومنسقة ، حيث تعرض الفصل الأول لحجم ظاهرة هجرة العمالة المصرية وخصائصها . وجاء الفصل الثاني ، ليقاشر الدوافع والأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة . وتناول الفصل الثالث وقع هجرة العمالة على المجتمع في المجالات المختلفة ، وخصص الفصل الرابع لمناقشة دور أجهزة الإعلام في ظاهرة الهجرة ، ولطرح التصور النظري للدراسة . أما الفصل الخامس ، فقد تناول منهج البحث وأدواته ، ومجتمع البحث وإجراءات سحب العينة وتحديد مفردات الدراسة . وعرض الفصل السادس ، لنتائج تحليل مضمون الصحف وموقفها إزاء قضية الهجرة ، كما عرض الفصل السابع لنتائج الدراسة الميدانية للجمهور . وفي الفصل الثامن من الدراسة جرى عرض حصاد النتائج والتوصيات .

ونأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم عمل مفيد للكتابة العربية والباحثين والطلبة والمعنيين بشئون الإعلام ، وعلى الله قصد السبيل .

للمؤلف

عبد الفتاح عبد النبي

طابدين في ١/١/١٩٨٩

الفصل الاول

هجرة العمالة المصرية

(الحجم والخصائص)

الفصل الاول

هجرة العمالة المصرية (الحجم والخصائص)

أولاً : حجم ظاهرة هجرة العمالة :

تفرض الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية المختلفة على الباحث أن يبدأ أول خطوات بحثه بملاحظة الظاهرة موضع البحث ، ومحاولة تحديد ما والوقوف على أبعادها وما تتسم به من خصوصية خاصة . ذلك أن عدم توافر بيانات محددة لدى الباحث ، أو معرفة دقيقة بطبيعة الظاهرة ونطاقها سوف يوقعه في إثارة التخمينات والتأويلات والانطباعات الذاتية التي تخرج بالبحث عن الموضوعية ، وتقلل النهاية من قيمته العلمية .

هل أن أول ما يواجهه الباحث في ظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج هو ندرة قاعدة البيانات المتوافرة حول هذه الظاهرة ، فليس لدينا بيانات كافية وموثوق بها حول العدد الحقيقي للعاملين المصريين بالخارج ، أو خصائص هؤلاء المهاجرين أو حجم الهجرة العائدة من الدول العربية ، والمتوفر من بيانات حول هذه الجوانب عبارة عن تقديرات انطباعية أو تصورية من جهة ، وتفتقر إلى الأدلة الإحصائية المقاطعة من جهة أخرى .

ويبدو أن ثمة صعوبات أساسية تواجه أية محاولة لمعرفة العدد الحقيقي للمهاجرين من مصر ، فلا تتوفر بيانات عن العدد الفعلي للمهاجرين في لحظة زمنية معينة ، وما يمكن أن يتوفر يدور حول عدد الثابتين للحدود ، أو عدد تصاريح العمل في الخارج في فترة زمنية معينة^(١) .

(١) نادر فرجاني ، الهجرة إلى النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٣ ص ٥٣ .

بيد أننا لا نستطيع الاعتماد على هذه البيانات في استخلاص الحجم الحقيقي للمصريين العاملين بالخارج إذ كثيراً ما تكون الأسباب التي تعطى عند مغادرة البلاد غير واقعية أو مختلفة عن الهدف الحقيقي للمغادر ، فقد يعطى المغادر سبباً للسفر في العلاج أو السياحة بينما يكون مقصده الحقيقي هو العمل ، كذلك لا نستطيع الاعتماد على بيانات تصاريح العمل المفتوحة في فترة زمنية معينة ، حيث لم يشترط الحصول على تصريح للعمل في الخارج من فئات غاية في الأهمية بين المهاجرين للعمل حتى وقت قريب مثل فئات الحرفيين والعاملين لدى الأفراد أو لحسابهم الخاص والعاملين بالهيئات العربية والدولية فضلاً عن تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وبالذات المتجهة إلى العراق والأردن والتي لا تشترط تصاريح دخول إليها .

ومن ناحية أخرى ، فإنه نظراً لأن الهجرة للعمـل بالخارج هي في الأساس هجرة مؤقتة ، وتتميز بمعدل دوران متسارع ، وفي إطار عدم توافر بيانات حول متوسط الإقامة في الخارج لدى المهاجرين لندرة الدراسات الميدانية في هذا المجال ، فإنه يصعب تتبع وقياس حجم التدفقات السنوية للهجرة الخارجية في نقطة زمنية معينة .

وأياً كانت الصعوبات التي تواجه محاولات الباحثين للتوصل إلى الحجم الحقيقي للمصريين العاملين بالخارج ، ومع تناقض التقديرات الرسمية وغير الرسمية في هذا المجال ، فإن ثمة إجماع على أن معدل هجرة العمالة المصرية إلى الخارج ، قد ارتفع بشدة في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، استجابة لزيادة الطلب من جانب الدول العربية المصدرة للنقط على أثر الزيادة المفاجئة في إيرادات هذه الدول^(١) .

(١) جلال أمين واليزابيث عوى ، هجرة العمالة المصرية ، مركز البحوث للتنمية الدولية تقرير بحثي رقم ١٠٨ - أ يناير ١٩٨٦ ص ١٠ .

ومع عدم توافر بيانات قاطعة تدعم هذا الرأي ، إلا أن محمود عبد الفضيل ، أشار إلى ضآلة حجم الهجرة من مصر قبل ١٩٧٣ وأوضح أن عدد المصريين العاملين في الخارج عام ١٩٠٥ لم يتجاوز (١٠٠٠٠٠) شخص يعمل معظمهم في الدول العربية كمدرسين ومهنيين^(١) .

ومع أن الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء قد بدأ منذ عام ١٩٦٨ يصدر تقارير حول حركة السكان عبر الحدود ، تتضمن أعداد المصريين المسافرين من مصر في كل عام سواء بغرض الهجرة الدائمة أو المؤقتة ، إلا أنها لم تتضمن أية بيانات عن رصيد المصريين بالخارج باستثناء عام ١٩٧٣ حينما حدد تقرير الجهاز عدد المصريين العاملين في البلاد العربية بـ (٣٥٠٠٠)^(٢) . وهو التقدير الذي يتباين مع تقدير بيركس وسنكلير وسوكنات ، عن عدد المصريين بالخارج في نفس عام ١٩٧٣ ، والذي يصل بعدد المصريين المتواجدين بالخارج إلى (١٦٠٠٠٠) شخص^(٣) . ويبدو بوضوح أن التناقض في التقديرين يعود في الأساس إلى أن تقدير الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء يعني بعدد المصريين العاملين في الدول العربية ، بينما يتحدث تقدير بيركس وسنكلير وسوكنات عن عدد المصريين العاملين وغير العاملين بالخارج .

إن التقدير الذي يقدمه الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء عن

(١) محمود عبد الفضيل ، التفتت والوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ ص ٢١ .

(٢) الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء ، حركة السكان عبر الحدود ، ١٩٧٣ .

(٣) انظر في ذلك :

Birks & others, The Demand For Egyption Labaur Abroad in Richards, A. & Martin, P., (eds) . Migration Mechanization and Agricultural Labour Market in Egypt, Auc Press, 1983, P. 118 .

عدد المصريين العاملين في الدول العربية عام ١٩٧٣ قد قام على أساس تصنيف المصريين المعارين إلى الدول العربية إلى المعارين من الحكومة والقطاع العام ، البعثات الدبلوماسية ، الحاصلين على تصاريح بالعمل أو تصاريح الأمن ، المسافرين للبحث عن عمل ، والمسافرين لأغراض أخرى (مثل السياحة أو الحج) وطبيعى أن يتوقف واقعية التقدير الإجمالى لعدد المصريين العاملين بالدول العربية على مدى صحة فئة المسافرين لأغراض أخرى. حيث كثيراً ما لا يعلن المسافر عن نية العمل فى الخارج وهو الأمر الذى دعا بعثة منظمة العمل الدولية إلى اقتراح إضافة نسبة (٢٠٪) من عدد المسافرين لأغراض أخرى إلى عدد المسافرين الذين أعلنوا عن نيتهم للعمل بالخارج وذلك بغرض الوصول بتقدير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعام ١٩٧٣ إلى تقدير أكثر واقعية هذه الإضافة فجعل حجم التدفق الإجمالى للهجرة المؤقتة يصل إلى (٢١٩٤٥٣) شخصاً في عام ١٩٧٣ أى ما يقرب من أربعة أمثال هدهم في عام ١٩٦٨^(١).

وبعد عام ١٩٧٣ تضافرت مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية، أدت إلى اتساع نطاق تيار هجرة العمالة المصرية للخارج ، ففي أعقاب انتهاء حرب أكتوبر وأزمة النفط ، زادت العائدات المتحصلة للدول العربية النفطية زيادة سريعة ، نتيجة لازيادة السريعة والمتتالية فى أسعار البترول ، فقد ارتفعت هذه الأسعار خلال خمس سنوات أكثر من اثنى عشر مثلاً بحلول عام ١٩٧٥ هذه الزيادة الكبيرة فى دخول الدول العربية النفطية ، أوجدت حالة من التباين الشديد فى درجة اليسر الإقتصادى

(١) جلال أمين والبراهيم عوفى ، مرجع سابق ص ٣ .

داخل المنطقة العربية مما أدى إلى قيام تيار هجرة كبيرة إلى منابع النفط في نفس الوقت إتجهت الدولة في مصر - لأسباب سوف نتناولها فيما بعد - إلى تشجيع الهجرة الخارجية للأفراد في إطار التوجهات الجديدة وسياسة الانفتاح الذي أعلنت عنها الحكومة في تلك الفترة .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من الإعتقاد باتساع نطاق تيار هجرة العمالة للخارج بعد عام ١٩٧٣ ، إلا أننا لانجد بيانات تدعم لنا هذا الإعتقاد . فقد توقف الجهاز المركزي للتعبيث العامة والإحصاء عن إصدار التقارير السنوية التي إعتاد إصدارها منذ عام ١٩٦٨ عن حركة السكان عبر الحدود واقتصرت تقاريره على الهجرة الدائمة للمصريين من واقع البيانات الواردة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية والتي تشير إلى تناقص أعداد المصريين المهاجرين هجرة دائمة بعد عام ١٩٧٣ بالمقارنة من قبل^(١) .

وتشير بيانات تعداد السكان لعام ١٩٧٦ ، إلى أن عدد السكان المصريين بالخارج ليلة التعداد يبلغ (١٤٢٥٠٠٠) نسمة^(٢) ، وهو ما يعادل (٣٨٪) من السكان المصريين في ذلك العام . وواضح أن هذا التقدير يحيطه كثيرا من الغموض فهو تقدير مطلق لا يسمح لنا بأن نعرف معدلات النشاط السائدة بين السكان في الخارج . ومن ثم حجم القوة العاملة عنها حيث لم يشر التعداد إلى ذلك . كما لم يشر التعداد إلى توزيع هؤلاء المقيمين بالخارج وفقا لفئاتهم الوظيفية أو المهنية أو حتى توزيعهم

(١) راجع سلسلة اصدارات الجهاز المركزي للتعبيث العامة والإحصاء حول الهجرة الدائمة للمصريين خرج مصر ابتداء من عام ١٩٧٢ .
(٢) الجهاز المركزي للتعبيث العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان ، إجمالى الجمهورية ، المجلد الثانى ، ١٩٧٨ ص ٢٨ .

الجغرافى ، كما لا يشير إلى خصائصهم الاجتماعية من حيث السن والنوع بل ولم يشير التعداد إلى كيفية التوصل إلى هذا التقدير^(١) .

وإزاء عدم توافر بيانات رسمية دقيقة ومنضبطة يمكن الإعتماد عليها حول الحجم الحقيقى للعمالة المصرية بالخارج ، فليس أمامنا سوى إستعراض بعض التقديرات التى أوردتها بعض الباحثين والهيئات المعنية على ما قد يلاحظ عليها من تناقض واختلاف واعتماد على التخمينات النظرية التى يعوزها البرهان الواقعى .

فقد قدرت دراسة د سراج الدين وسوكنات وبيركس وسنكلير ، عدد العمال المصريين فى الأقطار العربية النفطية فى عام ١٩٧٥ بحوالى ٣٥٣ ألف عامل أى بنسبة (٣٤٦٤ / ١٠٠) من إجمالى العمال العرب الوافدين فى هذه الأقطار والبالغ عددهم ١٠١٩ مليون عامل^(٢) . فى حين نجد أن تقديرات مشروع الهجرة لمنظمة العمل الدولية ، والتى تقوم على أساس البيانات المجمعة من الدول المستقبلة للعمالة المصرية ، مع الأخذ فى الاعتبار تقديرات الهجرة المصرية إليها تصل بأعداد السكان المصريين المهاجرين إلى عشر دول عربية عام ١٩٧٥ إلى (٦٥٥ : ٥٩) مهاجرا ،

(١) محمد ابراهيم طه السقا ، هجرة العمالة المصرية المؤقتة وأثارها على هيكل العمالة فى جمهورية مصر العربية ، مجلة دراسات سكانية ، العدد ٦٨ ، يناير / مارس ١٩٨٤ ص ٥٠ .

(٢) انظر فى ذلك :

Ismail Serageldin & others, **Some issues Related to Labour Migration in the Middle east and North Africa**, The Middle east journal, Washington, D.C., The Middle east institute, Vol, 38, No;4 1984; P 639.

بلغت أعداد العمال المشتغلين بينهم إلى (٣٩٧٥٤٥) مهاجرا^(١) . وهو ما يعنى أن نسبة العاملين إلى إجمالى عدد المهاجرين تصل إلى (٦١ ٪) .

فإذا تجاوزنا أعوام (١٩٧٥ - ١٩٧٦) نجد أن دراسة محمود عبد الفضيل ، ، تقدر عدد المصريين العاملين فى الأقطار النفطية عام ١٩٧٧ بحوالى ٦٠٠ ألف عامل بنسبة (٢٨,٢ ٪) من إجمالى العرب الوافدين فى هذه الأقطار والبالغ عددهم ٢,١٢٦ مليون عامل^(٢) . وفى دراسة أخرى لنفس الكاتب بالاشتراك مع إبراهيم سعد الدين ، نجد أن عدد العمال المصريين فى الأقطار العربية النفطية يصل لديهم إلى (٧٣٢,٥) ألف عامل عام ١٩٨٠ يشكلون نسبة (٤٠,٣ ٪) من إجمالى العمال العرب الوافدين إلى هذه الأقطار^(٣) ، فى حين لم تتجاوز تقديرات بنت هانس وسمير رضوان ، لعدد العمال المصريين فى الدول العربية النفطية عام ١٩٨٠ نصف مليون عامل فقط^(٤) ، وهو أمر يوضح إلى حد تقناقض تقديرات الباحثين لحجم العمالة المصرية بالخارج حتى لنفس العام .

ويمكن أن نلمس هذا التناقض بوضوح أكثر ، إذا ما حاولنا مقارنة التقديرات المختلفة لعدد العاملين بالخارج لنفس عام ١٩٨١

(١) انظر فى ذلك :

Birks, J. & Sinclair, C., *International Migration and Development in the Arab Region*, ILO, Geneva, 1980, P 134.

(٢) محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، مرجع سابق ص ٣٠ .

(٣) إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المشاكل ، الآثار ، السياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ص ٧٠ .

(٤) بنت هانس وسمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير ، مصر فى الثمانينات - دراسة فى سوق العمل ، جنيف منشورات مكتب العمل الدولى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ ص ١٢٨ .

فقد بلغ هذا التقدير لدى نازلي شكرى ، إلى ٢ مليون مصري^(١) . وهو يتفق مع التقدير الذى أعلن عنه نادر فرجاني ، فى كتابه الهجرة إلى النفط ، فى حين وصل هذا التقدير وفقا لبيانات المجالس القومية المتخصصة إلى ٨٣١ ألف عامل فقط^(٢) . وفى وثيقة الخطة الخمسية (١٩٨٢ - ١٩٨٧) المنشورة فى نوفمبر ١٩٨٢ ، تراوح هذا التقدير بين ١,٧٥٠٠ - ٢ مليون شخص فى الوقت الذى رفعت فيه بيانات وزارة الخارجية هذا الرقم إلى ٣,٣٨١ مليون شخص^(٣) .

ويبدو أن التناقض فى هذه التقديرات يعود إلى عدم اتفاق الباحثين على وحدة القياس . فهل التقدير يقتصر فقط على عدد المصريين العاملين فى الخارج أم يمتد ليشمل إجمالى عدد المصريين العاملين وغير العاملين بالخارج ، وهل التقدير يشمل جميع العاملين فى الخارج أم يقتصر على الدول العربية النفطية ؟ ومع ذلك يظل أساس التناقض - فى رأينا - كامن فى ندرة قاعدة البيانات الواقعية واهتمام الباحثين على التخمينات والإطباعات الذاتية فى محاولتهم تحديد حجم العمالة المصرية بالخارج .

وإذا مضينا مع البيانات الرسمية الصادرة من الوزارات والهيئات المختلفة تظل سمة التناقض واضحة ، بل تنقلب إلى فوضى واضحة ، فقد أعلن

(١) انظر فى ذلك :

Nazli Soukri, *Migration in the Middle East Transformation, Policies And Process*, Published by Cairo University & M.I.T., July 1983, Vol.1, Table 307.

(٢) المجالس القومية المتخصصة ، *اقتصاديات مخرات المصريين العاملين بالخارج* ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ٨١ .

(٣) محمد شفيق ، *الهجرة الخارجية المصرية* ، بحث مقدم الى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، يناير ١٩٨٤ ، المجلد الاول ، ص ٢ .

رئيس الجمهورية في أحد خطاباته في منتصف نوفمبر ١٩٨٥ ، أن عدد أبناء مصر العاملين بالخارج يزيد على المليونين ونصف المليون^(١) . وبعد أسبوع واحد تقريبا من هذا الخطاب نشرت جريدة الاهرام نقلا عن إحصاءات وزارة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين بالخارج بأن عددهم يصل إلى أربعة ملايين ونصف مليون مصري ، بل وتؤكد الجريدة أن عدد المصريين العاملين في الخارج هم في الحقيقة ضعف هذا العدد^(٢) . في حين أن بيانات تعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ١٩٨٦ ، تضمنت تقديراً لا يتجاوز بمقتضاه جملة المصريين بالخارج عن ٢,٢٥٠ مليون شخص .

ويذكر د نادر فرجاني ، أن أغلب التقديرات السابقة لحجم العمالة المصرية مالت إلى الخطأ لأعلى ، وأن موطن الخطأ الأكبر كان وما يزال عدد المصريين العاملين الموجودين بالعراق الذي لم تتوافر عنه أبداً بيانات موثوق بها ، وإنما كان دائماً عرضة للمبالغة والتهويل إلى حد أن أحد الكتب ذكر أن عدد المصريين في العراق وحده يقرب من الثلاثة ملايين عامل^(٣) وهو أمر يفوق كل التقديرات التي تحدثت عن عدد المصريين العاملين في الدول العربية مجتمعة .

وإذا كانت المحاولات التي عرضنا لها آنفاً ، لا تقوم على أدلة كافية وتميل إلى المبالغة حيناً وإلى التهويل حيناً آخر ، وتقع غالبيتها في دائرة الظن

(١) انظر خطاب الصحوة الكبرى ، جريدة الاهرام في ١٤/١١/١٩٨٥ .

(٢) جريدة الاهرام في ٢٢/١١/١٩٨٥ .

(٣) نادر فرجاني ، سعي وراء الرزق ، دراسة ميدانية عن هجرة

المصريين للعمل في الاقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،

بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٨٠ .

والتخمين ، فإن الساحة لا تسكاد تخلو من محاولات واقعية لتقدير حجم المصريين العاملين بالخارج ، ولعل أحدث هذه المحاولات وأقربها واقعية هي التي قام بها د نادر فرجاني ، من خلال مسح ميداني موسع للهجرة في مصر ، ووفقا لبيانات هذا المسح ، فإن عدد المهاجرين للعمل في بداية عام ١٩٨٥ كان مليون و ٢١٠ آلاف فرد ، يرافقهم ٢٥٩ ألفا ويزورهم خمسة آلاف وإن الحجم الكلي للهجرة للعمل من مصر خلال الفترة المرجعية للبحث (٧٤ - ١٩٨٤) ، هو ثلاثة ملايين ونصف مليون فرد (١) .

وأيا كانت درجة مصداقية هذا التقدير ، وما قد يشار من ملاحظات حول الطريقة التي اتبعت في تقديره ، فإن الحجم الحقيقي لهجرة العمالة المصرية للخارج - في تقديرنا - أكبر من ذلك بكثير ، وذلك بسبب الطبيعة الدائرة للهجرة العمالية (٢) . حيث أنه عند عودة هؤلاء العمال أو بعضهم ، فإن آخرين من المصريين يحلون محلهم وهكذا يتسع نطاق الهجرة ليشمل عدد أكبر من أي رقم يمكن تحديده لعدد المصريين الذين تأثروا مباشرة بالهجرة في نقطة زمنية معينة . فإذا أخذنا في الاعتبار أن كل فرد مهاجر عضوا في أسرة متوسط عدد أفرادها خمسة أفراد ، لارتفع رقم المصريين المتأثرين بالهجرة إلى ما يقرب من ١٤ مليون نسمة . وإذا كانت المصاحبات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة لا تتوقف عند الأفراد المهاجرين أو أسرهم فقط ، وإنما تمتد إلى الأفراد الآخرين ولو بصورة

(١) نادر فرجاني ، سعيا وراء الرزق ، المرجع السابق ص ٨٠ .

(٢) جلال عبد الله معوض ، الآثار الاجتماعية والسياسية لعودة العمالة المصرية من الأقطار النفطية ، مجلة التعاون ، مجلتي العمل لدول الخليج العربي ، العدد العاشر ، أبريل ١٩٨٨ ص ١٠٨ .

غير مباشرة، لأدر كنا كيف يمتد حجم هذه الظاهرة ليشمل كافة قطاعات الشعب المصرى تقريبا .

ومع كثرة الكتابات حول عودة كبيرة متوقعة فى أعقاب انخفاض أسعار البترول، واتجاه الدول النفطية إلى تقليص مشروعاتها التنموية والإستغناء عن العديد من العمالة الأجنبية وبالذات غير الماهرة منها ، فلم تظهر دراسة حتى الآن تهدف إلى تقدير واقعى لحجم هذه العودة ، وإن كان ثمة محاولة قام بها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى إطار بحث الأسر المعيشية للتعرف على خصائص المهاجرين العائدين^(١) .

ومع ذلك تبقى المحاولة الوحيدة والأكثر جدية التى قام بها د نادر فرجاني، والتى قدر خلالها الحجم المتوقع لعودة العمالة المصرية من الخارج خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ بما يقرب من ١٠٠ ألف مهاجر فى السنة^(٢) ومع أن هذا التقدير يبدو أكثر واقعية ويقل كثيراً عن المبالغات الصحفية ولتى تصل بحجم هذه العودة أحيانا إلى نصف مليون عامل فى السنة^(٣) . فإن التقدير الذى قدمه د فرجاني، كان يتطلب عدة سيناريوهات لاحتتمالات العودة فى ظل المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية فى كل من مصر والبلدان المستقبلية للعمالة المصرية ، وذلك بدلا من اعتماد التقدير الذى قدمه على سيناريو واحد فقط ، والمثال الواضح هنا يكمن فى حالة العراق ، فقد بنى د فرجاني ، تقديراته على أساس استمرار الحرب العراقية الإيرانية ، بينما تشير الشواهد الحالية إلى توقف هذه الحرب ، ومن المؤكد أن لذلك

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، خصائص الهجرة العائدية فبراير ١٩٨٨ .

(٢) نادر فرجاني ، سمعيا وراء الرزق ، مرجع سابق ص ٢٤٩ .

(٣) جمال زائدة ، نهاية موسم الهجرة الى الخليج ، مجلة الأهرام الاقتصادية العدد ٩١٧ ، أغسطس ١٩٨٦ صص ٢٠ - ٢٥ .

تأثيرات واضحة على الطلب العراقي للعمالة المصرية وهو أمر تؤكد
أحدث البيانات المتوفرة عن عدد المصريين الموجودين بالخارج .

فإذا كان د نادر فرجاني ، قد قدر عدد المصريين في بداية عام ١٩٨٥
بمليون و ٢١٠ آلاف فرد ، وأنه يتوقع عودة صافية للمصريين العاملين
بالخارج خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ بما يقرب من ١٠٠ ألف سنوياً
فإن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المستقاه من بحث
الأسر المعيشية حتى ١٩٨٧/٢/٣١ ، تشير إلى أن عدد المصريين العاملين
بالخارج وصل إلى ١,٩٦٤ مليون فرد أى ما يقرب من ٢ مليون فرد^(١) .
وتشير أحدث الإحصائيات أن إجمالي عدد العمال المصريين الذين تم التعاقد
معهم للعمل بالخارج خلال عام ١٩٨٧ بلغ (٤٢١٨١) عامل من بينهم
(٢٣٢٠٩٠) عامل تم التصريح لهم بالعمل بالخارج لأول مرة بنسبة
(٥٥٪) و (١٨١٨٩١) عامل تم تحديد عقودهم بنسبة ٤٥٪ من حجم
التعاقدات خلال هذا العام^(٢) . وهو أمر يناقض كافة التوقعات التي أشارت
إلى تناقص حجم العمالة المصرية بالخارج .

خصائص هجرة العمالة المصرية :

ولنحاول أن نبين أهمية هذا الحجم الكبير من المهاجرين للعمل

(١) انظر في ذلك :

عبد اللطيف الهنيدى ، المصريون المتواجدون في الخارج ، انجهاز
المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، فبراير ١٩٨٨ ص ٢ .

(٢) محمد عبد الفتاح عبد المجيد ، دراسة بعض خصائص العمالة
المصرية المهاجرة واتجاهاتها ، المؤتمر الاقليمي للتنمية واستخدام وهجرة
القوى البشرية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، المنعقد في
الفترة من ٥ - ٧ ديسمبر ١٩٨٨ .

بالخارج من خلال مناقشة خصائص هؤلاء المهاجرين ، والسمة الأساسية
لأن تطالعنا في هذا الإطار ، هي الطبيعة الانتقائية للهجرة من حيث أن
المهاجرين لا يكونون عادة عينة تمثيلية للمجتمع الذي يفدون منه ، فهم في
غالبهم من الذكور ، ويتركزون في فئة العمر (٢٠ - ٥٠ عاما) وهي
الفئة الأكثر فعالية في النشاط الاجتماعي - الاقتصادي ، والأكثر تعليما
ورغبة في التغيير^(١) .

على أن إحدى الدراسات الميدانية التي أجريت حول هجرة العمالة
المصرية ، قد انتهت إلى أنه على الرغم من وجود انتقائية واضحة لتيار
الهجرة للعمل في مصر ، إلا أنها كانت بعيدة عن الانتخاب الشديد لأكثر
عناصر قوة العمل تأهيلا ، وأن غالبية المهاجرين كانوا من غير المؤهلين ،
وأن أكثر من ثلثهم كانوا يعملون بالمهن الزراعية والعمالة العادية قبل
الهجرة^(٢) . وهي جوانب سوف نناقشها تفصيلا فيما بعد .

وأيضا كانت درجة الانتقائية التي اتسمت بها ظاهرة الهجرة ، فإن
هجرة العمالة المصرية للخارج قد تميزت ببعض الخصائص العامة
الأخرى منها :

١ - ارتفاع معدلاتها السريعة من عام لأخر وعلى جميع المستويات
من حرفيين وموظفين وشاغلي وظائف عليا ومهنية . فقد تزايد حجم
العمالة المصرية بالدول العربية كما أوضحنا من قبل من ١٠٠ ألف مواطن
عام ١٩٦٥ إلى ما يقرب من ٢ مليون فرد عام ١٩٧٨ .

٢ - تميزت هجرة العمالة المصرية للخارج بالارتفاع النسبي الكبير

(١) نادر فرجاني ، الهجرة إلى النفط ، مرجع سابق ص ٥٨ .

(٢) نادر فرجاني ، سعي وراء الرق ، مرجع سابق ص ٩٧ .

في معدل دورانها ، حيث تشير البيانات أن النسبة الغالبة من المهاجرين المصريين تراوح معدل إقامتهم بالخارج بين ٥ ، ٢ - ٣ سنوات قبل السبعينات ووصلت فيما بعد عام ١٩٧٣ إلى ٣ - ٦ سنوات بالنسبة للمعاريين . أما أصحاب العقود الشخصية فكانت ٧ سنوات فأكثر ، وهو الأمر الذي يظهر تباين أنماط الهجرة على امتداد الفترات الزمنية المختلفة .

٣ - تزايد الإقبال على الهجرة والإلتجاء إليها بإعتبارها المخرج والحل المتاح لما يواجهه المواطن من صعاب في تدبير أمور حياته اليومية ، راتباً وطرق غير مشروعة أحياناً للسفر والبحث عن عمل ، مما يشير إلى أن قيمة الهجرة للخارج أصبحت قيمة راسخة بل وتترجع على سلم القيم وأولويات التفضيل لدى قطاعات عريضة من أبناء المجتمع المصري .

٤ - بروز دور التعاقدات الشخصية ومكاتب التسيير والقطاع الخاص طرفاً في تصدير العمالة المصرية .

٥ - اختلفت سياسة الدولة إزاء الهجرة في الستينات عنه في السبعينات والثمانينات ففي فترة ما قبل الإنفتاح الإقتصادي ، كان هدف الدولة المساهمة في مساعدة الاقطار العربية حتى أن الحكومة كانت تساهم بدفع جانب من مرتبات المعاريين ، أما فيما بعد ، فقد استهدفت الخروج من الأزمة الإقتصادية ، والتخلص من العمالة الزائدة ، ودعم سياسة الإنفتاح على الخارج التي تبنتها الدولة ، واتخذتها شعاراً لها منذ بداية السبعينات^(١) .

(١) عمرو محي الدين . رمزي زكي ، الاهرام الإقتصادي العدد

٦ - أن الظاهرة تمس ماسا مباشراً كافة الوحدات المجتمعة على المستوى المجتمعى ، الفرد ، الأسرة ، المجتمع المحلى ، والمناطق والشرائح الاجتماعية - الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية للاقتصاد القومى ، بل إنها تمتد أيضا إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى القومى والدولى ويعنى ذلك ، أن دراسة الهجرة ، تمتد لتشمل تخصصات إنسانية فى الاقتصاد ، والاجتماع ، والسياسة ، وعلم النفس ، والإعلام وغيرها .

٧ - اقترنت الزيادة الكبيرة فى معدل هجرة العمالة المصرية زمنيا ببدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بحيث ارتبط فى الذهن العام لدى العديد من الباحثين أن الهجرة هى دهامة الانفتاح^(١) والعكس بالعكس ويترتب على ذلك تداخل الآثار المترتبة على كل من الهجرة وتطبيق سياسة الانفتاح ، بحيث يصعب الفصل بينهما من ناحية ، وتأثر رؤية الباحثين وتقييماتهم لوقع الهجرة على المجتمع بموقفهم الفكرى من سياسة الانفتاح ومدى تأييدهم أو معارضتهم لهذه السياسة من ناحية أخرى .

ووفقا لبيانات مسح الأسر المعيشية ، الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء^(٢) ، فإن الجزء الأكبر من المهاجرين الذين ينتقلون للعمل فى الخارج هم من بين الذكور حيث لم تتجاوز نسبة الإناث المتواجدين خارج مصر وفقا لهذه البيانات عن (١٠,٨ ٪) فقط ، وتندنى هذه النسبة ، إذا ما حاولنا إجراء هذه المقارنة على مستوى المناطق الجغرافية ، حيث تبلغ النسبة فى الريف (٩,٧ ٪) للذكور ، (٢,١ ٪)

(١) نادر فرجاني ، الهجرة الى النفط ، مرجع سابق ص ٤٦ .

(٢) عبد اللطيف الهنيدى ، المصريون المتواجدون بالخارج ،

مرجع سابق ص ٤ جدول رقم (١) .

للإناث. ويفسر ذلك بإقبال الذكور على العمل في الخارج أكثر من الإناث إلى جانب أن نسبة كبيرة من الذكور يفضلون عدم اصطحاب زوجاتهم معهم عند السفر، وبالذات فئة العمال اليدويين، ولهذا السمة من سمات الهجرة المصرية، أهمية كبرى عند مناقشة وقع الهجرة على المجتمع حيث أنها تعنى أن هجرة الذكور للعمل بالخارج لفترة قد تطول أو تقصر يضطر الإناث إلى القيام بدور أساس وأكثر في الإنتاج، وفي الإشراف على شؤون الأسرة وتصريف أمورها بما في ذلك بطبيعة الحال تربية الأطفال وتنشئتهم في غياب الأب وإشرافه^(١) وهو ما دعا عدداً من الكتاب إلى الحديث عن ظاهرة د تأنيث، الأسرة المصرية باعتبار أن ذلك من أهم الآثار التي تترتب على نزوح العمال للعمل في الخارج فضلاً عن تردى وظيفة التنشئة الاجتماعية للأسرة المصرية^(٢).

وتشير البيانات إلى أن النسبة الغالبة من المصريين المتواجدين بالخارج تقع في الفئة من (٢٥ - ٣٠) سنة بنسبة (٢٣,٩٪) تليها فئة العمر (٣٥ - ٣٠) سنة بنسبة (٢٠,٥٪)، ثم الفئة من (٤٠ - ٣٥) و (٤٠ - ٥٠) بنسبة (١٦,٦٪)، (١٥,٦٪) على التوالي.

في حين لم تتجاوز نسبة من يعمل بالخارج في فئة العمر أكثر من ٦٠ سنة (١٪)، بما يعنى أن الغالبية العظمى من المهاجرين تنحصر في الفئة من

(١) انظر في ذلك :

Hind Khattab & Eldaei F.S., Impact of Male Labour on the Structure of the Family and the role of women, Population council Regional paper, No, 16, March; 1982; P 41.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية ، مجلة دراسات سكانية ، العدد ٩٨ ، مارس ١٩٨٤ ، ص ص ٣ - ٢٤ .

(٢٠ - ٥٠) ، وهى سن العمل والمرحلة العمرية الأكثر فاعلية فى النشاط الاجتماعى - الاقتصادى والذى يشكل أفرادها المكون الأساسى فى تحديد إمكانيات التغير الاجتماعى والسياسى فى المجتمع . مما يضى أبعاداً عميقة لموضوع هجرة العمالة المصرية وما تتركه من تأثيرات فى المجتمع المصرى .

وتوضع بيانات بحث الأسس المعيشية المشار إليه حول الحالة التعليمية للمهاجرين للعمل خارج مصر ، أن النسبة الغالبة من الأفراد على مستوى الجمهورية من الأميين بنسبة (٣١ ٪) تليها بعد ذلك الأفراد الذين يحملون شهادة متوسطة وفوق المتوسطة بنسبة (٢٥,٧ ٪) ثم شهادة جامعية فأعلى بنسبة (٢٣,٧ ٪) ، ولم تتجاوز نسبة من يقرأ ويكتب أو معه الابتدائية والإعدادية نسبة (١٢,٧ ٪) و (٦,٩ ٪) على الترتيب وإذا دققنا النظر فى البيانات ، نجد أن النسبة الغالبة من الأميين تأتى من الريف بنسبة (٧٧,٦ ٪) بينما تأتى النسبة الغالبة من حاملى الشهادة الجامعية فأعلى من الحضر وبالذات مناطق القاهرة الكبرى والإسكندرية والوجه البحرى بنسبة (٨٨,٨ ٪) . والملاحظ على هذه البيانات أنه فى حين أن نسبة الأمية على مستوى الجمهورية تصل إلى (٥٦ ٪) نجدها تنخفض بين الأفراد المهاجرين إلى (٣١ ٪) ، كما أن نسبة حملة الشهادة الجامعية وأكثر أعلى بكثير من النسبة التى تشير إليها بيانات التعداد الأخير للجمهورية ، وهو أمر يوضح الطبيعة الانتقائية لهجرة العمالة المصرية .

وبلاحظ أن المهاجرين للعمل من مصر ، يخطون كل مستويات المهنة والمهارة ، فعلى سبيل المثال ، تشير بيانات بحث الأمر المعيشية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، أن النسبة الغالبة من المهاجرين هم من العاملين فى الزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر والبر بنسبة (٣٠,٣ ٪) يليهم عمال الإنتاج والنقل والفجلة والعتالون بنسبة (٢٧,٣ ٪) ثم تأتى الفئة

الثالثة على الترتيب من حيث الأهمية وتتحدد في أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن إليهم ، وتصل نسبتها إلى (٢٦,٥ ٪) فالقائمون بالأعمال السكناية (٧,١ ٪) والعاملون بالخدمات (٣,٢ ٪) وعمال البيع (٣,١ ٪) فالمديرون الإداريون ومديرو الأعمال بنسبة لم تتجاوز (٠,٥ ٪) وطبيعي أن تقاين توزيعات المهن للمهاجرين وفقا للمناطق الجغرافية المختلفة حيث نجد أن النسبة الغالبة من عمال الزراعة تأتي من الريف بنسبة (٦٣,٧ ٪) في حين أن النسبة الغالبة من أصحاب المهن الفنية والعلمية والمديرون الإداريون ومديرو الأعمال تأتي من الحضر بنسبة غالبة ومتميزة إلى حد كبير .

وجدير بالذكر ، أن هذا التوزيع المهني للمهاجرين يختلف تماما عن التوزيع المهني لقوة العمل المصرية ككل ، حيث يتركز الأول في الحلقات الأعلى من السلم المهني والمهاري . وهذا يعني سحب الهجرة للعديد من الكفاءات والمهارات من سوق العمل المصرية - وهو مأسوف نناقشه تفصيلا عند تناول وقع الهجرة على المجتمع فيما بعد .

وتهدف حركة المصريين للهجرة خارج البلاد في معظمها إلى العمل لتحسين الظروف المعيشية من خلال الحصول على دخل أكبر من بلاد الاستقبال، حيث تشير البيانات المستقاة من البحث المشار إليه إلى أن (٩٠,٦ ٪) من المتواجدين خارج مصر ، كان بسبب العمل وترتفع النسبة إلى (٩٨ ٪) إذا أضفنا إليهم نسبة المرافقين لهم في حين لم تتجاوز نسبة المتواجدين في الخارج لسبب الدراسة والعلاج عن (٠,٩ ٪) .

وتوضح البيانات حول مدة الإقامة بالخارج الطبيعية الدائرية للهجرة ومعدل الدوران المقسارع بين المهاجرين المصريين، بحيث أنها - كما أشرنا من قبل - تمتد لتشمل قطاعا أوسع من أفراد المجتمع أكبر من الأرقام

التي طرحت حول حجم العمالة المصرية المهاجرة فالنسبة الغالبة من المهاجرين للعمل (٢٢,٩ ٪) استغرقت فترة بقائهم في الخارج فترة أقل من سنة تلبية للمدة من سنة إلى أقل من سنتين بنسبة (١٩,٨ ٪) ثم المدة من سنتين إلى أقل من ثلاث سنوات بنسبة (١٧,٣ ٪) وتظل النسبة في الانخفاض بحيث أن مدة الإقامة في الفئة من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٤ سنة و ١٥ سنوات فأكثر لم تتجاوز (٤,٦ ٪) و (١,٨ ٪) على الترتيب ، ومن الملاحظ أن مدة الإقامة بالخارج للمهاجرين تتفاوت باختلاف المناطق الجغرافية ، حيث نجد أن مدة الإقامة بالخارج تقل بالنسبة للقرويين بالمقارنة بالمهاجرين من المناطق الحضرية . فنجد مثلاً أن مدة الإقامة بالخارج في الفئة أقل من سنة تصل في المناطق الريفية إلى (٦٧,٧ ٪) في حين لم تتجاوز نسبة (٣,٢٢ ٪) في المناطق الحضرية .

وفي جميع الأحوال فإن النسبة الغالبة من المهاجرين الريفيين لا يكتفون بالخارج أكثر من ثلاث سنوات على أكثر تقدير . وهو أمر يوضح الطبيعة المؤقتة لهجرة المصريين بعامة والقرويين بصفة خاصة . فشدة ارتباط القروي بالأرض والأهل ما زالت قائمة ، والغاية من الترحال هو للحصول على قدر من الثروة تعينه على تحسين ظروفه المعيشية والوفاء بمتطلباته المادية الملحة ، وعندما يتحقق هدفه ، أو تضيق به سبل العيش في بلد المهجر ، فإنه سرعان ما يعود إلى أهله ووطنه .

وتشير البيانات المتاحة أن النسبة الغالبة من المهاجرين للعمل تتجه إلى العراق ومعظمها من عمال الزراعة ويل ذلك من حيث الأهمية المملوكة العربية السعودية ، ثم الكويت والأردن ودول هربية أخرى ، بينما لم (٣ - هجرة المصريين)

تتجاوز نسبة المصريين المتجهين إلى العمل في الولايات المتحدة ، وأوروبا الغربية والدول الأخرى عن (٤٠٪) ، (٤٠٪) ، (١٠٪) ، (١٠٪) على الترتيب من جملة المصريين المهاجرين للعمل بالخارج. مما يوضح أن الجانب الأكبر من الهجرة المصرية يتجه في الأساس إلى الدول النفطية ، وداخل نطاق المنطقة العربية ذاتها .

فإذا انتقلنا إلى الطرف المقابل ، وحاولنا معرفة خصائص الهجرة العائدة من الخارج والتي كثر الحديث عنها ، ومع ندرة البيانات حول هذه العودة المتدفقة ، فإن سمة الانتقائية التي أوضحنا أنها تحكم تيار هجرة العمالة المصرية للخارج . ما زالت هي السائدة في عودة العمالة المصرية ، حيث تشير التقديرات إلى توقع تراجع سريع للعمالة اليدوية وغير الماهرة والعاملة بوجه خاص في قطاعات البناء والتشييد والخدمات والاستيراد في الدول العربية النفطية ، وهي القطاعات التي وصلت على ما يبدو في هذه الدول إلى حد التشبع ويتأثر حجم الإنفاق عليها بانخفاض العائدات النفطية في حين تشير التوقعات إلى استمرارية الطلب على العمالة الماهرة ، وبالذات في قطاعات الكهرباء والانصالات والصحة بسبب قلة مشاركة الوطنيين في دول الاستقبال في هذه القطاعات من ناحية وبسبب الحاجة إلى استمرار التوسع في هذه القطاعات وعدم تأثرها بانخفاض العائدات النفطية من ناحية أخرى .

وتفيد البيانات المستقاة من بحث الأمر المعيشية الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ونشرت نتائجها الأولية في فبراير ١٩٨٨ حول خصائص المهاجرين العائدين^(١) . أن النسبة الغالبة من العائدين

(١) راجع بالتفصيل :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، المؤتمر المصري لاحتصاءات الهجرة الخارجية ٨ - ٩ فبراير ١٩٨٨ .

مجموعة نهائية كانت من الاعميين وأصحاب المهن البدوية العاملون بالزراعة
والفعلية والتعاون الخ... وهى المهن التى تضيق أمامها فرص العمل
بالخارج بانخفاض العائدات النفطية .

وتوضح بيانات البحث المشار إليه ، إلى أن أسباب العودة النهائية
للمهاجرين تعود فى جانبها الأكبر إلى أسباب عائلية وحاجة الأسرة إلى
المهاجر بنسبة (٩ و ٣١ ٪) ، وتزداد قوة هذا السبب فى المناطق الريفية عنه
فى المناطق الحضرية حيث تصل فى المناطق الريفية إلى (٤ و ٦٢ ٪) من جملة
الأسباب المقدمة للعودة من الخارج ، وهو أمر يوضح استمرارية قوة
العلاقات العائلية وشدة ارتباط القروى بأسرته وتفضيلها على أية قيمة
أخرى حتى ولو كانت بجميع الثروة ، ويلى الأسباب العائلية، انتهاء فترة
التعاقد وصعوبة تجديد مدته بنسبة (٨ و ٢٠ ٪) ، ثم بسبب تخفيض الراتب
والمزايا وضيق سبل العيش بدول الاستقبال بنسبة (٧ و ١٦ ٪) فى حين
لم تتجاوز نسبة العودة بسبب استغناء جهة العمل عن (٢ و ١٢ ٪) من جملة
أسباب عودة العمالة المصرية من الخارج . ولعل فى هذه البيانات ما يشير
إلى رؤية المهاجرين المصريين لموضوع الهجرة وموقفهم إزاءها ودوافعهم
من وراء الهجرة . وهو ما سوف نناقشه فى الفصل التالى .

الفصل الثاني

هجرة المصريين للخارج

((الأسباب، والدوافع))

الفصل الثانى

هجرة المصريين للخارج (الاسباب والدوافع)

يكشف استعراض الأدبيات المتوافرة حول هجرة العمل الدولية بصفة عامة وهجرة العمالة المصرية بوجه خاص عن غياب تواجد نظرية عامة للهجرة الدولية أو توافق نسق مقولات متسق يمكن أن يخدم أغراض التعميم والتفسير والتنبؤ في مجال الهجرة الدولية للعمل . ويبدو أن ذلك يعود إلى حد كبير إلى درجة التشابك والتعقيد البالغة التي تحيط بموضوع الهجرة وتعدد العناصر الداخلة في هذا الموضوع وإمتدادها لتشمل جوانب إقتصادية وإجتماعية وسياسية ونفسية ... الخ .

وفي إطار غياب الرؤية النظرية الواضحة للموضوع ، جاءت الإجابة على التساؤل التقليدى لماذا يهاجر الناس ، لتكشف عن مداخل عديدة للباحثين في تفسيرهم لدوافع الهجرة فرجال الإقتصاد ينظرون إلى الموضوع نظرة إقتصادية بحتة، وي طرحون في ذلك نماذج عديدة منها تحقيق الغايات باعتبارها الباعث أو المحرك الأساسى للهجرة ونموذج جاذبية الأرض والموقع ، ونموذج تسكين قوى العمل ، ونموذج رأس المال البشرى وهكذا وفي جميع هذه النماذج فإن الباعث أو المحرك للهجرة هو الدافع الإقتصادى الذى يستهدف زيادة الدخل وتحسين مستوى الرخاء الإجتماعى وذلك بالتحرك من المناطق الأقل دخلا إلى المناطق الأعلى دخلا^(١) .

وينظر علماء الاجتماع إلى الموضوع نظرة مغايرة ، حيث يركزون

(١) انظر فى ذلك بالتفصيل .

Gorden F. Dejong & Robert W. Gardner, Migration decision Making pergamon press, New York; 1984; P 225.

على البعد الإجتماعى ، والسياق البنائى الذى يتخذ فيه الفرد قرار الهجرة ويشيرون فى ذلك إلى دور الأسرة . ومدى ترابط المجتمع وشبكة العلاقات الإجتماعية .

وتأثير هذه العوامل فى إتخاذ المهاجر لقراره بالتحرك أو البقاء^(١) . وفى المقابل فإن علماء النفس يتخذون من الفرد المهاجر وحدة للتحليل ، ويركزون فى ذلك على السمات الشخصية والدوافع السيكولوجية والقيمية التى تدفع بالمهاجر إلى إتخاذ قرار الهجرة .

وقد سعى بايرل « Byerle » إلى تطوير تصورا عاما يدخل فيه الجوانب الإقتصادية والإجتماعية كمتغيرات فاعلة فى العملية ، فهو يتناول الهجرة من منظور رأس مال البشرى ، وهو التصور الذى يرى أن القرار بالهجرة يأتى كإفراز لمحصلة عائد التكلفة والفروق فى الدخول بين المناطق الجغرافية المختلفة ويدخل فى حساب التكلفة نفقات فرصة العمل ، تكليف الانتقال ، تكاليف المعيشة بدولة المهاجر ، وعلى ضوء حساب ثمن التكلفة بالنسبة للإنتقال يتخذ القرار سواء بالتحرك أو البقاء .

ويرى (بايرل) : أن هذا التصور سوف يكون قاصراً ما لم يدخل فى الإعتبار دور الأسرة فى إتخاذ قرار الهجرة ، وفى هذا الجانب يفهمى التركيز على الدوافع والتوقعات والقيم والوقوف على دور الأسرة فى التأثير على هذه العناصر ، بمعنى آخر أوضع بايرل أهمية سياق الأسرة ، والبيئة الثقافية والإجتماعية كمتغيرات فاعلة إلى جانب الدافع الإقتصادى فى التأثير على قرار الهجرة^(٢) .

(1) ibid p. 226.

(2) ibid p. 227.

وقد أوضح دي جونغ (De Jong) أن ثمة أربعة عوامل أساسية لها
حلاقة باتخاذ الفرد لقرار الهجرة وهي: المتاح، المثير، الدافع، التوقع،
ويشير المتاح، إلى ما إذا كان الفرد المعنى بالهجرة تتوافر لديه الإمكانيات
التي تتطلبها عملية التحرك، ولا يعني هذا فقط الإمكانيات المادية، مثل
تكاليف الحصول على فرصة العمل والسفر، الخ. ولكن أيضاً إمكانيات
المعرفة ومدى توفر معلومات لدى المهاجر عن بلد الهجرة، وأحوال المعيشة،
وفرض العمل هناك. أما الدافع، فإنه يؤكد على مدى توافر قوة الموقف
أو الباعث الشخصي نحو إتخاذ قرار الهجرة لدى الفرد المهاجر، ويشير
عامل التوقع إلى التقييم الذاتي لصاحب القرار لترجيح الهدف المحقق، في حين
يمثل المثير منظومة عناصر الهجرة التي تشجع أو تدفع بصورة أو بأخرى
إتخاذ القرار بالتحرك^(١).

وفضلاً عن الدافع الإقتصادي الأساسي من وراء الهجرة فإن بعض
الباحثين يشيرون إلى دوافع أخرى للهجرة منها:

- ١ - لتحسين المستوى التعليمي أو المهاري (أيضاً بدافع إقتصادي).
- ٢ - للهروب من العنف وعدم الاستقرار السياسي.
- ٣ - للإلتحاق بالأمرة أو الأصدقاء الذين هاجروا من قبل.
- ٤ - للبحث عن المعيشة الأفضل والهرب من المناطق التي لا تتوافر
بها وسائل الترفيه والخدمات إلى المناطق التي تتوافر فيها وسائل الراحة
والتسليمية والخدمات^(٢).

وأياً كانت الغاية من الهجرة فإن ما يهمنا أن نشير إليه هو أن جانباً

(1) ibid p. 228.

(2) Michael p. Todaro, Internal Migration in developing countries.
international labour office Geneva 1974 P. 66.

كثيراً من الدراسات التي تناولت موضوع هجرة العمالة الدولية بصفة عامة والعمالة المصرية بصفة خاصة تأخذ بالنموذج التقليدي الذي يقوم على العرض والطلب لفهم وتفسير دوافع الهجرة الخارجية وفي تحليل عملياتها. والمنطق من وراء ذلك يتحدد في أن توزيع الموارد في المنطقة العربية يقسم بتركز موارد النفط في بلاد قليلة السكان وأقل تقدماً كدول الخليج وليبيا. بينما لا تملك البلاد المزدحمة بالسكان كمصر واليمن من الثروة النفطية إلا القليل ويترتب على ذلك أن التوسع الكبير في مشروعات التنمية في البلاد الغنية بالنفط الذي حدث في أعقاب ارتفاع أسعار البترول بعد عام ١٩٧٣، خلق طلباً على العمالة من مختلف المهارات لاستطيع قوة العمل المحلية بالدول النفطية تلبية، وبالتالي إرتفعت أجور العمالة بها مما أدى إلى تدفق العمال من الدول العربية الفقيرة والمزدحمة بالسكان إلى الدول الغنية قليلة السكان التي أخذ إقتصادها في النمو بسرعة^(١).

ومن أهم عناصر هذه الرؤية، هو الباعث الذي يحرك المهاجر للسفر إلى الخارج. ففي الدراسة الميدانية التي قام بها «نادر فرجاني» تحدد الجانب الأكبر من دوافع الهجرة في أسباب اقتصادية تدور في غالبيتها حول عدم كفاية الدخل في مصر والضيق من ظروف المعيشة^(٢). وفي البحث الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الأسر المعيشية أشارت البيانات إلى أن الدافع الرئيسي وراء السفر، تحدد في تفاقم أعباء المعيشة، ثم توفير نفقات الزواج وتحسين ظروف المسكن، بنسب تراوحت بين (٥٥,٥ ٪) و (١٩,٢ ٪) و (١٥,٦ ٪) على الترتيب^(٣). ومن

(١) جلال أمين واليزابيث عوني مرجع سابق ص ٣٧ .

(٢) نادر فرجاني - سعيًا وراء الرزق مرجع سابق ص ١٠٧ .

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : خصائص الهجرة

المصرية العائدة فبراير ١٩٨٨ ص ١٦ .

هذا المنطلق أيضا ينتهي د. عمرو مجيب الدين ، من دراسته للهجرة الخارجية للعمال المصرية ، إلى أن الباعث الأساسي للهجرة لدى أساتذة الجامعات والعمال غير المهرة على السواء هو الحصول على أجور أعلى من الخارج^(١) .

وتخلص د. نازلي شكري ، من تحليلها للعوامل الكامنة وراء العرض والطلب إلى أن وضع مصر كمصدر أساسي للعمل يعود إلى مزيج خاص من عوامل العرض والطلب^(٢) . وتحدد ثلاثة عوامل أساسية تساهم في تشكيل بناء عرض العمالة المصرية . وهي : النظام التعليمي الذي ينتج أعداد كبيرة من الخريجين . ، وفرص العمل المحدودة المتاحة داخل مصر أمام الخريجين . والحجم الكبير للقوة العاملة من مهارات أخرى متاحة للإستخدام ولا تستوعبها سوق العمل المحلية . وفي المقابل فإن ثمة ثلاثة عوامل أخرى تحدد للطلب على العمالة المصرية من جانب الدول العربية النفطية . فأولا يوجد الحافز المادي وفرص العمل بهذه الدول بعد تزايد دخولها النفطية وبدء مشروعاتها التنموية ، وثانيا الدور التقليدي الذي كان المصريون يلعبونه دائما في نقل التكنولوجيا الغربية إلى البلاد العربية الأخرى وأخيرا التقارب الثقافي اللغوي بين مصر والبلاد العربية .

ويمكن أن نجد دراسات أخرى تقدم صيغة أو أخرى لنموذج العرض والطلب هذا ، ولا تختلف فيما بينها إلا في العوامل التي تفضل أن تركز عليها من بين عوامل الطلب والعرض كالجوانب السياسية أو التشريعية

(١) انظر في ذلك .

A.: Mohie El - din : External Migration of Egyptian labour to Mission on Employment strategy in Egypt, Back ground paper No., 9, September, 1980 .

(٢) انظر في ذلك .

N.. chourki : the New Migration in the middle east. Aprobilm for whom? International Migration Review II. 4, P. 423.

التي تدور أو تسهل تفاعل قوى العرض والطلب ، وبديهي أن فهماً شاملاً للهجرة الخارجية للعمل يقوم على مثل هذا التصور ، لا بد أن يتسم بالسطحية والتبسيط الشديد والمثل للأمور ، فهو من ناحية يفسر دوافع الهجرة بعوامل داخلية بحتة ويتجاهل حتى مناقشة التفاعلات البنائية التي أفرزت هذه العوامل كما لا يكشف عن الطريقة التي يعمل بها سوق العمل المهاجر في المنطقة العربية وما يتسم به من خصوصية خاصة تميزه والفروق المختلفة القائمة بين أنواع العمل المختلفة به . ومن ناحية أخرى فإن هذا التصور يقوم على تجريد السوق الإقليمي من إطاره الأكبر وتقسيم العمل الدولي السائد ومعاملته كما لو كان سوقاً مستقلاً عن العالم . والمثل الواضح عن أهمية هذا الجانب في دراسة موضوع الهجرة الدولية هو تأثير العمالة الآسيوية على الطلب على العمالة المصرية غير الماهرة في منطقة الخليج . وموقف الشركات متممـدة الجنسيات . والإلتجاء إلى تدويل العمل المستخدم وهو ما يكمن في الحقيقة وراء الإستخدام المتزايد لعمال من خارج المنطقة العربية . وفضلاً على ذلك فإن هذا الإلتجاء في تفسير دوافع الهجرة يعجز عن الإجابة على التساؤل المشروع : لماذا يهاجر بعض الأفراد ولا يهاجر البعض الآخر رغم تشابه الظروف الموضوعية التي يعمل في إطارها كل منهما ؟

من الواضح إذن أن هذا المنحني في تفسير دوافع الهجرة غير مقنع أو كاف لفهم وتفسير هجرة العمالة المصرية للخارج . ومن ثم فيمكن للمرء أن يرصد إلتجاءها آخرو إن كان أقل حجماً يحاول إرجاع الظاهرة إلى التفاعلات البنائية في المجتمع المصري وأنعكاس هذه التفاعلات على ظاهرة الهجرة وذلك على ضوء التغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع المصري في حقبة السبعينات والتوجهات الأبدائية للهجرة وطبيعة خطة التنمية التي تتبناها الدولة . بصورة أخرى ، يرى

هذا الإتجاه أن ثمة قوى اجتماعية وسياسية مناهضة في إحداث تغير في السياسة الاقتصادية وهي السياسة التي سمحت بالتدفق الكبير للعمالة المصرية إلى الخارج في السبعينات وهكذا يمكن تفسير استجابة العمالة المصرية لزيادة الطلب في دول النفط الغنية بمجموعة من القوى الداخلية للصيقة بينان المجتمع المصري ذاته .

ويرى د نادر فرجاني ، : أن تزايد ظاهرة الهجرة من مصر تواكبت مع ضعف الناصرية وأنها كانت السند الأساسي لسياسة الانفتاح الاقتصادي^(١) .

ويرى د سعد الدين إبراهيم ، : أن ظاهرة الهجرة من مصر قد ترتبت على تفاعل ثلاث قوى داخلية : سكانية واقتصادية واجتماعية^(٢) .

فعلى المستوى السكاني تعد مصر أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان ويصل معدل النمو السكاني فيها إلى ٢,٣٪ سنوياً ، وفي حين تضاعف عدد السكان بها إلى أكثر من أربعة أمثال ما كان عليه في بداية القرن ، لم تزد مساحة الرقعة الزراعية إلا بنحو ٢٠٪ ومن ناحية أخرى فإن توافر قوة عمل مؤهلة ومدربة في مصر يصل إلى ما يقرب من ١٣ مليون شخص يجعل مصر تملك أكبر قاعدة عمالية صالحة للإستخدام بالمنطقة العربية .

وعلى المستوى الاقتصادي ، وفي فترة الستينات ، شهد الاقتصاد المصري نموًا سريعًا نتيجة تطبيق سياسة اشتراكية تقوم على إعطاء القطاع العام الدور القيادي ورئيسي في قيادة الاقتصاد القومي في إطار من التخطيط

(١) نادر فرجاني : الهجرة الى النفط-مراجع سابق ص ٩ .

(٢) S.E., Ibrahim, the New Arab social order west view

Press, Boulder, Colorado and Croom Helm, London, 1282; chapter 4

المركزي وإشراك العمال في الإدارة، وقوانين الإصلاح الزراعي، وفرض حد أقصى لإيجارات الأراضي الزراعية والمباني السكنية، ومع هذا التحول في الظروف الاقتصادية والاجتماعية لم يكن وارداً أن يهاجر المصريين بأعداد كبيرة إلى الخارج واقتصرت الهجرة في جانبها الأكبر وقتئذ على إهارة الموظفين الحكوميين للدول العربية والأفريقية، وخضعت لتنظيم دقيق من جانب الدولة يستهدف تحقيق مصالح الدولة في الخارج وتلبية احتياجات الدولة في الداخل من القوة العاملة^(١).

وفي نهاية الستينات بدأ الاقتصاد المصري يعاني من صعوبات شديدة وبتولي الرئيس السادات الحكم، بدأ الإعلان عن سياسة اقتصادية جديدة تقوم على الانفتاح، وتعظيم دور القطاع الخاص والاعتماد على رأسمال الأجنبي، والتراجع عن سياسة التخطيط الاقتصادي وفي إطار هذه التوجهات الجديدة أخذت الحكومة في تشجيع الهجرة وفك القيود المفروضة حولها.

وعلى المستوى الاجتماعي، تشكلت في بداية السبعينات قوى اجتماعية حددها د. سعد الدين إبراهيم، في طائفة المتضررين من سياسة فترة الستينات وتضم كبار ملاك الأراضي ورجال الأعمال الرأسماليين الذين ينتمون إلى عهد ما قبل الثورة، وطائفة المنتفعين من السياسة الاقتصادية والاجتماعية لفترة الستينات وتضم فئات المهنيين وكبار التكنوقراط ومديرى القطاع العام، لقد تقابلت مصالح الطائفتين مع مصالح الصفوة الحاكمة الجديدة ووجدوا أن من صالحهم ومصلح الاقتصاد المصري فتح الباب أمام رأس

(١) لمزيد من التفاصيل حول سياسة الهجرة خلال حقبة التسعينات انظر:

A.E., Dessouki, the shift in Egypt's Migration, Policy,

1952 — 1978, Middle eastern studies 18 : 1, January 1982.

المال الأجنبي والتصالح مع الغرب وتحرير الاقتصاد ويخلص سعد الدين إبراهيم إلى أن تفاعل القوى الثلاثة السكانية والاقتصادية والاجتماعية هو الذى سمح بهذا التدفق الكبير للعمالة المصرية خلال السبعينيات^(١).

ويتفق د نادر فرجاني ، مع د سعد الدين إبراهيم ، فى رد التزايد فى أعداد المصريين المهاجرين للخارج إلى التغيرات فى التوجهات الاقتصادية والسياسية بالدولة فى بداية السبعينيات ، ولديه ، أن النظام فى السبعينيات وجد أن خروج عدد كبير من الشباب المعيا معنويا والمثقل بالمشاكل من الجيش بعد انتهاء حرب أكتوبر ، فضلا عن المشاكل الاقتصادية المزمنة أمر يصعب مواجهته والحل الأمثل هو فى التخلص من هذه الفئة عن طريق فتح باب الهجرة ليقوم كل بحل مشكلته الفردية^(٢).

ويرى د عادل حسين ، أن فتح الباب بلا ضوابط أمام نزوح قوة العمل المصرية إلى الخارج كان أخطر فى آثاره من فتح الباب بلا ضوابط أمام الإستيراد والإستثمار الأجنبي^(٣). وفى ذلك يعتقد د نادر فرجاني ، أن تشجيع الهجرة من مصر على النحو الذى تم به من بداية السبعينيات ، كان أحد أهم عناصر مهاجمة البنية الاجتماعية والاقتصادية التى سادت مصر فى الستينيات ، وهى البنية التى تأكد فيها ارتباط مصير المصرى بمستقبل مصر أما فتح الباب للهجرة فقد أرمى أسس انفصال المصرى عن بلده كسبيل لحل مشاكله الخاصة بشكل فردى وفهم علاقة المواطنين بالوطن هو المنفذ

(١) انظر فى ذلك :

S.E., Ibrahim, op. cit; P 67:

(٢) انظر فى ذلك :

نادر فرجاني : الهجرة الى النفط ، مرجع سابق ص ٦٦ .

(٣) انظر : عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى

التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ الجزء ٢ ، بيروت، دار الوحدة، ١٩٨١ ص ١٠٠.

الأكيد للتحلل الاجتماعي^(١) .

ويضيف لثناء نادر فرجاني ، بعداً آخر ، فالهجرة الواسعة النطاق من مصر للعمل بالبلدان العربية النفطية في السبعينات لم تكن وليدة التغيرات الداخلية التي شهدتها المجتمع المصري من مطلع السبعينات فحسب ، ولكن ذلك أيضاً تم بضغوط وتشجيع من الخارج ، فقد كانت هذه الهجرة إحدى آليات التبعية العضوية التي قام عليها إرساء دعائم تبعية مصر لمركز النظام الرأسمالي للعالم في الغرب ولود التوجه المتسوي الاستقلالي لمصر السبعينات ، فهجرة المصريين بهذه الأعداد يعمل على^(٢) .

١ — إفراغ البلد من قوى التغيير والقتال ومن هؤلاء الرجال في سن العمل والحرب .

٢ — فهم عرى العلاقة بين رفاة الوطن ورفاة المواطن ، بحيث يمكن أن يتحقق خلاص المصري من ضائقته الاقتصادية ، بأن ينسلخ عن المجتمع سواء بالخروج منه أو بالبقاء مع الابتعاد عن المصلحة العامة ، ويحدد لنفسه خلافاً ذاتياً ، وبهذا تنفي إمكانية توحيد المصري مع بلده بحيث تنصرف جهوده عن التغيير المجتمعي كوسيلة لحل مشاكله الذاتية .

٣ — تشليم حدة التناقض الاجتماعي بتوفير مصدر للدخل الفردي . يمكن المواطن من حل مشاكله الاقتصادية ، ويزيد بالتالي من عدد المواطنين الذين كانوا سيستحقون بالفئات الأدنى من توزيع الثروة والدخل في المجتمع لولا هذا الدخل الفردي ، مما يقلل من احتمال الصراع الاجتماعي وتقويض النظام الاجتماعي — الاقتصادي التابع .

(١) نادر فرجاني : الهجرة الى النفط ، مرجع سابق ص ٦٢ .

(٢) نادر فرجاني : المرجع السابق ص ١٤ — ص ٦٠ .

٤ - إذكاء النشاطات الإنتاجية القائمة على نمط الاستهلاك الغربى بما يفتح سوقاً واسعاً لمنتجات الغرب الرأسمالى وبذلك يقل الطلب على الإنتاج المحلى من جهة ، ويتدعم دور الشركات الدولية النشاط عصب النظام الرأسمالى من جهة أخرى .

٥ - إضعاف القدرة الإنتاجية المحلية ، بحيث يقسوى الطلب على المنتجات الغربية نتيجة لعدم توافر الإنتاج المحلى أو تدنى مواصفاته وليس أجدى فى ذلك من سحب أهم مقومات العملية الإنتاجية وهى القوى البشرية المدربة والمؤهلة .

٦ - تأمين مصدر يوفر العملة الأجنبية للاقتصاد يعتمد استمراره على النشاط الاقتصادى خارج مصر وعلى استمرار بقائها خارج المواجهة العسكرية ، وتصبح لهذا المصدر أهمية متزايدة ، بسبب العاملين السابقين مباشرة ، للوفاء بحاجات البلد من السلع الأجنبية ويؤدى وجود هذا المصدر إلى تدعيم النظام الاجتماعى الاقتصادى التابع والذى يعبر بقاؤه متوقفاً على دوام مصدر التمويل الخارجى هذا .

وهكذا تكاثفت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وأفرزت لنا واقعاً فى السبعينات يشجع على هجرة المصريين ويروج للفكرة باعتبارها حلاً مضموناً وسهلاً لمشاكل مصر والمصريين وفى هذا الإطار بدأت تتخذ على المستوى الرسمى خطوات تنظيمية وقانونية لدعم هذه التوجهات ، فقد نص دستور ١٩٧١ فى (المادة ١٥٢ على جمل الهجرة المؤقتة والدائمة حقاً للمواطنين ، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ الذى أعطى المهاجرين حق العودة إلى وظائفهم الحكومية خلال سنة من استقالتهم بغرض توفير ضمانات للمهاجر بالعودة إلى وظيفته السابقة إذا ما صادفته صعوبات فى الخارج وفى عام ١٩٧٥ صدقت مصر على اتفاقية (٤ - هجرة المصريين)

تنقل الأيدي العاملة بين الأقطار العربية ، وأعلن رئيس الوزراء وقتئذ أنه لا بد أن يكون هدفنا بالنسبة لتصدير العمالة واضحا كهدفنا بالنسبة لتصدير القطن والأرز وأن يكسر الكلام الخاص بتقييد الهجرة وعدم تصدير البشر ، وأوضح وزير الإسكان والتعمير في معرض حديثه عن الشكوى من نقص العمالة في مجال التشييد والبناء ، أن هذا النقص قائم فعلا ، وكانت الدولة تمنع سفر عمال البناء إلى الدول العربية ، ولما كنا نعارض ذلك وصار الآن يسمح لعمال البناء بالهجرة ... وأود أن أوضح أننا لو لم نتمسك بحرية الفرد الكاملة في ظل المنافسة ، فلا يمكن أن نحقق أى تقدم ، فمن شاء السفر من البلاد فليسافر (١) .

وتدعيها لهذه التوجهات ، تم في عام ١٩٧٦ وطبقا للقانون (رقم ٣١) والقانون (رقم ٧٩) لإنشاء اللجنة العليا لشئون المصريين في الخارج ، والمجلس الأعلى للقوى العاملة والتدريب بغرض تسهيل وتميز هجرة العمالة المصرية ، وجرى تجاهل الشكوى التي تصاعدت محذرة من الآثار السلبية المحتملة نتيجة الهجرة غير المنضبطة مثل نقص العمالة في بعض القطاعات الحيوية ، ولم يتم شيئا سوى إصدار المزيد من القوانين والقرارات في مجال السفر والإعارات والتجنيد وأسعار الصرف من أجل تشجيع الهجرة العمالية وقد تمثل هذا الإهتمام بتشجيع الهجرة العمالية في تشكيل العديد من اللجان والتي بلغ عددها (١١) لجنة في عام ١٩٧٨ بغرض تشجيع عملية إرسال الأفراد إلى الخارج (٢) .

(١) نقلا عن عادل حسين الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية مرجع سابق ص ٩٩ .

(٢) انظر فى ذلك :

سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعى العربى الجديد — دراسة عن الآثار الاجتماعية الثروة النفطية ، القاهرة : دار المستقبل العربى ١٩٨٢ ص ١٣ — ١١٤ .

لقد أدركت الصفوة السياسية الأثر الإيجابي للهجرة على استقرار الأوضاع الداخلية . فمن وجهة نظر هذه الصفوة ، فإن هجرة العمالة المصرية للخارج وتوسيع نطاقها ، من شأنه تدعيم الإستمرار السياسى^(١) . فمعظم المهاجرين من العناصر الشابة الطموحة القلقة ، فإذا كانت القنوات السياسية فى مصر منذ منتصف السبعينات فضلا عن نقص الموارد المادية ، وفرص العمل ، والحراك الإجتماعى ، لم تعد كافية لإستيعاب طاقات وأنشطة الشباب وللاستجابة لمطالبهم الإجتماعية والاقتصادية والسياسية فإنه بدون الهجرة فإن هؤلاء الشباب أو على الأقل بعضهم وخاصة من أبناء الطبقات الدنيا والوسطى ، سيصيرون قوة قابلة للتجنيد من قبل الحركات والتنظيمات السرية والمعارضة .

ومن ناحية أخرى فإن العديد من المصريين العاملين فى الخارج ينغمسون فى كسب المال وتكوين الثروات وفتح الحسابات فى البنوك وليس فى الدعاية الثورية والإثارة السياسية ، وعندما يعود المهاجر إلى مصر بما كونه من مدخرات يتم استثمار معظمه فى أنشطة تجارية متنوعة هى فى معظمها ذات طبيعة طفيلية وينضمون بذلك طواعية إلى الطبقة العليا المتميزة والأثرياء الجدد المنتفعين بسياسة الإنفتاح الاقتصادى بما يتميزون به من توجهات اجتماعية محافظة ، والرغبة فى المحافظة على الأوضاع القائمة .

وأيا كانت طبيعة التفاعلات البنائية التى شهدتها المجتمع المصرى فى فترة السبعينات وتشجيع الحكومة للهجرة العمالية فى تلك الفترة ، ومع

(١) انظر فى ذلك :

: جلال عبد الله معوض : الآثار الاجتماعية والسياسية لعودة العمالة المصرية من الأقطار النفطية ، مجلة التعاون : مجلس التعاون الخليجى ، العدد العاشر إبريل ١٩٨٨ ص ١٢٠ .

معقولة هذا التفسير في فهم أسباب اتساع نطاق ظاهرة الهجرة في السبعينات بالمقارنة بالحقب السابقة لها إلا أنه وحده غير كاف أو مقنع بدرجته مقبولة لفهم ديناميات هذه الظاهرة فهو تفسير لا يعدو أن يكون مجرد امتداد لنموذج المرض والطلب في فهم تفسير دوافع الهجرة العمالية للخارج. فهو لا يقول لنا أكثر من أن آلية عرض العمالة في السوق المصرية قد أصبحت أكثر انفتاحاً وحرية. وجاهزة للعمل بالمقارنة بفترة الستينات، حيث تدخل الصارم والمرشد من جانب الدولة وقتئذ، والذي كان يعوق انسياب الهجرة المصرية إلى الخارج. أما فترة السبعينات، فقد خفت تلك القيود وتلاشت بفعل التغيرات الداخلية والضعف الخارجي التي شهدتها المجتمع في تلك الفترة بما أنتج لنا ظاهرة هجرة العمالة المصرية بالصورة التي هي عليها الآن، وهكذا يمكن تفسير استجابة العمالة المصرية لزيادة الطلب في دول النفط الغنية بمجموعة من القوى الداخلية الاصلية ببنيان المجتمع المصري ذاته.

ومن المؤكد أن تحليلاً من هذا النوع لا بد أن يكون جزئياً وقاصراً، فهو يعزل السوق المصري عن سياقه الأكبر، الإقليمي، والدولي، وما يحدث فيهما من تفاعلات تؤثر بالضرورة على سوق العمل المصرية، ومن هنا ظهرت بعض الاتجاهات التي ترى أنه لفهم ظاهرة الهجرة فإنه لا ينبغي أن نكتفي بفهم التغيرات البنائية في المجتمع المصري ولكن أيضاً فهم طبيعة النمط القنموي في البلاد العربية النفطية^(١). والذي يؤثر بالضرورة على حجم ونوع الطلب على العمالة المصرية.

وفي إطار هذه التوجهات يتم بحث أنماط البنيان الاقتصادي

(١) عبد الباسط عبد المعطي : بعض الملاحظات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية ، دراسة سكانية ، العدد ٦٨ يناير مارس ١٩٨٤ ص ٦ .

والاجتماعى التى نشأت فى الدول العربية النفطية نتيجة للرواج النقطى وعلى الأخص ما نتج عنه من تنمية مشروعة تعتمد اعتماداً أساسياً على تصدير النفط . وهو ما أفضى إلى عدة سمات بنيانية حددت لحجم الطلب على العمالة وهيكله . فالطلب الواسع على العمالة الذى ولده النفط لم ينتج إلا عن طريق استخدام حكومات هذه الدول لإيراداته فى تمويل مشروعات التنمية الكبيرة ، ومع ذلك فإن هذا الاستخدام يحمل بدوره بعض سمات التشويه فهو لا يتجه إلى تنمية الزراعة والصناعة كما هو مفترض وإنما يتركز فى الأساس إلى تنمية النشاطات الطفيلية وغير المنتجة . ففى كل الدول المنتجة للنفط كما يرى هاليداي ، اتجه الاستثمار فى الأساس إلى التوسع فى أربعة قطاعات : الخدمات ، والتشييد ، والقطاع الحكومى ، والتسليح^(١) .

فتوافر الإيرادات النفطية بكمية كبيرة قد أغنى هذه الدول عن الاتجاه إلى تنمية مواردها المحلية الزراعية والصناعية والبشرية كما أن من الأسهل بكثير لديها توجيه الاستثمار إلى التوسع فى الخدمات الحكومية عن توجيهه لتنمية القاعدة الصناعية أو لرفع كفاءة قوة العمل . فضلاً عن ذلك فإن تنمية القوى البشرية المحلية يمكن أن يهدد الاستقرار السياسى الداخلى لحكومات هذه الدول ويترتب على ذلك أن الغالبية العظمى من المهاجرين من هذه المنطقة يجرى استيعابهم فى هذه القطاعات غير المنتجة مع تفاوت واضح بين دول المنطقة المستقبلة للعمالة فى الحاجة إلى نوع العمالة المستوردة ، فدول الخليج وإيبيا مثلاً تحتاج إلى العمالة من مختلف المستويات ، بينما نجد أن الجزائر والعراق يمكن أن تسد احتياجاتها من

(١) انظر فى ذلك :

F., Halliday, labour Migration in the 'Middle east' Research and in formation project, No 59, August, 1977, p. 6 .

العمالة غير الماهرة ذاتيا وتقتصر احتياجاتها على العمالة الماهرة^(١) .
وهكذا فإن نمط التنمية السائد في الدول المستقبلية للعمالة وتطور
سوق النفط وما يتخذ بهذه الدول من سياسات يحدد طبيعة ونوع الطلب
على العمالة المصرية المهاجرة وهو أمر لا ينبغي تجاهله لفهم وتفسير تزايد
أو نقصان الطلب على العمالة المصرية في بعض الفترات أو استغناء بعض
هذه الدول عن نوعية معينة من العمالة المصرية في فترات أخرى ،
مثلا حدث في العراق في أوائل عام ١٩٨٦ من استغناء عن العديد
من العمالة المصرية غير الماهرة حينما وصلت نسبة العودة فيها خلال ثلاثة
شهور فقط ٢٠٠ ألف مصري^(٢) . وكذلك مثلاً حدث في ليبيا حينما
اتخذت الحكومة قراراً سياسياً بالاستغناء عن ١٠٠ ألف عامل مصري
دفعة واحدة .

والى جانب التصورات السابقة لفهم وتفسير دوافع الهجرة المصرية
فإن بعض المحاولات من جانب عدد محدود من الكتاب تحاول لفت
الانتباه إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار البعد الدولي وتأثيره على ظاهرة
الهجرة الدولية بصفة عامة والهجرة داخل المنطقة العربية بصفة خاصة .
فأسعار النفط والعمالة وكمية النفط المستخرج لا تحدد لها الدول النفطية
— كما يبدو — ولكن الذي يحدد هذا في الواقع حاجة السوق الرأسمالي
وتأثيره في قانون العرض والطلب من النفط وأيضا طريقة استخراجها ،
والتكنولوجيا المستخدمة في هذا الاستخراج^(٣) .

(١) انظر في ذلك :

جلال أمين واليزابيث عوني ، مرجع سابق ص ٥٣ .

(٢) انظر في ذلك : جمال زايد : نهاية موسم الهجرة الى الخليج
مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد ٩١٧ أغسطس ١٩٨٦ ص ٢٠ — ٢٥ .

(٣) عبد الباسط عبد المعطى : مرجع سابق ص ٧ .

وفي ذلك يرى محمد محي الدين ، ضرورة التركيز على طبيعة النظام الاقتصادي العالمي ويدعو إلى فهم حقائقه وآلياته وتضمين ذلك في أية نظرية حول هجرة العمالة الدولية وذلك على اعتبار أن ظاهرة الهجرة الدولية للعمل ينبغي أن ينظر إليها بوصفها جزء من ديناميات نظام واحد هو النظام الرأسمالي العالمي^(١) وهي الرؤية التي ينحوي إليها جلال أمين ، و إليزابيث عوني ، في تقديمنا للتصورات النظرية للدراسات الهجرة ودعوتهما إلى ضرورة الاهتمام بالبعد الدولي ونمط تقسيم العمل الدولي ودور الشركات متعددة الجنسيات لفهم وتحليل ظاهرة الهجرة الدولية في المنطقة العربية بوجه عام والهجرة المصرية بوجه خاص^(٢) ، وحصاد القول أنه مع غياب رؤية نظرية واضحة ومتفق عليها من جانب الباحثين لموضوع هجرة العمالة المصرية للخارج ومع تباين اجتهادات الباحثين في تفسير دوافع وأسباب هذه الهجرة على النحو الذي عرضناه ومع أهمية الأخذ بالنموذج المتكامل الذي يتضمن المحددات الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية والسياسية سواء على المستوى القومي أو الإقليمي والدولي لفهم هذه الظاهرة المعقدة ، فإن الدراسة الراهنة ، ترى ضرورة عدم تجاهل دور الفرد في هذه العملية من حيث أنها في النهاية قرار فردي فرغم توافر الظروف الموضوعية في مناطق الإرسال والاستقبال إلا أن هناك أفراد يقررون الهجرة بينما يفضل آخرون البقاء .

(١) محمد محي الدين ، الاقتصاد الرأسمالي العالمي والأشكال التاريخية لهجرة العمالة ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الهجرة من مصر المنعقد بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في المدة من ٨ - ٩ فبراير ١٩٨٨ ص ٢ .

(٢) جلال أمين وإليزابيث عوني ، مرجع سابق ص ٥٥ - ص ٦٠ .

وفي هذا الإطار لا ينبغي تجاهل البعد المعرفي أو الإعلامي وهو البعد الغائب في معظم الدراسات لم يكن كل دراسات الهجرة وتأثير أجهزة الإعلام في توفير الجانب المعرفي الذي يدفع الفرد إلى اتخاذ قرار الهجرة، فالترؤيع لفكرة السفر، وخلق التطلعات لدى الأفراد حولها، وتعظيم منافع الهجرة لديهم والمساعدة في اتخاذ قرارها، من خلال تهيئة الاتجاه وتقديم المثل، وتسهيل ترتيبات الانتقال من خلال الإعلان عن فرص العمل المتاحة بالخارج ومكاتب التفسير... الخ. كلها عمليات تقوم بها أجهزة الإعلام ولا ينبغي أن يستهان بها في فهم دوافع الهجرة لأنه بدونها قد لا يقدم بعض الأفراد على الهجرة، وهو أمر سوف نركز عليه ونبين معالمة من خلال الدراسة الراهنة.

الفصل الثالث

وقع هجرة العمالة على المجتمع المصرى

الفصل الثالث

وقع هجرة العمالة على المجتمع المصرى

مقدمة :

يواجه الباحث فى هذا الجانب من جوانب الهجرة صعوبة شديدة ، ذلك أن فقر البيانات وقلة الإحصاءات ، بل وتناقض المتوفر منها ، يقلل بالطبع من قدرته على فهم أبعاد ظاهرة الهجرة . وتتبع ما تركه من آثار على المجتمع ، ويجعل الحديث فى هذا الجانب أقرب إلى التخيلات النظرية والانطباعات الذاتية للباحث ، وإرتكائه إلى التعميم منه إلى الحديث المنضبط ، الذى يستمد بياناته من الميدان .

والواقع ، أنه لا يكاد يخلو مؤلف واحد حول الهجرة العمالية من الحديث عن آثار هذه الهجرة سواء على دول الإرسال (المصدر) أو الإستقبال (الهدف) ، ولكن عدد المكتابات التى اعتمدت فى الحديث حول هذا الجانب ، إستناداً إلى دراسات ميدانية ، ومشاهدات واقعية ، تعد محدودة للغاية ، وحتى تلك الدراسات التى إستمدت بياناتها من الميدان ، فإنها قد اعتمدت فى معظمها على مدخلات منهجية بالغة السطحية ولا تتلائم مع درجة التعقيد الذى يحيط بدراسة آثار الهجرة ، وقد اعتمدت فى جانبها الأكبر على عينات ذات حجم صغير^(١) . مما أوقع هذه الدراسات فى أخطاء العينة ، وأثر سلباً على الدلالات الإحصائية لما توصلت إليه

(١) راجع مثلاً صارخا لمثل هذه الدراسات فى :

أحمد حسام الدين ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة العمالة المصرية القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٦ . حيث لم تتجاوز حجم العينة فى هذا البحث عن (١٨) فرداً اختبروا بطريقة عشوائية من الريف والحضر .

من نتائج من حيث التعميم . ومن ناحية أخرى ، فقد جرى إستخدام الإستبيان والإستقصاء كأداة منهجية للكشف عن آثار الهجرة سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ، ومع ما يمكن أن توفره هذه الأداة المنهجية من بيانات حول اتجاهات وتفضيلات وتصورات المهاجرين ، وبإفترض مراعاة اختيار الأسئلة وتحديد من توجه إليهم بعناية كافية ، فإنها تعجز عن تقديم بيانات موثوق بها حول ما يمكن أن يحدث من ممارسات فعلية في واقع الحياة اليومية للأفراد ، فضلاً عن عجزها في تتبع آثار الهجرة على المستوى المجتمعي أو المحلي .

ولا يتوقف صعوبة بحث آثار الهجرة ، على ندرة قاعدة البيانات الموثوق بها لتتبع هذه الآثار والكشف عنها ، ولكن ما يزيد الأمر صعوبة وتعقيداً هو ما يتمثل في أن عدد من المتغيرات المتعلقة بالهجرة غير قابل للقياس ، وحتى فيما يتعلق بما يمكن قياسه منها فكثيراً ما يستحيل الفصل بين ما يعود إلى الهجرة وما يعود إلى غيرها من العوامل الأخرى السائدة في المجتمع محل البحث .

فقد تنامت ظاهرة الهجرة في المجتمع المصري ، في نفس الفترة الزمنية التي نشأت فيها وراجت سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي كان لها هي الأخرى آثاراً بعيدة المدى على البنية الاجتماعية والاقتصادية في مصر ، بل الأكثر من هذا فإن الحديث عن بداية إنحسار تيار الهجرة للعمل خارج مهبر ، يتزايد أيضاً مع المراجعة ومحاولات الترشيد التي تتعرض لها سياسة الانفتاح الاقتصادي ، بسبب ما تمخضت عنها من نتائج سلبية ، وعليه فإن التلازم بين ظاهرة الهجرة للعمل بالخارج من جانب ، والانفتاح الاقتصادي بإيماده الاجتماعية - السياسية من جانب آخر ، هو تلازم وثيق في الترتيب والتطور مما يؤدي إلى صعوبة كبيرة في فصل آثار

هاتين الظاهرتين على التغير الاجتماعى - الاقتصادى فى مصر منذ منتصف السبعينات .

وقد وقع كثير من الكتابات عن الهجرة فى خطأ إستخلاص (آثار) أو (إنمكاسات) للهجرة من إنطباعات أو دراسات لعينات من المهاجرين الأفراد أو الأسر التى تعرضت للهجرة، وهو أمر مسلم بخطأه عندما تفتشر الظاهرة محل الدراسة زمنيا على مدى طويل نسبياً . حيث لا يمكن إرجاع التأثيرات المشاهدة لظاهرة وحدها . فقد تتداخل عندئذ عوامل متعددة لإنتاج الواقع المشاهد على النحو الذى حدث من تزامن بين الهجرة الخارجية وسياسة الانفتاح الاقتصادى .

وعند الحديث عن (آثار) أو (إنمكاسات) أو (مصاحبات) للهجرة العمالية للخارج ، نجد ميلا واضحا من جانب الكتاب لتقسيم هذه الآثار إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية دون تحديد إيجابية أو سلبية بالنسبة لمن ؟ أى وحدة التحليل المعنية . أو المعيار الذى يقام عليه هذا القياس ، ولما كانت الهجرة العمالية للخارج فى صورتها الموسعة قد تلازمت زمنيا مع بداية التطبيق الفعلى لسياسة الانفتاح الاقتصادى فقد إرتبط فى ذهن الكثيرين أن الدفاع أو الحديث عن آثار إيجابية للهجرة قد يعنى ضمنا الدفاع عن أو تأييد سياسة الانفتاح ، ولما كانت هذه السياسة تواجه عادة بهجوم شديد ، ولا تحظى بالقبول العام ، فقد توخى الكثيرون الحذر فى الإشارة إلى أية آثار إيجابية ، ومالوا كثيرا إلى الإقراط فى بيان مساوى الهجرة وآثارها السلبية فى محاولة غير مباشرة من جانبهم للهجوم على سياسات الانفتاح ، رغم عدم توافر البيانات . أو اعتماد كتاباتهم على أدلة إحصائية كافية .

ومع هذه الصعوبات والاشكاليات التى تواجه دراسة الهجرة وتحليل

أبعادها والكشف عن آثارها المجتمعية ، فإنه من المفيد هنا تحديد وحدة التحليل المعنية بالتأثير فهل هي الفرد ، أم الأسرة ، أم المجتمع المحلي (القرية - المدينة) ، أم المجتمع القومى ككل ؟ وما هي الطريقة التى يمكن بها حصر هذه الآثار وتصنيفها ؟ إن حسم مثل هذه المسائل يعد غاية فى الأهمية قبل أن نشرع فى تحقيق أهداف هذا الفصل والتى تتحدد فى محاولة الوقوف على الآثار المختلفة التى تتركها الهجرة العمالية للخارج على المجتمع المصرى .

وفى إطار أهداف الدراسة الراهنة وحدودها ونظرتها إلى قضية هجرة العمالة المصرية ، باعتبارها قضية تنموية ومجتمعية فى الأساس لها علاقتها الوثيقة بمستقبل التنمية الحضارية فى المجتمع المصرى ، فإن الحديث سيتركز على الآثار المجتمعية لهذه الهجرة ، مع عدم تجاهل ما تتركه هذه الهجرة من تأثيرات على الفرد بالضرورة باعتباره عضواً فى المجتمع من ناحية ووحدة التحليل الصغرى من ناحية أخرى سنناقشها بالتفصيل فيما بعد عند الحديث عن دور الإعلام ، ومن الواضح أن حصر أنواع التأثيرات التى تتركها الهجرة على المجتمع ككل وفى المناحي المختلفة يتطلب وقتاً وجهداً ضخماً يفوق إمكانيات المحاولة الراهنة ، كما أن الدراسة التفصيلية لهذه الآثار تتطلب العديد من البحوث والدراسات المشتركة التى يقوم بها فريق متعدد التخصصات . ومن ثم كان من الضرورى تحديد ما يعتقد أنه جوهرى وأساسى ليكون وحدة موضع البحث ، مع الاختصار حتى فى هذا الإطار على الجوانب التى يتوفر بشأنها قدر من البيانات ، تساعد فى الوصول إلى تقييمات ذات معنى .

أولا : الآثار الاقتصادية .

تدور عادة المناقشة حول الآثار الاقتصادية للهجرة العمالية حول ثلاثة موضوعات أساسية ، يمكن تحديدها فيما يلي :

تحويلات العاملين بالخارج ، أنماط الإدخار والاستثمار ، سوق العمل . وسوف نتناول هذه الجوانب فيما يلي :

١ - تحويلات المصريين العاملين بالخارج :

تعد التحويلات التي يرسلها العاملون المصريون بالخارج مصدراً مهماً من مصادر العملات الأجنبية، التي تشكل إضافة من ناحية للدخل القومي وتساهم في إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات المصري من ناحية أخرى . وتوضع دراسة عثمان محمد عثمان ، ازدياد أهمية هذه التحويلات كمصدر من مصادر النقد الأجنبي في مصر ، سواء بالمقارنة بالإيرادات الواردة من المصادر الأخرى أو بقيمة الواردات الأساسية أو بقيمة العجز في الميزان التجاري ، بل وأصبحت أهم مصدر منفرد من مصادر العملات الأجنبية في مصر تفوق أهميته حتى أهمية النفط (١) .

ورغم تباين تقديرات التحويلات ، سواء في صورتها النقدية أو العينية فإن د نادر فرجاني ، يشير إلى صورة تقريبية لتطورها على النحو التالي ، في الستينات كانت قيمة التحويلات لا تذكر ، وفي ١٩٧٣ كانت أقل من مليون دولار ثم قفزت إلى ثلاثة أرباع مليار في ١٩٧٦ ، وتعدت مليار ونصف في ١٩٧٨ ، وقدّر أن تصل لحوالي الثلاثة مليارات سنوياً في

(١) انظر في ذلك - عثمان محمد عثمان ، أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على ميزان المدفوعات المصري ، دراسة معدة في إطار البرنامج المشترك بين جامعة القاهرة و Mit عن هجرة العمالة المصرية يونيو ١٩٨١ ص ٣٣ .

١٩٨١/١٩٨٠ . وبذلك فاقت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج دخل مصر من السياحة وقناة السويس ، ومن صادرات النفط بل من هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة وقيمة كل الصادرات السلعية أيضا في بداية الثمانينات (١) .

والأثر الإيجابي لهذه التحويلات على المستوى المجتمعي يمكن في تحسين ميزان المدفوعات المصري ، حيث أسهمت في تغطية نسبة لا بأس بها من الواردات المصرية المنظورة ، خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٢ . حيث بلغت في المتوسط (٣٠ ٪) . كما بلغت النسبة المتوسطة لتغطية التحويلات لميزان التجاري (٥٥ ٪) خلال السنوات الأخيرة (٢) كما أن هذه التحويلات تعد بمثابة رأس مال يساهم في تمويل مشاريع وخطط التنمية في المجتمع . وعلى المستوى الفردي فإن هذه التحويلات تزيد من الدخل الممكن التصرف فيه لدى الأسرة ، مما يرفع من مستوى معيشتها ، ويتيح لها أن تستثمر في أصول أخرى تعطى دخلا إضافيا .

ومع ذلك فإن بعض خبراء الاقتصاد يحذرون من مغبة الإفراط في تقدير الجوانب الإيجابية لهذه التحويلات على الاقتصاد القومي ، حيث أن المتبع لأنماط الإنفاق التي خضعت لها هذه التحويلات يكشف أنها كانت أبعد ما تكون عن ما يحلم به الاقتصاد الانمائي . فكثير من أموال التحويلات تذهب إلى مجال الاستهلاك ، وبعضه استهلاك ترفي كالي ، في حين لا يذهب إلى الإستثمار سوى القدر اليسير (٣) . وهو ما أشار إليه مشروع خطة

(١) نادر فرجاني ، الهجرة الى النفط ، مرجع سابق ص ٦٦ .

(٢) أحمد الجبالي ، الأوضاع الحالية لعمل وهجرة المصريين الى الخارج ورقة مقدمة الى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ ص ٩ .

(٣) هنري عزام ، نتائج واحتمالات انتقال الأيدي العاملة في الاقطار المستوردة والاقطار المصدرة ، مجلة المستقبل العربي ، يناير ١٩٨١

التنمية القومية في مصر (١٩٧٨ - ١٩٨٢) حيث ذكر ، بأن هناك أعداداً متزايدة من المصريين يعملون في الخارج لقاء أجور مرتفعة للغاية إذا ما قورنت بالمرتبات المحلية، وهؤلاء الأفراد يعودون إلى مصر مزودين بقوة شرائية هائلة . وهم يقومون بصفتهم الفردية بتوجيه هذه القوة لا إلى المدخرات والاستثمار ولكن إلى الاستهلاك المحض والسكالي^(١) .

وتظهر البيانات أن ما يرد إلى مصر من تحويلات لا يعبر عن كم حقيقي لعوائد المصريين العاملين بالخارج ، ففي إحدى الدراسات التي أجريت على (٥٠ حالة) اتضح أن جميع حالات العينة تقوم بتحويل مالهها من مدخرات عن طريق السوق السوداء^(٢) .

كذلك فقد أدت السيولة الناتجة من هذه التحويلات المالية إلى اختلالات اقتصادية للاقتصاد المصري ، لعل أهمها - مع عوامل أخرى بالضرورة - ارتفاع معدلات التضخم ، فالقوة الشرائية الضخمة التي تجمعت لدى العاملين المصريين بالخارج لم يقابلها عرض مواز من السلع والخدمات المحلية ، وهو ما ظهر في قطاع السلع الذي تتميز بعدم مرونة العرض المحلي فيها ، فأدى ذلك إلى ارتفاع أثمانها ارتفاعاً شديداً ، ومن ذلك على سبيل المثال الأراضي الزراعية والعقارات ، كما ارتفعت سنوياً الأجور المحلية نتيجة لتزايد الطلب على العاملين في قطاعات مهنية مع عدم مرونة العرض من جانب العاملين في هذه المهن نتيجة لجمود الحراك المهني في مصر وقد أثر ذلك على تكاليف الإنتاج . وبالتالي ارتفاع الأسعار .

(١) نقلاً عن اسماعيل سراج الدين وآخرون ، هجرة العمل الدولية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٨٣ ص ٨٤ .

(٢) أحمد الجبالي ، الأوضاع الحالية لعمل وهجرة المصريين إلى الخارج ، مرجع سابق ص ٢١ .

ومن ناحية أخرى فإن تزايد الطلب على السلع والخدمات المستوردة مع هدم تلبية المروض المحلي منها . أدى إلى مزيد من الضغوط على العملات الأخرى ، وأفضى ذلك بدوره إلى تخفيض القيمة الخارجية للجنيه وبنسبة مرتفعة للغاية . وهو ما يمثل أحد أهم متغيرات التضخم في الاقتصاد المصري^(١) .

وبضيف ، سعد الدين إبراهيم ، و د محمود عبد الفضيل ، حاملا آخر من العوامل المرتبطة بالهجرة المؤدية إلى رفع معدل التضخم . وهو انخفاض إنتاجية غير المهاجرين ، فيذكر أن : « أنه بسبب سيطرة شعور متزايد بالإحباط لدى العاملين في القطاعات والوظائف ذات الأجر المنخفض - ويتلخص هذا الشعور في أن الرغبة الأساسية لهؤلاء الأفراد تتمثل في أن أمل التقدم والرفق أصبح يرتبط في أذهانهم بترك العمل في الاقتصاد القومي والالتحاق بركب قوة العمل المهاجرة إلى البلدان النفطية - ويؤدي ذلك بدوره إلى فقدان الحافز على التقدم وزيادة الإنتاجية . مما يؤثر سلبيا على تطور إنتاجية العمل وبالتالي المساهمة في تغذية العملية التضخمية في الاقتصاد الوطني »^(٢) .

على أن القول بأن زيادة الطلب على السلع الأجنبية قد أثر على مركز الجنيه المصري بسبب الهجرة ، ورفع بالتالي من معدلات التضخم ، وكذا القول بانخفاض إنتاجية غير المهاجرين بسبب الأجر المنخفض بالمقارنة

(١) محمود عبد الفضيل ، آثار هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٨١ ص ٧١ .

(٢) إبراهيم سعد الدين ، ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المشاكل والآثار والسياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت يونيو ١٩٨٢ ص ١١٥ .

بالمهاجرين، عليه بعض التحفظات، حيث يرى « جلال أمين » و « اليزابيث عوفى »، أنه على العكس فإن زيادة الكمية المتاحة من العملات الأجنبية بسبب الهجرة . وهو الأثر المرتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة التحويلات يعمل على تخفيض معدلات التضخم وليس رفعها على النحو الذى يذهب إليه « عبد الفضيل » . كما أنه يمكن القول أن أثر المحاكاة الذى تولده أنماط الاستهلاك الجديدة للمهاجرين والرغبة فى اللحاق بهم يمكن أن تولد طاقات جديدة على العمل وتحث آخرين على زيادة الجهد والاشتغال بأكثر من عمل، أو أن تحث النساء على دخول سوق العمل . وهو الأمر الذى يرفع من الإنتاجية بدلاً من تخفيضها (١) .

وبدلاً من ذلك يفضل « جلال أمين » و « اليزابيث عوفى » ، عدم الجزم بأثر التحويلات فى رفع معدلات التضخم فى مصر، على النحو الذى يذهب إليه كثير من الباحثين، وذلك على ضوء عدم توافر البيانات الدقيقة، ومع ذلك فإنهما يؤيدان خلاصة ما انتهى إليه تقرير منظمة العمل الدولية، والذى وصفاه بأنه يمتاز فى أحكامه بدرجة من الحذر، تفتقدها الكثير من الدراسات : « من أن تحويلات العاملين فى الخارج من المحتمل أن يكون أثرها تضخيمياً » (٢) .

وخلاصة ما يمكن أن ننتهى إليه فى هذا الجانب، أنه مع الاتفاق على ما تمثله التحويلات التى يرسلها المصريون العاملون فى الخارج، من إضافة للدخل القومى، والمساعدة فى إصلاح الخلل فى الميزان التجارى، فإنه فى إطار عدم التخطيط المحكم من جانب الدولة ولضعف الاستفادة القصوى من هذه التحويلات وتوجيهها توجيهاً تنموياً . فإن الباحثين يجمعون على الأثر

(١) جلال أمين ، اليزابيث عوفى ، مرجع سابق ص ١٢٨ .

(٢) المرجع السابق ص ١٣٣ .

السلبى لهذه التحويلات، وما أفضت إليه من اختلالات اقتصادية أهمها تغذية التضخم، وارتفاع مستويات الأجور محليا. وبالتالي كافة الإنتاج، وتزايد المستوردات، والاتجاه نحو الاستهلاك التفاخرى، والمضاربة على الأرض والعقارات، والاستثمار فى الأنشطة غير المنتجة بصفة عامة، مع تفاوت واضح بين الباحثين فى تقدير عمق هذه السلبيات على الاقتصاد القومى .

٢ - أنماط الادخار والاستثمار :

بديهي أن تساعد الهجرة على زيادة حجم الادخار والاستثمار فى المجتمع المصرى وذلك من خلال عناصر عديدة منها ، أولا : قيمة التحويلات النقدية التى يقوم بها المهاجرون ويتم ادخاره واستثماره واستهلاكه فى المجتمع . ثانيا : محصلة الواردات التى يتم تمويلها عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة . وأخيراً من خلال قيمة الزيادة فى ودائع العملات الأجنبية فى بنوك الدولة ، أو البنوك الأجنبية العاملة فى مصر الذى يستخدم فى تمويل مشروعات استثمارية محلية بالإضافة إلى ذلك الجزء من القوائد المحققة على هذه الودائع ، الذى يستخدم أيضا فى تمويل الاستثمار المحلى .

ولا تتوافر لدينا بيانات محددة حول حجم ما يحصل عليه المهاجرون المصريون من دخول فى الخارج، أو مستوى الميل الادخارى لديهم ، كما لا تتوافر أية معلومات عن أوجه التصرف الفعلية فى قيمة التحويلات ونسبة الادخار إلى الاستهلاك من هذه التحويلات وفى هذا الإطار يأتى الحديث فى هذا المجال انطباعيا وتقريبيا إلى حد كبير وهو ما نلاحظه فى العديد من الملاحظات التى عنيت بمعالجة هذا الجانب من الآثار الاقتصادية للهجرة العمالة .

وتشير إحدى الدراسات بصورة ترجيحية إلى وجود علاقة بين

تحويلات المصريين العاملين بالخارج وبين زيادة معدلات الادخار والاستثمار في المجتمع المصري. فتذكر: أن نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد زاد إلى ما يقرب من الضعف فقد زادت من (٤,٩ ٪) عام ١٩٧٥ إلى (٩,١ ٪) في عام ١٩٨٣. وفي نفس الفترة ارتفع أيضا معدل الادخار القومي، حيث زاد من (١٥ ٪) إلى (٢١ ٪) في تلك الفترة. وأنه في الوقت الذي ارتفع فيه معدل الادخار خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ بالذات إلى أقصى معدل له حيث وصل إلى (٢٥ ٪) بالمقارنة به (٢١ ٪) في سنة ١٩٧٦ و (٢٠ ٪) ١٩٨١/٨٠، نجد أن نسبة التحويلات إلى إجمالي الناتج القومي قد زادت أيضا إلى أقصى معدل لها خلال عامي ١٩٧٨، ١٩٧٩ لتصل إلى (١١ ٪) بالمقارنة به (٧,٥ ٪) في سنة ١٩٧٩ و (٧,٨ ٪) في ١٩٨٣/٨٢.

وفي نفس الوقت تلاحظ الدراسة أن معدل الاستثمار قد زاد منذ عام ١٩٧٤ بدرجة كبيرة، ففي عام ١٩٧٠، لم يتجاوز هذا المعدل (١٣,٩ ٪) من الناتج القومي الإجمالي وارتفع في عام ١٩٧٤ إلى ٢٢,٥ ٪ ثم إلى ٣٣,٤ ٪ في عام ١٩٧٥ واستقر عند هذا المستوى، أي نحو ثلث الناتج القومي الإجمالي في أوائل الثمانينات^(١).

ومع أن الدراسة ترى في التلازم الزمني بين الارتفاع في معدل الادخار والاستثمار وبين الارتفاع الكبير في حجم التحويلات مؤشراً يرجح وجود علاقة سببية بينهما، إلا أنها تؤكد أنه لا بد أن يكون هناك عوامل أخرى بالإضافة إلى التحويلات ساهمت في هذا الارتفاع

(١) راجع جدولاً مفصلاً لمعدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار خلال الفترة (٤ق - ١٩٨١) في : —
جلال أمين واليزابيث عوني ، مرجع سبق ص ٨٦ .

فى معدل الادخار والاستثمار من بينها مجموعة الإجراءات المكونة لما يسمى بسياسة الانفتاح^(١) .

وأيا كانت درجة العلاقة بين الزيادة فى قيمة التحويلات، وما حدث من زيادة فى معدلات الاستثمار والادخار على النحو الذى أشارت إليه الدراسة المشار إليها ، فإن العديد من الكتابات قد أشار إلى أن معظم الاستثمارات المحولة من تحويلات المهاجرين قد اتجهت إلى فروع غير منتجة فيشار مثلا إلى أن هذه الاستثمارات قد اتجهت فى الأساس إلى مجالات عالية الربح سريعة العائد . ولكنها لاتساهم مساهمة تذكر فى التنمية ، كالبناء أو شراء مساكن كانت قائمة بالفعل أو المضاربة على الأرض أو ودائع البنوك وشركات توظيف الأموال أو تجارة الاستيراد ، بدلا من أن تنجح إلى زيادة رأس المال فى شركات مساهمة جديدة فى الصناعة أو الزراعة^(٢) وهى المعنى الذى يتفق مع ما أكدته الخطة الخمسية المصرية (١٩٨٢-٧٨) المشار إليها فى موضع سابق من هذا الفصل .

ومن جانب آخر ، نجد كثيراً من الكتابات تربط بين هجرة العمالة المصرية وانتشار ظاهرة الإفراط الاستهلاكى فى مصر ، على أساس أن أنماط الإنفاق الاستهلاكى السائد بين مواطنى الأقطار الغنية ينتقل عن طريق المحاكاة إلى المصريين العاملين فى هذه الأقطار وعن طريق أثر المحاكاة أيضا تنتقل هذه الأنماط إلى المجتمع المصرى .

(١) المرجع السابق ص ٨٤ .

(٢) انظر على سبيل المثال .

محمود عبد الفضيل ، آثار هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية، مرجع سابق ص ١٢ ومابعداها . وكذلك .

ابراهيم سعد الدين ، الآثار السلبية للفوارق الدخلية بين الدول العربية على تنمية الأقطار الأقل دخلا ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٧ .

وفي هذا الإطار تشير إحدى الدراسات وهي بصدد تدليلها على تأثير تحويلات المصريين على أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمع المصري ، أن عدد السيارات المستوردة في مصر قد قفز من (١٤٠٠) سيارة عام ١٩٦٧/٦٦ إلى (٤٠) ألف في عام ١٩٧٦/٧٥ ثم إلى (٧٤) ألف في عام ١٩٨٢ ، وزاد المستورد من أجهزة التلفزيون خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٩ من (٧١) ألف جهاز إلى (٤٨٠) ألفاً ، والثلاجات ازدادت من (٣٦) ألف ثلاجة إلى (٢١٤٩٠٠) ثلاجة ... الخ . وخلصت الدراسة إلى القول بأن نظام الاستيراد بدون تحويل عمله لم يشجع على جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، بل على العكس خلق من خلال السلع الاستهلاكية الرأسمالية التي دخلت البلاد من خلاله حالة من هوس استهلاكى بذخى لا يتناسب مع طبيعة موارد البلاد وظروفها الاقتصادية^(١) .

ويبدو لنا أن الربط بين التحويلات وزيادة معدلات استيراد السيارات والتلفزيون والثلاجات في المجتمع المصري فيه قدر من التجاوز ، فمن ناحية ليس معروفاً على نحو دقيق كم من التحويلات ذهب لتغذية هذا الجانب من أنماط الانفاق . ومن ناحية أخرى ليس معروفاً ما إذا كان الانفاق على شراء ثلاجة أو تلفزيون أو حتى سيارة بهذه المعدلات يمثل إفراطاً أو إعتدالاً في الاستهلاك وينسحب نفس التساؤل على الاستثمارات الموجهة إلى قطاع البناء فهل يمكن إعتبار توجيه مدخرات المهاجرين لبناء المساكن استثماراً غير منتج ، ود مخرب ، حتى من وجهة نظر التنمية الاقتصادية في مصر في ظل أزمة المساكن القائمة في مصر وما تركه من انعكاسات اقتصادية واجتماعية لا تقل خطورة على مسيرة التنمية ؟

(١) عبد الفتاح الجبالي ، الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد مايو ١٩٨٣ صص ٨٧ - ٩١ .

وهل قيام القروى العائد من الخارج بإحلال الطوب الأحر محل الطوب
الابن التقليدى يعد حقاً أمراً مظهرياً وغير مرغوب فيه من وجهة نظر
العدالة الاجتماعية ؟

الواقع . . أن فقر البيانات ونُدرة الدراسات الميدانية لا يجعلنا فى
موقع القادر على إصدار الأحكام ، صحيح أن معدلات الانفاق
والاستهلاك قد زادت زيادة كبيرة فى المجتمع بطريقة لا تخططها عين
ولا تكاد تخلو مناسبة من شكوى من زيادة الاستهلاك وأهمية ترشيد
الانفاق^(١) ولكن لا بد أن يكون هناك أسباباً أخرى لزيادة معدلات
الاستهلاك قد لا يكون لها علاقة بالهجرة وتحويلات المصريين بالخارج ،
وما يدفعنا إلى هذا القول هو البيانات التى أشار إليها مسيح الهجرة الذى
أجراه المركز القومى للسكان حول جانبين فقط من جوانب الانفاق ،
تحسين المسكن وزيادة ملكية السلع المعمرة خلال الفترة من
١٩٧٤ - ١٩٨٤ وذلك بمقارنة حالة الانفاق على هذين الجانبين لدى
الأمم التى بها مهاجرين والأمم التى لم يهاجر أحد من أفرادها ومن
المفيد أن نعرض لهذه البيانات من خلال الجدولين التاليين^(٢) :

(١) راجع على سبيل المثال خطاب رئيس الجمهورية فى احتفال
عيد العمال ، أو مايو ١٩٨٨ .
(٢) نادر فرجلى - تقرير أولى عن مسح الهجرة من مصر المجلس
القومى للسكان ، ١٩٨٥ .

جدول رقم (١)

أولاً : أوجه تحسين المسكن خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٤

نسبة الأمر التي قامت بتحسين مسكنها %		البند
أمر بها مهاجرين	أمر بدون مهاجرين	
٥٩,٥	٥٢,٥	الطلاء
٢٩,٠	٢٢,١	مصادر مياه أفضل
٣٠,٤	٢٤,٦	منافع صحية أفضل
٥٠,٧	٢٨,٦	زيادة توفر الكهرباء
٢٨,١	٢١,٤	مواد بناء أفضل
١٣,٦	٨,٣	زيادة عدد الغرف
١٥,٨	١٤,٥	الإلتحاق بأوقع أفضل
٢١,٧	١٢,٣	بناء منزل جديد

جدول رقم (٢)

ثانياً : زيادة ملكية السلع المعمرة خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٤

متوسط عدد الوحدات التي اقتنتها الأسرة		السلع
أمر بها مهاجرين	أمر بدون مهاجرين	
٩٢	٧٢	راديو
٦٩	٤٦	مسجل
٦٠	٥٦	تليفزيون أبيض وأسود
٢٢	١٥	تليفزيون ملون
٠,٠٤	٠,٠٢	جهاز فيديو
٠,٣٣	٠,٣٠	بوتاجاز
٠,٣٣	٠,٢٨	آلة كهربائية
٠,٥٤	٠,٤٨	غسالة كهربائية
٠,١٤	٠,١٠	سخان مياه
٠,٠٢	٠,٠١	جهاز تكييف
٠,٠٣	٠,٠٣	تليفون
٠,٠٤	٠,٠٢	عربة مستعملة
٠,٠٥	٠,٠٢	عربة جديد

وتكشف البيانات السابقة حول أوجه تحسين المسكن وزيادة ملكية السلع المعمرة خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٤ عن تقارب مستويات الإنفاق بين الأسر التي بها مهاجرين والأسر بدون مهاجرين صحيح أن الأسر التي بها مهاجرين تزايدت فرصها في الإنفاق على أوجه تحسين المسكن وإقتناء السلع المعمرة بحكم ما توفر لديها من قدرة نقدية من خلال تحويلات الأفراد المهاجرين بها ، ولكن الفروق بينها وبين أسر غير المهاجرين غير كبيرة بل وتتقارب معدلات هذا الإنفاق في جوانب كثيرة إلى حد كبير مما يعنى أن أسر غير المهاجرين لم تعد الوسيلة لإيجاد مصادر أخرى غير الهجرة لتغذية تطلعاتها الاستهلاكية . وحصاد القول ، أن ثمة عوامل أخرى ساعدت على تزايد التهم الاستهلاكية لدى الأفراد في المجتمع المصري منذ السبعينات قد يكون من بينها الانفتاح ، وسياسة الدولة ذاتها ، والأعلام ، والهجرة ، ولكن كل ما يمكن إقراره في هذا هو أن تحويلات الداميين المصريين بالخارج لم تكن السبب الوحيد لإستشراء هذا التهم الإستهلاكية في المجتمع ، ولكن فقط ساهمت في تغذية .

٣ - الهجرة وسوق العمل :

للهجرة المالية للخارج بلا شك تأثيرات واضحة على سوق العمل المصري . فهي من ناحية تؤدي إلى تخفيض حجم القوى العاملة في المجتمع بمقدار عدد المهاجرين إلى الخارج ، كما تساعد الهجرة في تخفيض حدة البطالة التي يعاني منها المجتمع والتي كانت من السمات الأساسية للاقتصاد المصري في السبعينات ومن ناحية أخرى فإن تدفق التحويلات من الخارج ، وتوفير العملات الأجنبية يساهم في إقامة المشروعات الاستثمارية وبالتالي زيادة فرص التشغيل والطلب على العمالة مما يساعد على بدوره على التخفيف من حدة البطالة .

كذلك ، فقد تؤدي الهجرة إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية للمهاجرين عند العودة ، نتيجة ما قد يكتسبونه من خبرة ومهارات في الخارج كما قد تؤدي بسبب زيادة مدخراتهم وارتفاع ميلهم للمخاطرة إلى زيادة عدد أرباب العمل ، المستعدين للدخول في مشروعات استثمارية جديدة بعد عودتهم إلى بلادهم .

وتشير بعض المصادر إلى أن الهجرة قد أدت إلى تخفيض حجم البطالة في مصر بمقدار مليون شخص في سنة ١٩٧٦ ، وأنها أدت إلى تخفيض حجم القوة العاملة بنحو (١١٪) عام ١٩٨٢ وتخفيض حجم البطالة بنحو (٧٥٪) في نفس العام^(١) .

ومع أن ثمة شواهد واضحة للعيان عن أثر الهجرة في تخفيض حجم البطالة في مصر وتتمثل مثلاً أو على سبيل المثال في اختفاء ظاهرة عمال التراويل الزراعيين في النصف الثاني من السبعينات ، وهي الظاهرة التي كانت تشكل مشكلة بالغة الحرج للنظام حتى هذا التاريخ^(٢) . وجاء توسيع نطاق الهجرة الخارجية بمثابة الحل والمخرج من هذا المشكل فإن بعض الكتاب يفضلون تجاهل هذا الأمر أو المـرور عليه مروراً سريعاً ويركزون على ما أحدثته الهجرة من اختناقات شديدة في سوق العمل أضرت بعملية التنمية .

وفي ذلك نجد من يشير إلى الطابع الانتقائي للهجرة الذي يمس فئات

(١) جلال أمين واليزابيث عوني ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

(٢) انظر عرضاً مفصلاً لهذه القضية في :

عبد الفتاح عبد النبي ، الصحف اليومية في مصر قضايا تنمية الريف
رسالة ماجستير — كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١١٥
ص ١٢٢ .

مهنية ومهارات محدودة ويؤدي إلى ظهور نقص في المروض من القوى العاملة الماهرة والمدربة في قطاعات معينة^(١). فمثلا معظم الذين هاجروا من مصر خلال فترة الستينات وأوائل السبعينات لم يكونوا من المتعلمين بل كانوا في غالبيتهم من الكفاءات الناجحة في المجتمع وحتى بعد ذلك فقد ظلت مصر تعاني نقصا في الفنيين وفي جميع أنواع العمال اليدويين والمهرة ظهر بوضوح في قطاعات البناء والتشييد والزراعة على وجه التحديد...

ويذكر هنري عزام، أن مقارنة بيانات المستوى التعليمي للمهاجرين المصريين إلى دولة الكويت بنسبة توزيع المستوى التعليمي في المجتمع المصري عامة تكشف عن سمة الانتقائية والانتخاب الشديد للعمالة المهاجرة وسحبها الكفاءات من السوق المصرية حيث نجد مثلا أن (٢٣,٤٪) من المهاجرين المصريين إلى دولة الكويت كانوا أميين، في حين أن هذه النسبة تصل في المجتمع المصري إلى (٥٦,٤١٪) وفقا لاعداد ١٩٨٦ وأن (١٩,٢٪) منهم يجيدون القراءة والكتابة في حين تصل هذه النسبة في المجتمع المصري (٢٥,١٪) ووصلت نسبة من أكلوا دراساتهم في المراحل المختلفة بين المهاجرين إلى الكويت (٣٣,٦٪) في حين أنها لم تتجاوز في مصر (١٦,٢٪). وبينما وصلت نسبة من حصلوا تعليما جامعا إلى (٢١,٣٪) لم تزيد هذه النسبة في مصر عن (٢,٢٪)^(١).

ويزيد من التأثيرات السلبية المترتبة على سحب الكفاءات من السوق

(١) سعد الدين إبراهيم ومحمود عهد الفضيل ، انتقال العمالة العربية مرجع سابق ، ص ٨٢ .
(٢) هنري عزام ، نتائج واحتمالات انتقال الأيدي العاملة في الاقطار المستوردة والاقطار المصدرة ، ورقة مقدمة الى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية ، مرجع سابق ص ٤٢ .

المصرية ، نتيجة للطابع الانتقائي للهجرة ، ما يقسم به السوق المصرية من جمود في الحراك المهنى . هذا الجمود يؤدي إلى انخفاض فى درجة التكيف الداخلى اللازم للتخفيف من أثر الهجرة الانتقائية لبعض أنواع العمالة وهكذا نجد أن المهارات التى تصدرها مصر بأعداد كبيرة والتى تمثل نسبة عالية من إجمالى رصيد مصر منها لا يجرى إحلال غيرها محلها من قطاعات أخرى ملئى بالنتائج عن رحيلها^(١) . وحتى إذا تم هذا الإحلال فإن ذلك لا يتم بسهولة حيث يتطلب وقتاً طويلاً ونفقات تعاليم وتدريب بل أن الخروج أو النزوح الجماعى من الريف لا تنطوى نفسها إلا على إمكانية ضئيلة لهذا الإحلال نظراً لصعوبة التحول من مجال القطاع النقلي... إلى مجال القطاع الحديث فى الاقتصاد ويلخص أحمد الجبالى الآثار السلبية لسحب قوة العمالة المدربة على الاقتصاد المصرى فى^(٢) .

١ — إنعدام مرونة عرض العمل فى القطاعات التى هجرتها اليد العاملة فارتفعت الأجور .

٢ — أن ارتفاع الأجور فى بعض القطاعات أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع الأسعار والتضخم فى المجتمع .

٣ — لا تمتص الهجرة أعداداً ذات بال من العمالة غير المدربة التى يتزايد الفائض المعروض منها مع تزايد النمو السكانى ومع تزايد حركة النزوح من الريف إلى المدينة حيث يتراكم أعداد هائلة من العمالة غير المنتجة

(١) أنظر فى ذلك بالتفصيل :

Birks, J. & Sincyr, C: international Migration and development in the Arab Region Ilo, Geneva. 1980, pp 24: 6.

(٢) أحمد الجبالى ، الأوضاع الحالية لعمل وهجرة المصريين السى

انضم إلج مرجع سابق ص ٩ .

اقتصادياً ويقتصر نشاطها على مجرد تحويل جزء من الدخل من فرد إلى آخر .

وما نريد أن نقوله في هذا الصدد أنه مع التسليم بأن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج غير المنتظمة والمخطط لها قد أحدثت اختناقات عديدة في سوق العمل المصري تتمثل بوضوح في نقص العمالة في بعض المهن والقطاعات وارتفاع أجورها ، إلا أنه لا ينبغي التسليم المطلق بما يتردد في الكثير من الكتابات حول انتقائية الهجرة وتركيزها على الكفاءات والعمالة الماهرة فإذا كانت هذه السمة للهجرة هي التي كانت سائدة في حقبة الستينات وأوائل السبعينات إلا أنها لم تكن كذلك بعد ذلك حيث شملت الهجرة بصورة واضحة لا تتطلب تدعيماً كل مستويات العمالة الماهرة وغير الماهرة بل أن العمال غير الماهرة أصبحوا يشكلون غالبية المهاجرين متمثلين في عمال الزراعة والبناء وانعكس ذلك في النقص الواضح الذي أصبح يعاني منه المجتمع في هذين النوعين من العمالة وحتى هذا النقص فإنه لا ينبغي أن يكون مصدراً للشكوى الآن حيث ظل المجتمع طويلاً يعاني من فائض كبير في هذه النوعية من العمالة ومن تدنى مستويات معيشتها ، وإن ارتفاع أجورها الحالى الناجم من نقص المعروض منهم في السوق بسبب الهجرة هو أمر ينبغي الترحيب به من منظور العدالة الاجتماعية .

كذلك فإنه يصعب التسليم تماماً بما يتردد حول جمود الحراك المهني في سوق العمل المصرية وما يتركه هذا الجمود من آثار سلبية نتيجة عدم القدرة على سد النقص في القطاعات التي تواجه عجزاً بسبب الهجرة من القطاعات التي بها فائض حيث تشير الشواهد الواقعية إلى الميل المتزايد لدى عمال الزراعة للهجرة والانتقال إلى أعمال أخرى وتزايد حجم قطاع البناء وضعف الحواجز المؤسسية التي تحد حالياً من الحراك المهني وذلك

مع زيادة ميل الموظفين وخريجي الجامعات للاشتغال بأعمال يدوية وقلة ميلهم إلى وظائف الحكومة والقطاع العام^(١). مما يضعف من مقولة جمود الحراك المهني في سوق العمل المصرية في الوقت الراهن .

ويبقى بعد ذلك ما يتصل بتأثير الهجرة على الإنتاجية في المجتمع المصري وهي قضية تستدعي المزيد من البحوث والدراسات الميدانية حيث لا ينبغي التسليم بما سبق أن أشرنا إليه من أن الهجرة قد تساعد على رفع مستوى الإنتاجية للمهاجرين عند العودة بما يكتسبونه من خبرة ومهارة في الخارج ذلك أن المعطيات الواقعية تشير إلى أن جانباً كبيراً من المهاجرين المصريين لا يعملون في تخصصاتهم في الداخل وإنما يكثر استخدامهم في المجالات الخدمية والإستهلاكية وبالتالي ليس هناك إضافة حقيقية إلى مستوياتهم المهنية^(٢).

وعلى العكس يتردد الحديث كثيراً عن أثر الهجرة في انخفاض الإنتاجية وذلك على ضوء اتساع حدة الفروق الأجرية بين من يعملون في مصر وخارجها وما يصاحب ذلك عادة من شعور بالإهمال والتسيب واللامبالاة وإهدار لقيمة العمل لدى المصريين وغير المهاجرين^(٣).

(١) جلال أمين - اليرابيث عوثي ، مرجع سابق ص ١٢٧ .

(٢) محمد العوضي جلال الدين ، التكامل العربي في تنمية وتيسير انتقال العمالة من الدول العربية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد الثالث ، ١٩٨٤ ص ص ٧٩ - ٨٠ .

(٣) عبد الفتاح بكر ، مشاكل وفرص هجرة العمالة المصرية للخارج ، ورقة مقدمة الى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية مرجع سابق ص ١٤ .

ثانيا : الآثار الاجتماعية للهجرة :

يعد هذا الجانب - في رأينا - من أكثر جوانب وقع الهجرة أهمية على المجتمع، ولا يقل خطورة عن التأثيرات المادية والاقتصادية لها، فهذا الجانب من ناحية، يرتبط بحركة البشر، ووعيهم، وأدوارهم، واهتماماتهم، وهي مسائل تؤثر بلا شك في جوهر التنمية الشاملة، التي هي هدفها الإنسان المصري^(١)، ومن ناحية أخرى، فإن الجوانب الاقتصادية للهجرة سريعة التعديل والتغير ويسهل معالجة سلبياتها. أما الجوانب الاجتماعية فهي عميقة التأثير ويتطلب إصلاح مضارها وقتا طويلا .

وتتضمن الآثار الاجتماعية للهجرة جوانب عديدة من التغيرات التي تطرأ على العلاقات الاجتماعية بما في ذلك العلاقات الطبقية والعلاقات الأسرية، والعلاقات بين الأجيال وغيرها. كما قد تمتد لتشمل التغيرات في المؤسسات والنظم الاجتماعية بما في ذلك المؤسسات والنظم التعليمية ونظم التدريب ونظام الأسرة، ونظم التوزيع والخدمات الاجتماعية، وفضلا على ذلك فهي تحوى التغير في القيم الاجتماعية والسياسية سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع، بل وقد تمتد لتشمل التغير في الهيكل الاجتماعى الكلى الناتج من مجموع هذه التغيرات الجزئية وتفاعلاتها مع بعضها البعض، ومن الواضح أن تحليلا مفصلا لإثر الهجرة على كل هذه المجالات في إطار العرض الحالى، أمر بالغ الصعوبة ويتطلب جهداً ضخماً، يخرج عن نطاق إمكانيات الدراسة الراهنة وأهدافها .

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض المصاحبات الاجتماعية للهجرة
الريفيين لندول العربية اللغوية ، مجلة دراسات سكانية ، العدد ٦٨ ،
يناير / مارس ١٩٨٤ ص ٣ - ٢٤ .

وما يزيد الأمر صعوبة ، ويشير الدهشة في نفس الوقت ، هو ندرة الدراسات المتعمقة التي اهتمت ببحث الجوانب الاجتماعية للهجرة ، إذ ما كدنا نشرع في استعراض التراث المتوافر في هذا الجانب حتى فوجئنا بضآلة المعروض من الأبحاث والكتابات في هذا المجال .

وحق تلك الكتابات ، فإنها فضلاً على محدودية مجالها ، فإن الكثير من معطياتها لا يستمد من الواقع ، ولكن من توقعات وانطباعات تعتمد في الأساس على القدرة التخيلية للكاتب ، حيث يحاول هنا أن يستخلص المغزى الاجتماعي لما يتوفر من بيانات اقتصادية ، استناداً إلى فهمه ومعرفة الاجتماعية وإلى التحليل المنطقي .

وفي هذا الإطار ، يفضل أن نقصر المعالجة هنا على جانبين أساسيين هما اتجاهات وقيم الأفراد ، والأسرة المصرية لتأثرهما بصورة مباشرة بالهجرة الخارجية من ناحية ، وأجهزة الإعلام موضع اهتمامنا من ناحية أخرى .

١ - الهجرة والقيم الاجتماعية :

تثير المناقشة حول العلاقة بين الهجرة والقيم الاجتماعية مجموعة من الإشكاليات والقضايا ، فأولاً ، ما علاقة الهجرة بالقيم الاجتماعية^(١) ؟

(١) تفهم القيم الاجتماعية هنا على أساس أنها : مجموعة من التصورات والأحكام ذات أهمية اجتماعية لجماعة من الأفراد تتسم بالاستمرارية وتعمل على توجيه سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع لما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه من السلوك في المواقف المختلفة ، انظر في ذلك : عبد الفناح عبد النبي ، دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية ، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ص ١٠ .

وكيف يمكن تحديد العلاقة بينهما ؟ أى من فيهما المتغير المستقل والآخر التابع ، وهو أمر يصعب حسمه أو قياسه ميدانياً ، فتكلاهما نتيجة وليس سبباً ، كما أنهما فى النهاية ، أفراز طبيعى لواقع مجتمعى يتخذ فى إطاره الفرد قرار الهجرة ، وفقاً لمجموعة من المعارف والتصورات والقيم المهيمنة لذلك والدافعة على اتخاذ قرار الهجرة . وثانياً وبافتراض وجود علاقة بين الهجرة ، كمتغير مستقل والقيم الاجتماعية كمتغير تابع فأى أنواع القيم نقصد ؟ وما هى وحدات التأثير المعنية ، هل هى الفرد أم الجماعة الفرعية ، أم المجتمع ككل .

الواقع أنه لا توجد إجابات جاهزة حول هذه التساؤلات التى عادة ما يشير مناقشتها خلافاً واسعة حتى بين المتخصصين فى علم الاجتماع ، كما أن الحديث حولها كثيراً ما يتم بصورة انطباعية أكثر منه تجريبية ، ومع ذلك ، فإنه يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة ، أن الهجرة على المستوى الفردى ، تؤثر على القيم الفردية للمهاجر ، ذلك أن التنقل والترحال ، من شأنه إكساب الفرد المهاجر حقائق وخبرات ومعارف جديدة ، لم تكن متوافرة لديه من قبل ، هذه المعارف الجديدة هى أول مراحل تبنى الفرد للقيم والممارسات الجديدة ، أو التخلي عن مجموعة من الممارسات والقيم القديمة ، يرى الفرد أنه فى إطار المعارف الجديدة أنها لم تعد مناسبة له . هذا التبدل أو التغير فى أوضاع القيم وأولويات التفضيل لدى المهاجر ، وما اكتسبه من معايير وطموحات واتجاهات من دولة المهجر ، يتصور أنها تؤثر على الجماعة والمجتمع المحلى للمهاجر عند عودته ، من خلال الاختلاط والتفاعل وأثر المحاكاة والتقليد .

ويبدو أن هذا التصور هو المنطلق الاساسى للعديد من الكتابات التى تناولات الجوانب القيمية والثقافية للهجرة ، وهو تصور يحيطه كثيراً

من الشكوك، ويرتبط بمتغيرات عديدة . فمن ناحية بتوقف الأمر على مدة الإقامة بالخارج ، وظروف العمل والمعيشة بدولة المهجر ، ودرجة الاختلاط والتفاعل بين المهاجر ومجتمع المهجر ، وعمق الخبرات الجديدة التي يكتسبها، ومن ناحية أخرى، فإن الأمر عند العودة ، سيتحدد إلى حد كبير على ضوء طبيعة الممارسات الجديدة ، وعدد المهاجرين العائدين ، ومراكمهم، ومدى صرامة أو تساهل التقاليد السائدة في المجتمع المحلي . الخ وهي جوانب تتطلب الحسم المبدئي قبل الحكم بمدى تأثير الهجرة على القيم الاجتماعية . ومع ذلك فليس من النادر أن نصادف آراء أو تعليقات ، تتحدث عن تأثيرات قيمة للهجرة على المجتمع المصري ، وهي بالطبع — كما أوضحنا — تعليقات ذات طابع شخصي بحث ولا تستند على دراسات اجتماعية علمية في أية صورة من الصور .

فنجده مثلاً د إبراهيم سعد الدين ، يذكر : « أن هجرة العمالة المصرية للخارج ، أدت إلى حدوث تغيرات جذرية في القيم الاجتماعية وفي طموحات الأفراد ، دعمتها في كثير من الأحيان سياسة الحكومة ، لقد أدت الهجرة إلى ظهور نمط جديد من المصريين الذين تختلف هلاقتهم بمصر وبأى شيء مصري عن العلاقة التي كانت سائدة في الستينات فقد أدت الزيادة السريعة في الدخول النقدية التي يحققها المهاجرون إلى ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك المظهري التي خلقت بدورها ما يعرف بأثر التقليد والمحاكاة . مما أدى إلى ارتفاع مستوى التوقعات فيما يتعلق بالاستهلاك المادي إلى ما يفوق بكثير مستويات الدخل التي يحققها الجزء الأكبر من المصريين ، »

« وقد دعمت الدولة هذا الاتجاه بإعفائها لدخول المهاجرين من الضرائب، وبإطلاقها حرية الاستيراد لمختلف سلع الاستهلاك الترفي

بالإضافة إلى ذلك، أدت تلك الدخول التي تتميز بسهولة اكتسبها وسهولة اتجاها إلى التقليل من قيمة والعمل المنتج، فمن ناحية أدت الفوارق الشاسعة بين مستويات الأجور في مصر وبينها في الدول المستوردة للعمالة، إلى أن أصبح المصريون على استعداد للاشتغال بأعمال أقل بكثير مما يؤهلهم له مستوى مهاراتهم، الأمر الذي أدى بدوره إلى تخفيض قيمة المهارات التي يحوزها المصريون المهاجرون.

ومن ناحية أخرى، لم يعد النجاح المادي أو المهني يتوقف على مستوى الأداء، بل على ما إذا كان الفرد قد سافر أو لم يسافر إلى الخارج، وأن المهم الآن ليس هو نوع ما يقوم به الفرد من عمل، بل المكان الذي يتم فيه العمل، لقد ترتب على هذا التدهور في أخلاقيات العمل، وهذه الارتفاع المذهل في مستوى التوقعات. إننا أصبحنا نلاحظ ظروفاً نمطية من المصريين الذين يرفضون تماماً فكرة الالتزام بدفع الضرائب والذين يبدون موقفاً جديداً تماماً تجاه مفهوم العلاج، أو الداء، أو الاستهلاك، ويمثله الآن، ما أصبح شائعاً من عبارات من أمثال الحظ، والفرصة، والإعارة، والعقد، والدور،.

ويعتني سعد الدين إبراهيم في تحليلاته، قائلاً: ترتب أيضاً على الهجرة والرواج النفعي تغير عميق في موقف الناس من السلع المصنوعة في مصر، ومن المؤسسات المصرية ومن العملة المصرية بالمقارنة بما كان عليه الحال في الستينات، فلم يعد استهلاك السلع المصنوعة في مصر مصدراً، من مصادر الفخر ولا انعكاساً لموقف أخلاقي أو سياسي، بل أصبح استهلاكهم يؤول إلى انخفاض أسعارها بالمقارنة بالسلع المستوردة وأصبح مستهلكوها في الأساس هم أولئك الذين لم تنح لهم فرصة للعمل بالخارج،

توهم الأمر الذي شاعه على إضعاف الشعوب بالاعتزاز بالسلع والقيم
الوطنية، (١).

وواضح من ملاحظات سعد الدين إبراهيم، - على وجهتها -
ميلها الواضح إلى التعميم والحديث عن مصر والمصريين كما لو كانوا وحدة
متجانسة وليس طبقات وجماعات اجتماعية لها مواقفها المختلفة والمتباينة
من جوانب التغيرات التي يعرض لها. كما أن الحديث عن أنماط جديدة
من الاستهلاك والتقليل من العمل المنتج. أو الهرب من دفع الضرائب،
وإرجاع ذلك إلى الهجرة، أمر يصعب التسليم به بسهولة. ويطلب
مناقشة، خصوصاً على ضوء ما سبق أن أشرنا إليه من تشابه أنماط
الاستهلاك لدى الأفراد المهاجرين وغير المهاجرين في المجتمع المصري،
كما أن انخفاض الإنتاجية والهرب من الضرائب، ظواهر قد تغذيها
متغيرات أخرى قد لا يكون لها علاقة بالهجرة.

ولا تكاد تخرج ملاحظات الباحثين الآخرين عن ملاحظات سعد
الدين إبراهيم، مع تركيز واضح على قضية تأثير الهجرة على قيمة العمل
المنتج، ود الإنتاجية (٢)، . ويبدو من نمطية الأفكار المطروحة أنهم
جميعاً قد نقلوا عن بعضهم البعض، دون محاولة لتطوير الملاحظات

(١) انظر في ذلك بالتفصيل :

Saad Eldean Ibrahim, The New Social order : A study of the
Social Impact of oil West View press, Colorado, And Croom Helm.
London, 1982. pp 89 - 92.

(٢) نخل القارئ هنا إلى أوراق مؤتمر تنظيم هجرة العمالة
المصرية للخارج، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، يناير ١٩٨٤ وبالذات
أوراق، عبد الرحمن بكر، ومحمد شفيق، وصبري عبد العظيم.

أو اختياراتها ميدانيا ، فنجد كأنها آخر مثل « جلال معوض » ، وهو بصدد رصد الآثار الاجتماعية والسياسية لهجرة العمالة المصرية وعودتها ، يتحدث عن الأثر المدمر للهجرة على أخلاقيات وقيمة العمل من خلال (١) .

١ — يؤدي تباين الدخول ، إلى تدهور تدريجي في مستوى مهارات المصريين للعاملين في هذه الأقطار ، ويتمثل ذلك عندما يقبل هؤلاء العمال وظائف أدنى بكثير من مستوى المهارات التي يتصفون بها مادامت تدر دخلا أكبر مما كانوا يحصلون عليه في مصر ، ويؤدي ذلك في الأجل الطويل إلى انحطاط مهارة العمال المصريين ، حيث أنهم يفقدون مهاراتهم أو في أحسن الأحوال يتوقفون عن التطور والتعلم ، وحتى إذا اتفق العمل الموكل إلى العامل المصري الوافد ، مع مستوى مهاراته ومؤهلته ، فإنه سرعان ما يكشف أن المطلوب منه من حيث الأداء يتسم بالضعف والمحدودية إلى حد تدهور معه إنتاجيته بشكل مستمر (ويضرب الكاتب هنا مثالا للأساتذة المصريين الممارسون للدول العربية) .

٢ — أثرت الهجرة على اتجاهات المصريين نحو العمل فبينما كان الاعتقاد السائد في مصر حتى مطلع السبعينات ، أن من دجد وجدد ، وأن الجدد والاجتهاد في العمل والإحساس بالإنجاز والنجاح هي الوسائل اللازمة للنجاح المهني والمالي ، لم يعد هذا الاعتقاد يجد ما يدعمه من حقائق عملية في مصر ، حيث أصبح العديد من المصريين يؤمنون بأن السبيل الوحيد للنجاح هو الحصول على إعاراة أو عقد للعمل في الأقطار العربية النفطية حيث يمكن للمرء أن يجني ثروة طائلة في فترة قصيرة ، ولذلك نادراً

(١) جلال عبد الله معوض ، الآثار الاجتماعية والسياسية لعودة العمالة المصرية من الأقطار النفطية ، مجلة التعاون الخليجي ، العدد العاشر ، أبريل ١٩٨٨ ص ٣٤٤

ما نجد هاملا يصف لسامعيه تفاصيل عمله المهني ، أو إعطاء إنطباع بمدى استمتاعه بالعمل هناك ، وإنما يتركز الحديث حول المنافسة على تجديد العقد و كسب رضا الرئيس ، والصراع مع الجماعات القطرية الأخرى ، وأصبح النجاح يعنى لمال ، وطالما أنت هناك فإنك تنجح لقدرتك على جمع المال ، والمال يعنى الإستهلاك فى شراء السلع التى لا يستطيع العاملون بالداخل الحصول عليها بأجورهم المحدودة .

٣ - يطرأ على اتجاهات المصريين نحو العمل أثر آخر مدمر ، ويتعلق بالباقيين فى مصر ، فمعظمهم فى حالة انتظار دورهم كي يحصلوا على إعاره ، إذا كانوا من موظفى الحكومة أو على عقد يبعث به قريب أو وكيل ، وبما أن مجرد الذهاب إلى هناك لا يتوقف على أى شىء استثنائى من ناحية أداء العمل فى مصر ، فإن أداء العمل نفسه ينخفض مستواه فى سياق هذه العملية ، ويصير الناس إما ينتظرون إعاره أو عقد أو يستعدون للرحيل أو يندبون حظهم فيعيشون فى حالة من الاكتئاب والتمعاسه ، وفى جميع هذه الأحوال ، يصبح أداء العمل بحد ذاته هامشيا فى مصر تماما ، كما هو الحال بالنسبة لأقرانهم من المهاجرين مع اختلاف بسيط فى أن هامشية العمل هنا ترتبط بجمع المال والإستهلاك ، وفى مصر بالبرؤس والحرمان . ويرى الكاتب أنه حتى فى إطار عودة المهاجرين من الخارج ، فإن أخلاقيات العمل وقيمة العمل المنتج وبالذات لدى موظفى الحكومة والقطاع العام سيتجه نحو مزيد من الانحطاط ، لأنه بعد نفاذ مدخرات هؤلاء العائدين سوف يعانون من انخفاض رواتبهم .

وواضح أن تصويراً للأمر على النحو السابق لا يخلو من تعميم أو مبالغة ليس فقط فى إطار تعميم الحديث عن المصريين واتجاهاتهم ومهاراتهم ، أو فى اختفاء البيانات التى تدل على هذه الملاحظات ولكن أيضا ، لأن

المسألة تحتل الوجه الآخر ، إذ يمكننا مثلاً تصور — وبخس الخامس — أن تهاين الفروق الأجرية ، وزيادة دخل المهاجرين وأنماط سلوكهم الجديد ، يمكن أن يرفع من الإنتاجية وتدعيم قيمة العمل لدى الأفراد غير المهاجرين بدلاً من أن تعمل على انحطاطها ، على نحو ما يصور الكاتب ويذكره جلال أمين ، أنه كما يمكن أن تولد الهجرة شعوراً بالإحباط لدى بعض من لم يهاجر ، يمكن أيضاً أن تحث آخرين على زيادة الجهد والاشتغال بأكثر من عمل أو أن تحث النساء على دخول سوق العمل بعد أن كن يحجمن عن ذلك^(١) . وهي ظواهر نألفها أيضاً في المجتمع المصري وفي إطارها يصبح الحديث عن تأثيرات سلبية للهجرة على الإنتاجية وقيمة العمل مسألة محل شك .

كذلك لا يكاد يخلو الحديث عن التأثيرات القيمة للهجرة ، من حديث حول دور هذه الهجرة في تدعيم النزعة الفردية وقيم الخلاص الفردي والإغتراب لدى الأفراد في المجتمع المصري بدلاً من تدعيم التوجهات الجماعية ، وروح العمل الجماعي في حل المشكلات ، والإلتواء للوطن^(٢) . مما يضعف من صلابة المجتمع وتماسكه ، ويقف عائقاً أمام أية محاولة للنهوض الجماعي وتعبئة طاقات الأمة من أجل إنجاح أية مشروعات تنموية طموحة مستقبلاً .

٢ - الهجرة والأمرة المصرية :

يثار عادة في هذا الجانب بعض المفاهيم والقضايا منها ، تأييد

(١) جلال أمين واليزابيث عوني ، مرجع سابق ص ١٣٨ .

(٢) انظر في ذلك على سبيل المثال :

صبرى عبد العظيم عبد الرؤوف ، هجرة العمالة المصرية ، حصلت السبعينيات وتوقعات المستقبل ، مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، مرجع سابق ص ٣٣ .

الأسرة المصرية ، التفكك الأسري ، تربية الأطفال ودور المرأة ،
 فنيج الباحثون يتعدون عن تأثيرات متباينة الهجرة على هذه المجموعات ،
 حيث يتولد عن هجرة العمالة ما يطلق عليه الباحثون ظاهرة تأنيث الأسرة
 المصرية (١) .

وهي الظاهرة التي ترتبت على هجرة الرجال المتزوجين لأسرهم والتي
 تقدر نسبتهم ٥٠٪ من إجمالي عدد المهاجرين من مصر ، ويتبع ذلك أن
 تتولى النساء مسؤولية إدارة شؤون الأسرة كاملة ويعنى ذلك أن هناك
 جيل كامل من الأولاد الذين يشبون في عائلات ترعاهم الأم بمفردها ،
 حيث لا يعود إليها الأب الغائب إلا كزائر عارض (٢) . وتفاوتت تقديرات
 الباحثين حول الآثار المترتبة على هذه الظاهرة ، فأشارت قضية المرأة ،
 يرحبون بالامر على أساس أن ذلك يعطى المرأة سلطة أكبر وفرصة لإثبات
 الذات ، بينما يرى آخرون ، أن الأمر ليس فيه جديد ، وأن المرأة باتت
 تتولى معظم عملية التنشئة حتى في وجود الآباء أنفسهم ، في حين يلقى
 فريق ثالث بالمسؤولية على هذه الظاهرة في تدني عمليات التنشئة الاجتماعية
 للأطفال وما يحدث من انحراف بين الشباب (٣) .

وأيا كان الأمر ، فإن الرؤية الشاملة والعملية للدسالة تتطلب المزيد من
 الدراسة والبحث ، فليس لدينا بيانات حول درجة انفصال الأب المهاجر
 عن أسرته ، وما إذا كان حقا الأولاد يشبون في رعاية أمهم بمفردها ،
 أو ليس هناك مثلا للعائل الذكر الذي يحمل محل الأب المهاجر ، ونشير

(١) ورد هذا المصطلح في كتابات سعد الدين إبراهيم ، وجلال

معوض ، ونظير فرجاني وغيرهم كثير .

(٢) سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

(٣) جلال عبدالله معوض ، مرجع سابق ص ١١٨ .

هنا تحديداً إلى العائلات والأسر الريفية التي يشكل أفرادها غالبية المهاجرين، حيث كثيراً ما تعيش الزوجات هناك في وسط عائلات ممتدة، أو وسط أقارب لمن يساعدوهن في تربية الأطفال^(١). وهي جوانب ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند الحكم بمدى تأثير ظاهرة تأنيث الأسرة المصرية المترتبة على الهجرة في المجتمع، بدلا من مناقشة الموضوع بصورة أقرب إلى التعميم وعدم التحديد كما هو واضح حتى الآن من الكتابات التي عنيت بهذا الموضوع.

ولكن يبدو أن أكثر جوانب الهجرة تأثيراً على الأسرة المصرية، هو ما أشارت إليه الكتابات ودعمتها الأبحاث الميدانية، حول ما تخلفه الهجرة من تأثير واضح على بناء الأسرة المصرية، وتحولها من الأسرة الممتدة، إلى الأسرة «النووية». وبالأخص في الريف والمناطق الشعبية، وكذلك من زيادة حدة المنازعات والخلافات العائلية التي أصبحت تعاني منها الأسرة المصرية بعامّة، وانعكست بصورة واضحة في ارتفاع نسبة الجرائم بين الأهل والأقارب، وتنعكس على صفحات الصحف بصورة شبه يومية^(٢).

ففي دراسة قامت بها د. هند خطاب، ود. الضعيف، حول أثر هجرة العمال من الرجال على بنية الأسرة ودور المرأة وطبقت على قرية «بابل وكفر حمام»، في محافظة المنوفية، أثبتت الدراسة أن هجرة العمال قد دعمت عملية التغير في بنية الأسرة من أكثر من زاوية، ولكن على الأخص فيما يتعلق بنمط السكن. حيث عادة ما تميل أسرة المهاجر

(١) جلال أمين واليزابيث عوني، مرجع سابق ص ١٦٩.

(٢) عبد الفتاح عبد النبي، دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية،

مرجع سابق ص ٤٤٥.

إلى الانفصال بعد العودة أو أثناءها عن الأسرة الكبيرة والعيش بمسكن مستقل^(١). كما انتهت الدراسة التي أجراها محمد أبو مندور ، وآخرين على قرية « دفرة » مركز طنطا محافظة الغربية ، حول أوضاع واتجاهات العمال الزراعيين المهاجرين بهذه القرية ، إلى أن الهجرة قد ساهمت في ظهور مشاكل خاصة بتدهور تربية الأولاد ، وعدم تعليمهم واستغلالهم من قبل الآخرين . كما عملت على زيادة حدة التوتر والقلق بين المتزوجين داخل الأسرة ، وظهور مشاكل مثل انحراف بعض الزوجات ، والخلافات مع الأهل والأقارب^(٢) . وهي كلها جوانب تسهم في تفكك الأسرة المصرية ، وتضعف بالتالي من صلابة وقوة المجتمع وبالتالي قدرته على التحدى ومواجهة الأزمات على أساس أن الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع وأن سلامتها وقوة بنيانها ينعكس بالضرورة على سلامة وقوة المجتمع الأكبر .

كذلك فقد عملت الهجرة على ارتفاع دور ومكانة المرأة المصرية ، فقد زادت من نسبة مشاركة المرأة في تدبير شئون الأسرة ، وبالذات خلال الفترة الأولى من غياب الزوج في الخارج والتي تكون التحويلات المرسلة من الخارج غير مضمونة وغير منتظمة . ففي حالة المرأة الريفية يتسع دورها في العمل الحقلى ، وفي العمل لدى الغير ، وأعمال البيع والشراء

(١) انظر فى ذلك بالتفصيل :

H., Khattals, & S., Daeif: Impact of Male Labour on the Structure of the Family and the Roles of women, Regional paper of the population Council, March, 1982 p. 68.

(٢) محمد أبو مندور وآخرون ، « دراسة تحليلية لبعض أوضاع واتجاهات العمال الزراعيين » بحث مقدم ضمن أوراق مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية ، مرجع سابق .

والغياطة وغيرها وهو دور وإن كان موجود من قبل إلا أن الهجرة حملت بلا شك على زيادة اتساع نطاقه.

هذا الدور الاقتصادي والاجتماعي الواسع الذي أخذت زوجات المهاجرين يقمن به والذي شمل مختلف مجالات الحياة، أكسب هؤلاء الزوجات ثقة أكثر بالنفس وشعوراً بالفخر والمساواة مع الرجال. وقد أثبتت دراسة هند خطاب، والضعيف، المشار إليهما آنفاً، تواجد هذا الشعور لدى زوجات المهاجرين بالمقارنة بانعدامه لدى زوجات غير المهاجرين^(١). ولكن هذا النشاط الاقتصادي والاجتماعي الجديد للمرأة وإن كان موضع ترحيب حيث يضيف طاقات جديدة كانت معطلة تضاف إلى طاقات المجتمع المصري، وتعرض من آثار النقص في قوة العمل الذي أحدثته الهجرة^(٢) إلا أنه على ما يبدو جاء على حساب وظائف أخرى مهمة للأمرة، وعلى رأسها وظيفة التنشئة الاجتماعية للأطفال المصريين.. فالأب الغائب في الخارج من أجل الثروة، والأم المهتمكة طوال الوقت في تدبير احتياجات الأسرة، فضلاً على ما يحدث من توترات وتناقضات ومنازعات وعلاقات مادية داخل الأسرة بسبب هذا التغير في الأدوار، ينعكس آثاره السلبية على وظيفة التنشئة الاجتماعية للأطفال^(٣) وهو على ما يبدو أكثر جوانب الهجرة خطورة، لأنه يخرج لنا جيلاً كاملاً من

(١) انظر في ذلك :

H. Khattab & S. Daif, op. cit, P. 69.

(٢) انظر مثلاً للدور الذي تلعبه المرأة الريفيه في سد النقص الواضح الحالي في العمالة الزراعية المترهب على هجرة العمال الزراعيين المذكورين للبحث عن عمل.

(٣) عبد الباسط عبد المعطي، بعض المتغيرات الاجتماعية للهجرة الريفيين لدول العربية النفطية، مرجع سابق ص ١٤٠.

الشباب معقداً محملاً بالمشاكل والأمراض النفسية التي سيظل يعاني منها المجتمع المصري طويلاً قبل أن يتمكن من إصلاحه .

ثالثاً : الآثار السياسية للهجرة :

من الملفت للنظر أن هذا الجانب من جوانب وقع الهجرة على أهميته — لم يحظ باهتمام كافٍ من جانب الباحثين والمُعنيين في هذا المجال ، ولم تصادف دراسة واحدة تناقش هذا الجانب بصورة علمية ومتعمقة باستثناء إشارات وردت بشكل عابر في دراسة « جمال مومض ، وكذا دراسة « محمد شفيق ، حول الآثار السياسية للهجرة العمالية . ففي الدراسة الأولى ، والتي عنيت ببحث الآثار الاجتماعية والسياسية لعودة العمالة المصرية من الخارج ، نجد الكاتب يتحدث عن علاقة الهجرة المصرية بتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع ، وهو الأثر الوحيد الذي أورده الكاتب وسمى إلى التدايل عليه بصورة — وإن كانت وجيهة — إلا أنها لا تخلو من تعميم والاحتياج إلى التدليل .

وفي ذلك يذكر الكاتب : « أن الموارد المادية وفوضى العمل والجوع اللذين أصبحا من سمات القنوت السياسية والمؤسسية في مصر منذ منتصف السبعينات أصبحت غير كافية لاستيعاب طاقات الشباب وأنشطته أو الاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الفئة ، وبدون الهجرة كان هؤلاء الشباب وبالذات من ينتمون منهم إلى الفئات الدنيا والوسطى سيصيرون قوة قابلة للتجنيد من قبل الحركات والتنظيمات السياسية المعارضة .

كما أن المهاجرين ينغمسون في تجميع الثروة وكسب المال وليس في الدعاية والثورة والإثارة السياسية . وحتى عند العودة فإنهم ينخرطون

في أنشطة تجارية ، والاشتغال في استثمار أموالهم ، ويصبح الاستقرار والمحافظة على الأوضاع القائمة مطلباً ملحاً بالنسبة لهم^(١) .

ولا تكاد تخرج الدراسة الثانية، التي قدمها محمد شفيق، حول الهجرة الخارجية وأشار خلالها إلى الآثار السياسية للهجرة عن الانطباعات السابقة، حيث ذكر الكاتب : « أن هجرة عدد ضخم من العمالة المصرية حوالي ٣,٥ مليون مواطن من شأنها أن تقلل فرص البطالة ، وأن تحول دون نمو البيروقراطية . كذلك فهي تخلص البلاد من وضع مشحون بعوامل التوتر والتي تشمل في وجود خريجي جامعات أو عمال مهرة يجمع بعضهم بين معاناة البطالة ومشاعر الأمل في مستقبل أفضل ومن ثم فإن خروج مثل هذه الأعداد إلى الخارج ، يعتبر متفهماً لتحقيق الهدوء والتخلص من بعض الأعباء »^(٢) .

وأياً كان الأمر ، فما زالت الجوانب السياسية للهجرة الخارجية بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث ، وبالذات ، حول موضوعات مثل أثر الهجرة الخارجية على العلاقات المصرية العربية ، ودور الدولة في تشجيع الهجرة أو تقييدها ، والمشكلات السياسية للهجرة ، وكذا موقف الأحزاب السياسية والصفوة الحاكمة تجاه قضية الهجرة إلى غيرها من الموضوعات التي تتطلب الدراسة العلمية المتعمقة للوصول من خلالها إلى إجابات محددة حول الآثار السياسية للهجرة العمالية للخارج .

(١) جلال عبد الله معوض ، الآثار الاجتماعية - السياسية لعودة العملة المصرية من الاقطار النفطية ، مرجع سابق ص ١٢٠ - ١٢٤ .
(٢) محمد محمد شفيق ، الهجرة الخارجية المصرية ، ورقة مقدمه الى مؤتمر تنظيم هجرة العملة المصرية ، مرجع سابق ص ٢٧ .

وفى ختام هذا الفصل الذى حاولنا خلاله للتعرف على وقع الهجرة الخارجية على المجتمع المصرى بجوانبها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، يمكن القول ، أنه فى إطار التراث المتوافر حاليا حول هذا الموضوع ، يصعب إصدار حكم بشأن المحصلة النهائية للهجرة ، وما إذا كانت إيجابية أو سلبية من وجهة النظر المجتمعية ، ولكن يمكن القول أن ثمة مشكلات وجوانب سلبية عديدة ترتبت على فتح الباب على مصراعيه بلا ضوابط للهجرة الخارجية . كما أن عودة متوقعة على نطاق واسع نتيجة الاستغناء عن العديد من العمالة المصرية فى الخارج بعد انهيار أسعار النفط وتقلص مشروعات التنمية بالدول النفطية سوف يترك مشكلات لا تقل خطورة أيضا عن المجتمع ، الأمر الذى يجعلنا نتساءل عن حقيقة الدور الذى تلعبه أجهزة الإعلام فى مواجهة هذه المشكلات والتصدى لها ، وهو موضوع الفصل القادم .

الفصل الرابع

الاعلام والهجرة

(نحو تصور نظري)

(٧ - هجرة المصريين)

الفصل الرابع

الاعلام والهجرة (نحو تصور نظري)

على الرغم من كثرة الكتابات المتوافرة حول دور الاعلام في المجتمع وتأكيدها الباحثين على استحالة فهم الظواهر الاجتماعية والتغيرات الكبرى في المجتمع بعيداً عن فهم عمليات أجهزة الاعلام^(١) . إلا أن الاختلاف ما يزال قائماً بين الباحثين في تقييمهم لطبيعة المهام والوظائف التي يمكن أن تؤديها أجهزة الاعلام في المجتمع وفي تقدير المردود الاجتماعي لعمليات هذه الأجهزة وبالذات في مجتمعات البلدان الأقل تقدماً .

فهناك من يرى أن دور أجهزة الاعلام في المجتمع وفي معالجة القضايا المجتمعية دور ضئيل وغير ملموس فأجهزة الاعلام ماضية إلى عامل تابع يدور في فلك العوامل المادية والظروف الاقتصادية التي تلعب الدور الحاسم في معالجة القضايا الكبرى كقضية الهجرة ويرى أصحاب هذا الرأي أن أغلب التغيرات التي تطرأ على العلاقات الاجتماعية لا تأتي إلا من خللات التواصل أو الاتصال الاجتماعي وليس من الصفحات المطبوعة حتى في المدرسة نجد أن المدرس هو الذي يؤثر في أفكار التلاميذ وأفعالهم وليس الكتاب^(٢) ، بل أن هناك من يوجه الاتهام إلى أجهزة الاعلام باعتبارها معوقاً أساسياً من معوقات التنمية بسبب خضوعها

(١) سمير حسين ، الاعلام ، والاتصال بالجمهور والرأي العام ، ط ١ ، القاهرة ، علم الكتب ، ١٩٨٤ ص ٣١ وكذلك .
جيهان رستي الاسس العامة لنظريات الاعلام ، القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٧٨ ص ٣٧٢ .
(٢) محمود عودة ، أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، مكتبة سعيد رافت ، ١٩٨٣ ص ٢٢٠ .

— عادة — إلى الضغوط السياسية والاجتماعية وتركيزها في كثير من عملياتها على الإثارة والتوافه من الأمور والانصراف عن الشؤون البناءة .

وفي المقابل نجد الاتجاه المتحمس لدور أجهزة الاعلام في مجال التغيير الإجتماعي بل ويجعل من هذه الأجهزة السبب الرئيسي والمباشر لأحداث التغيير وبين هذا الاتجاه أوذاك توجد بعض الكتابات التي تربط وسائل الإعلام في مجال التغيير الإجتماعي ببعض العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على دور أجهزة الاعلام وكفاءتها في هذا المجال مثل تلك الكتابات التي تحدث عن دور الإنصال الشخصي وقادة الرأي والعوامل الانتقائية .. الخ (١) .

وأياً كانت درجة اختلاف الباحثين في تقييمهم لدور أجهزة الاعلام في المجتمع وتفاوت تقديراتهم في ذلك بين النحس والتهوين والتحفيز إلا أن الملاحظ أن هذه التقديرات تعتمد في غالبيتها على الانطباعات الشخصية ووجهات النظر التي يملئها الانتماء المهني والفكري للباحث وليس على البيانات أو المشاهدات الواقعية لما تتركه أجهزة الاعلام من آثار في الحياة الاجتماعية للأفراد في المجتمعات المختلفة حيث يندر توافر الأبحاث الميدانية المتعمقة في هذا المجال .

ويبدو أن سيادة الانطباعات الشخصية في فهم عمليات أجهزة الاعلام يمكن في العجز الحوهمي في البحث العلمي الاعلامي الاجتماعي ذاته فالمتغيرات الانسانية الاجتماعية الداخلة في هذه العملية كثيرة ومتعددة وفي الوقت الذي يصعب فيه الاستدلال السببي عن طريق الدراسات الارتباطية

(١) انظر في ذلك :

Joseph Klapper. The effect of Mass Communication New York free Press, 1960. PP. 14 - 42.

فإنه من المنعذر أيضا عزل متغير أجهزة الإعلام واختبار أثره عبر أسلوب تجريبي دقيق ومنضبط وفغلا عن هذه الصعوبات المنهجية لبحث هذا الموضوع فإننا نجد حتى في الأبحاث التي حاولت اختبار هذا الدور ميدانيا قصورا في التساؤلات المطروحة حيث نادرا ما توضع الأبحاث في هذا المجال أى نوع من أجهزة الإعلام تقصد ، أو طبيعة المحتوى المنار ، أو تحديد لنوعية ومستوى الآثار المطلوب قياسها ، هل هى مثلا الآثار المباشرة أم غير المباشرة ، الآثار الفورية أو الآثار التراكمية ، الآثار على مستوى الفرد أم المجتمع إلى غيرها من التساؤلات التي يمكن أن تفيد في فهم وتقييم آثار أجهزة الإعلام في المجتمع .

وأيا كان الأمر فإننا سوف نقصر الحديث هنا على الدور المثالي والمهام التي يمكن أن تؤديها أجهزة الإعلام في المجتمع تجاه الجوانب المختلفة لظاهرة الهجرة^(١) . والتعرف على موقع هذه الأجهزة بين العناصر الأخرى المهمة التي تتداخل في إنتاج الظاهرة . والتأثير في مسارها وهو ما يساعدنا في النهاية على تحديد نقاط الإهتمام وطرح تساؤلات الدراسة التي تشكل نقطة البداية للعمل الميداني .

ولدينا أن الدور الذي يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام في مجال الهجرة يتداخل في تحديده عناصر ومتغيرات عديدة منها وضعية أجهزة الإعلام في المجتمع ، ورؤية الصفوة الحاكمة للطريقة التي تستخدم بها هذه الأجهزة ومدى وعى القائمين على أمور أجهزة الإعلام بقضية الهجرة وفهمهم

(١) يعنى ذلك ، أننا سنؤجل الحديث هنا عن حقيقة موقف أجهزة الإعلام ورؤيتها لقضايا ومشكلات الهجرة والتي سيسعى العمل الميداني للكشف عنها فيما بعد .

لإبقائها . وأخيراً برؤية الجمهور لهذه الأجهزة ومدى قناعتهم أو ثقتهم
فى عملياتها أو درجة اعتمادهم عليها فى تصريف شؤون حياتهم اليومية .

وتحدد وضعية أجهزة الإعلام فى المجتمع المصرى من إذاعة
وتليفزيون وصحف قومية فى الارتباط الشديد بالدولة وبتوجهات الصفوة
السياسية بحيث أن هذه الأجهزة قد عكست فى كل فترة تاريخية توجهات
هذه الصفوة ورؤيتها تجاه قضية الهجرة مع تفاوت واضح فى قدرات
كل وسيلة ، وفى صرامة إلزامها بهذه الرؤية على ضوء ظروف العمل
بكل وسيلة وفهم العاملين بها لدورهم ، ومدى تأثيرهم بالضغط
الخارجية .

وهكذا عبرت أجهزة الإعلام المصرية عن سياسة الدولة تجاه مسألة
الهجرة الخارجية . وقد تراوحت هذه السياسة من منع الهجرة ثم إلى
تنظيمها وأخيراً إلى تشجيعها . كما تطورت هذه السياسة داخل إطار أوسع
لإستراتيجية التنمية والتوجه الأيديولوجى للمجتمع ، ومع التحول من
سياسة التنمية المستقلة والتخطيط المركزى للإقتصاد ، إلى سياسة الإعتماد
على الخارج والانفتاح الإقتصادى جرت تغيرات مماثلة فى سياسة الهجرة .

ويمكن رصد ثلاث مراحل فى حركة تطور هذه السياسات :

المرحلة الأولى :

تمتد من منتصف الخمسينات حتى عام ١٩٦٧ وكانت تتميز بطبيعتها
المانعة للهجرة . وقبل عام ١٩٦٠ لا نجد سوى إشارة طفيفة للهجرة على لسان
المستولين أو رجال الإعلام المصريين وكان المهاجرون أساساً من أصل أجنبى ،
ويدور الحديث عن رحيل العديد من الأجانب الذين عاشوا مدة طويلة

في العاصمة وفي الإسكندرية وكذا العديد من اليهود المصريين بعد عام ١٩٥٦ .

وفي مطلع الستينات بدأت الحكومة تشجع فكرة الهجرة وكانت معظم المكتابات حول هذا الموضوع تحبذ هذه الفكرة ، وفي عام ١٩٦٤ أنشئت لجنة وزارية للعمل ، وفي عام ١٩٦٧ أصدرت اللجنة المذكورة ، توصيات من أجل سياسات للهجرة اتسمت ، بالليبرالية ومع كل هذا كانت هناك قيود تعرقل وتحد من حركة الهجرة فقد قامت الحكومة بتحديد عدد من الممنوعين ومن المجموعات الإنتاجية لا يسمح لها بالهجرة (١) .

المرحلة الثانية :

وتتعد هذه المرحلة من عام ١٩٦٧ ، وتحديدًا بعد حرب يونيو ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ اتسمت خلالها سياسة الهجرة بالتناقض والتردد ، فقد ظهرت بوادر تشير إلى تشجيع الهجرة بما في ذلك إنشاء قسم للهجرة في وزارة الشؤون الخارجية عام ١٩٦٩ ، وإقامة لجنة من أجل تشجيع الهجرة عام ١٩٦٩ تشرف عليها وزارة العمل وقد نواش الموضوع بأستفاضة من قبل وسائل الإعلام فيما بين ١٩٦٨ ، ١٩٧٠ ولكن مع ذلك ظلت السياسات المتبعة تضع العراقيل أمام الهجرة وكانت الدعوة لفرض قيود على الهجرة تأتي أساسًا من قبل الوزارات المعنية بالتنمية ، والخدمات الصحية ، وتشير البيانات أن عدد طالبي الهجرة في عام ١٩٦٩ وصل إلى رقم قياسي وهو ٢٨,٠٠٠ مقابل ١٥,٠٠٠ بالنسبة للسنوات الست السابقة وقد آثار هذا الإندفاع إلى الهجرة قلق بعض الجهات مما أدى إلى مناقشة جديدة لسياسة

(١) نازلي شكوى ، ديناميكية الهجرة المعاصرة في الشرق الأوسط
مجلة السياسة الدولية عدد يوليو ١٩٨٣ ص ٦٣ .

الهجرة في مصر^(١) . انتهت إلى إيقاف التصريح بالهجرة لحين إجراء دراسته جديدة للوضع . وفي عام ١٩٧٠ قررت الحكومة تنظيم الهجرة وصيغت القوانين من أجل تشجيع الهجرة باستثناء بعض المجالات الحيوية كما حددت لها أعداداً معينة وكان ضمن الذين شملتهم هذه التحديدات العاملون في المهن الطبية والهندسية والعمارة والإحصاء وكذا المعلمون في المدارس الثانوية لمواد الآلسن والجغرافيا والتاريخ .

المرحلة الثالثة :

وبدأت في السبعينات فقد شهدت هذه الحقبة تحولاً أساسياً في التوجه الفكري للدولة بعد أحداث مايو ١٩٧١ وتول الرئيس السادات زمام السلطة في البلاد وقد اتجه هذا التوجه الابدولوجي الذي اتخذ من مفهوم الديمقراطية الاشتراكية شعاراً له نحو تشجيع العلاقات الاقتصادية الليبرالية والاختذ بالأسلوب الرأسمالي في الإدارة والحكم^(٢) . وكان من الطبيعي أن يتضمن هذا التوجه الجديد تأكيداً كبيراً على سياسة مفتوحة وحدة للهجرة . فقد نص دستور ١٩٧١ على حق الهجرة للمواطن سواء كانت الهجرة دائمة أو مؤقتة . وخلال هذا العام صدر قانون يمنح المهاجر الحق في أن يستعيد وظيفته الحكومية السابقة خلال السنة الأولى بعد تقديم استقالته ، وفي العام التالي قرر مجلس الوزراء إدخال تسهيلات في اللوائح المعمول بها وكذا تبسيط في بعض الإجراءات المتبعة وبعد حرب أكتوبر

(١) انظر في ذلك :

A.E. Dessouki, The shift in Egypt's Migration policy 1952. 1978. Middle eastern studies, 18., january 1982, p. 60.

(٢) انظر في ذلك :

Mârie Christine Aulas, Sadat's Egypt New Left Review Vol. 98 July August 1976; P. 13.

١٩٧٣ بدأ للتنفيذ الفعلي لسياسة الانفتاح الجديدة وإفساح المجال للاستثمارات الأجنبية في مصر وقد شملت سياسية الانفتاح هذه إفساح الباب على مصرعيه لهجرة المصريين للخارج ففي عام ١٩٧٤ أبدلت تأشيرات الخروج التي كان يصعب جداً الحصول عليها، بتصاريحات للسفر كانت تمنح بسهولة وكذلك لم يعد إصدار جواز سفر للخارج متمر كز في مكتب واحد يخضع لإشراف وزارة الداخلية ، بل أصبح من الممكن الحصول عليه من مراكز محلية عديدة افتتحت في كافة أنحاء البلاد تسهيلاً للحصول الأفراد على جوازات سفر ، وفي مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة ، وفي عام ١٩٧٥ صدر قانون شامل يمنح المواطن الحق في الاحتفاظ بجنسية مزدوجة ، كما صدق مجلس الشعب على معاهدة تنظيم تنقل العمالة بين الدول العربية وهي معاهدة تم التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء في الجامعة العربية في محاولة لتشجيع حركة الأيدي العاملة بين الدول العربية .

وفي عام ١٩٧٦م صدر قرار جمهوري نص على تأسيس مجلس أعلى للقوى العاملة والتدريب برئاسة رئيس الوزراء وقد حدد المرسوم ثلاثة أهداف لسياسة القوى العاملة المصرية :

- ١ - تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ٢ - تلبية احتياجات الدول العربية والدول الصديقة .
- ٣ - محاربة البطالة^(١) .

وبهذا ، أصبحت عملية تصدير العمالة المصرية هدفاً رسمياً لسياسة الدولة وفي إطارها استخدم الإعلام المصري للتعبير عنها والترويج لها على نطاق واسع بين أفراد المجتمع ، وفي إطار هذه المهمة للإعلام المصري ، يمكن تصور - من الناحية العملية - قيام أجهزة الإعلام بأربع عمليات

(١) نازلي - شكري ٤ : مرجع سابق ، ص ٩٤ .

أساسية لتتبع هذه المهمة ويمكن بلورة هذه العمليات الأربع على النحو التالي :

١ - الترويج لفكرة الهجرة :

تقوم أجهزة الإعلام بتوفير الجانب المعرفى لدى الأفراد حول فكرة السفر للخارج باعتبارها فكرة مستحدثة وجديدة بالنسبة للمصريين المعروف عنهم تاريخيا شدة الارتباط بالأرض والعزوف عن الترحال . وتمارس هذه المهمة من جانب أجهزة الإعلام من خلال نشر الأنباء والبيانات والآراء والتعليقات على صفحات الجرائد وموجات الإذاعة وشاشات التليفزيون .

وقد أجمع خبراء الاتصال ، على أهمية أجهزة الإعلام الجماهيرى كمصدر من مصادر المعلومات حول القضايا الكبرى ، والافكار الجديدة التى يراد ترويجها فى المجتمع فقد وجد فان بن (Van Ben) فى دراسته حول كيفية اكتساب الفلاحين فى هولندا لمعلوماتهم حول الطرق الزراعية الجديدة أن وسائل الاعلام كانت أهم مصدر من مصادر المعلومات الأولية عن الأساليب الجديدة وأن الفلاحين وقادة الرأى قد تأثروا بوسائل الاعلام فى ذلك المجال . كما توصل سيكتر « Spector » وزملائه فى دراستهم الميدانية التى طبقت فى أكوادور إلى نتائج مشابهة حيث تبين أن وسائل الاعلام لها تأثير مباشر بالنسبة لتبنى المعدات الصحية الجديدة — وأن الإتصال للشخصى قد تم بعد التعرض لأجهزة الاعلام^(١) .

وعلى الرغم من تسليم خبراء الاتصال بقدرة أجهزة الاعلام فى مجال

(١) نقلا عند أحمد بدر ، الاعلام الدولى ، دراسات فى الاتصال والدعاية الدولية ، القاهرة — مكتبة غريب ، ١٩٧٧ . ص ٩٥ .

نشر المعرفة بالقضايا والموضوعات المختلفة على نطاق واسع بين أفراد المجتمع، إلا أن ثمة عقبات أساسية تحول دون تحقيق هذه المهمة بصورة متكاملة^(١).

فمنك مثلاً المشكلات الخاصة بعدم القدرة على الوصول إلى أجهزة الأعلام من جانب العديد من أفراد المجتمع حيث يتعذر عليهم لأسباب مادية، شراء الصحف أو امتلاك وحيارة أجهزة الراديو والتلفزيون خصوصاً بعد ارتفاع أسعار الصحف والأجهزة الكهربائية مؤخراً. كما قد يتعذر عليهم لأسباب ثقافية تتعاق بانتشار الأمية وعدم القدرة على فهم المضامين المثارة أو استيعابها من الوصول إلى أجهزة الأعلام وبالتالي استبعاد قطاعات عديدة من أفراد المجتمع من التلقى المباشر لرسائل أجهزة الأعلام.

وحتى إذا توافر للأفراد القدرة على الوصول إلى أجهزة الأعلام فإن ثمة عقبة أخرى لا تقل أهمية، حيث أن رسائل هذه الأجهزة تتعرض للانتخاب الشديد من جانب الأفراد أو ما أطلق عليه البعض خاصية التعرض الانتقائي لمضامين أجهزة الأعلام^(٢).

حيث يتوقف إقبال الأفراد على التعرض للمعلومات التي تثيرها أجهزة الأعلام على الفائدة المتوقعة من هذه المعلومات وما ستضيفه إلى خبراتهم وما تقدمه لهم في تصريف شؤون حياتهم اليومية.

(١) للوقوف على عرض مفصل للعوامل الوسيطة التي تقف عقبة في هذا المجال . انظر :

Joseph Klapper; op. cit.

(٢) شاهيناز طلعت ، وسبل الأعلام والتنمية الاجتماعية ، ط ١ ، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٠ ، ص ٤٤ .

ومن المتوقع أيضا أن ينصرف الأفراد عن المعلومات التي لا يجدون فيها فائدة خاصة أو تحقيق منفعة أو تشجيع لهم حاجة معينة وقد لخص شرام هذه الحالة في معادلة مؤداها : قرار التعرض = الفائدة المتوقعة على الجهد المتوقع بذله^(١) . فإذا كانت الفائدة قليلة والمجهود المطلوب بذله كبير فمن المحتمل أن ينصرف القارئ عن المادة المعروضة ، والعكس صحيح وهو أمر يوضح إمكانية إنصراف الجمهور عن العديد من الرسائل الإعلامية التي لا تعبر عن احتياجاته الأساسية وهي احتياجات نسبية ومتباينة بتباين الإلتزامات الاجتماعية والمهنية للأفراد في المجتمع . وحتى إذا تصادف وتعرض الفرد للرسالة الإعلامية فإنه سوف يفهم ويفسر رموزها على ضوء خبراته وتجاربه الذاتية ووفقا لإهتماماته وإطاره الدلالي الذي قد يتباين مع الإطار الدلالي وخبرة القائم بالاتصال وبالتالي يتم تحريف الرسالة من قبل المتلقي وفشل وصول المعلومة بالصورة المرغوبة من قبل القائم بالاتصال .

كذلك قد لا تصل المعلومات التي تثيرها أجهزة الاعلام إلى المتلقين من أعضاء الجمهور بصورة مباشرة ، وإنما قد تمر عبر مراحل . فنتيجة لعدم توافر إمكانية التعرض لدى بعض الأفراد (بسبب الوقت أو العوامل المادية والثقافية) أو غزارة المضامين الإعلامية وتعددتها ، وتباين إهتمامات واحتياجات الأفراد من هذه المضامين فإن المعلومات التي تتضمنها رسائل أجهزة الاعلام . قد تصل أولا إلى الأفراد الأكثر إنفتاحا على العالم الخارجي ، ومن خلال هؤلاء وعبر قنوات الإتصال الشخصي إلى الأفراد

(١) انظر في ذلك .

Wilbur Schramm, Men, Message and Media, A look at human Communication, Harper & Row publishers New York 1973. P. 107.

الآخرين بالمجتمع مع الأقل تعرضاً لوسائل الإعلام أو لاتوافر لديهم
إمكانيات التعرض المباشر لها .

وأياً كانت طبيعة هذا التصور ، وما قد يدور حوله من تحفظات
وبالذات حول فكرة قادة الرأي ، وتقسيم الأدوار إلى أدوار نشطة
وأخرى سلبية . وما قد يشير البعض من إمكانية انتقال المعلومات عبر أكثر
من مرحلة وبصورة مباشرة أحياناً كلما زاد انتشار أجهزة الإعلام وحجم
التعرض لها^(١) ، إلا أنه على الأقل يلفت الانتباه إلى إمكانية تحريف
المعلومات التي تثيرها رسائل أجهزة الإعلام ، وبالذات عند مناقشة هذه
المعلومات بين المستويات المختلفة للأفراد وبالتالي فشل هذه الرسائل في
تحقيق أهدافها .

ومهما تكن الصعاب التي تعوق قدرة أجهزة الإعلام على نشر مضامينها
على نطاق واسع ، فإن النشر المكثف والمستمر من جانب هذه الأجهزة
حول فكرة الهجرة ، وإرتباط هذه الفكرة ذاتها باهتمامات كافة قطاعات
المجتمع من شأنه الحد من فاعلية هذه الصعوبات ويسهل من مهمة أجهزة
الإعلام في نشر الفكرة والترويج لها بين الأفراد وسد فجوة المعرفة التي
قد تنشأ في المجتمع حول الفكرة بفعل إمكانيات التعرض المتباينة لدى
مختلف الأفراد .

(١) أنظر في ذلك :

Illiya HARIK. political Mobilization of peasant Astudy of an
Egyptian Community, Indiana university Press London, 1974, pp:
147 — 148.

وكذلك شاهيناز طلعت : وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية مرجع

سابق ص ٢٩ .

كما أن النشر المكثف والمستمر حول فكرة السفر ، وتقديم أجهزة الإعلام لصور الحياة وأنماط المعيشة وأحوال العمل في المجتمعات النفطية والدول العربية المجاورة ، والنماذج والحالات التي حققت نجاحات في الخارج واستطاعت تكوين قدر من الثروة تمكنت من خلاله من حل مشكلاتها المادية - وهو ما نلنسه كثيراً في المضامين الإعلامية المثارة سواء في شكل أخبار أو مقالات أو تحقيقات بالصحف حول المصريين في الخارج أو في شكل مسلسلات وبرامج إذاعية وتلفزيونية التي تعرض لصور من الحياة الاجتماعية في المجتمع المصري ، وما يدور فيها من مشكلات مادية وتأتي الهجرة والسفر للخارج كخرج لها - يؤدي ذلك على الأمد الطويل وبصورة تراكمية ، إلى تبني الأفراد أنماط تفكير وروى واهتمامات ومطامح معينة تعمل جميعها على تركيز الانتباه حول فكرة السفر ، وبدأ التفكير الجدي في الموضوع وأخذ مأخذ الجد ومن هنا يبدأ أفق الأفراد في الاتساع وتحرك طموحاتهم ، ويبدو أمامهم بريق السفر بمثابة المخرج من الأزمة كأفضل الحلول المطروحة أمام المواطن المصري الذي يعاني من قلة الدخل والتضخم وارتفاع الأسعار وعدم القدرة على تدبير حتى الأساسيات اللازمة لمعيشته من مأكل وملبس ويمكن ونفقات زواج ... الخ .

وخلال مرحلة تحقيق الإدراك والاهتمام هذه بالفكرة من جانب أجهزة الإعلام ، فإن ثمة عنصر آخر لا يقل أهمية للعمل على ضمان وصول الفكرة وتدهيمها لدى القطاعات الأقل تعرضاً لوسائل الإعلام وهي قنوات الاتصال الشخصي^(١) . وبالذات في المناطق الريفية ، حيث تزايد

(١) راجع أهمية التكامل بين قنوات الاتصال الشخصي والجماعي لنشر الأفكار الجديدة وتحقيق الاقتناع من :
سمير حسين : الإعلام والاتصال بالجماعي والرأي العام ، مرجع سابق ، ص ٨٩ - ص ١٢٦ .

فعالية هذا النمط في نشر الفكرة والترويج لها من خلال المناقشات بين الأفراد وتقلل إخبار المسافرين والعائدين من الخارج ، وما يحدث من تغيرات في أحوالهم المعيشية . وهي المناقشات والأخبار التي تغذيها أجهزة الإعلام الجماهيري وتعمل على ضمان رواج الفكرة بين أفراد المجتمع .

٢ - تشكيل الاتجاهات نحو الهجرة :

لا يتوقف الأمر على ترويج الفكرة وتحقيق المعرفة بها لدى الأفراد لكي يتخذ الفرد قراره بالهجرة ولكن يتطلب الأمر تهيئة المناخ وتعديل اتجاهات الأفراد . ذلك أن قرار السفر ينطوي على تضحيات كبيرة من جانب الأفراد المهاجرين للعمل بالخارج . ليس أقلها ترك الوطن ومخاطر السفر والغربة ، والبعد عن الأهل والأصدقاء ، ومشكلات تدبير شؤون الأسرة في غياب الفرد المهاجر ، فضلاً عن تكبد نفقات السفر . الخ . وتشكل كل هذه الجوانب اتجاهات تعوق اقتناع الفرد بفكرة الهجرة . كما تؤثر حتى على الطريقة التي يدرك الفرد بها المضامين الإعلامية المثارة حولها من قبل أجهزة الإعلام .

وقد أشار الباحثون إلى حقيقة المقاومة التي تواجه الرسائل الإعلامية التي تسعى إلى تغيير اتجاهات الناس ومعتقداتهم وأسلوب ممارساتهم التي تنعم بالاستقرار . ويبدو تأثير هذه المقاومة واضحاً أثناء عملية الاتصال . ليس فقط على مدى اهتمام وفهم وتقبل الفرد للرسالة أثناء عملية التعرض للرسالة ، بل وفي رفض الفرد أصلاً التعرض للرسالة من البداية أيضاً^(١) . وتتوقف شدة مقاومة الاتجاه للرسائل الإعلامية على مدى وقوة الاتجاه وظروف الجماعة والالتزامات الجماعية للفرد . وفي هذا الإطار

(١) جيهان رستى ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، مرجع سابق ، ص ٦٢٩ .

يمكن توقع أن يكون مضمون أجهزة الإعلام أكثر فاعلية في التأثير على اتجاهات أعضاء الجماعة . إذا ما كان هذا المضمون ملائماً لظروف الجماعة وقيمتها ومعاييرها . وهذا ما يتوافر بالنسبة للوقوف من فكرة الهجرة والسفر للعمل بالخارج ففي إطار الواقع المصرى يتوافر اتجاهين متلازمين وإن كانا متعارضان . الأول يميل المصرى فى إطاره إلى هدم تهيئذ فكرة الهجرة حتى ولو كانت مؤقتة ، فقد عاش فى مجتمع زراعى مستقر والتصاقه بالأرض ورفضه للهجرة أو الانتقال بعد جزءاً من أيديولوجية وتكوينه النفسى طوال آلاف السنين وهذا الالتصاق بالأرض انعكس فى قوة الترابط الاجتماعى والتماسك الأمري الذى يشهد به العالم الإنسان المصرى . والثانى يدعو إلى الهجرة إذا ما ضاقت بالمواطن سبل العيش فأرض الله واسعة ، كما أن فى السفر فوائد ومنافع كثيرة أشار إليها القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ، التى تعد المكون الأساسى لثقافة ومعتقدات الغالبية العظمى من المصريين .

وقد تعرض الإنسان المصرى خلال فترة ما بعد الانفتاح الاقتصادى لضغوط نفسية ، سببها ذلك الانقلاب فى الزيادة الرهيبية فى الأسعار بطريقة لم يألها من قبل وانقسم المجتمع فى إطارها إلى قسمين الأول يضم الأغلبية ويتمثل فى أصحاب الدخول المحدودة والمتواضعة والثانى يضم أصحاب الدخول الكبيرة والثروات المتضخمة والقادرين على تلبية كل متطلبات حياتهم الأساسية والكمالية مهما كانت أسعارها وهم أصحاب الدخول الطفيلية والتجار وأصحاب المهن وهى الفئات التى أثرت من جراء سياسة الانفتاح .

وساهم هذا التباين فى مستويات الدخول وأنماط المعيشة وازدياد لهيب الأسعار والى تغذيه الدخول الطفيلية للفئة الثانية أن أصبحت غالبية

الشعب غير قادرة على تحمل الأعباء المعيشية وغير قادرة حتى على حل المشكلات اليومية أو تأمين مستقبلها ومستقبل أبنائها ، وفي هذا الإطار تفشت القيم السلبية بالمجتمع وأخذت موضع الصدارة على السلم القيمي مثل الفردية والمادية واللامبالاة وعدم الولاء وكان من محصلة ذلك أن تراخى الشعور بالانتماء لدى المواطن العادى الذى خنقته الأزمة وضاعت به سبل العيش فى وطنه .

وتحت وطأة هذه الضغوط وعناء الغالبية من أفراد الشعب فى البحث عن مخرج صعد مركز الاتجاه المؤيد للهجرة وأصبح أكثر رسوخا وأقوى من أية اتجاهات أو تبريرات أخرى ، تستدعى الارتباط بالأرض والأسرة والانتماء للوطن... الخ. وهكذا وجدت أجهزة الإعلام المصرية المهمة سهلة وميسرة فى أعداد المناخ وتهيئة الأذهان لتقبل الأفراد لفكرة السفر للخارج وتحدد دورها فى هذا المجال ليس فى أحداث هذا التعديل لصالح الهجرة ، ولكن فى تقويته لدى الأفراد المهيئين أصلا بفعل الظروف المجتمعية له .

ومضت أجهزة الإعلام فى تدعيم الاتجاه لدى المصريين على اختلاف انتماءاتهم ، وكانت أكثر المضامين الإعلامية تأثيراً فى ذلك على ما يبدو هى المسلسلات الإذاعية والتلفزيونية التى قدمت النموذج والمثل للأفراد الذين سافروا وعادوا وتمكنوا من حل مشاكلهم المادية ، وقد أفرطت وسائل الإعلام فى تقديم هذه الصورة ، على النحو الذى سنكشف عنه فيما بعد ، إلى الحد الذى خلق الشعور بالحاجة إلى السفر ، وانتظار الدور لدى كافة المصريين حتى بين أولئك الذين لا يمانون أصلاً من مشكلات مادية ، حيث أصبح استخراج جواز السفر والعمل بالخارج ، قيمة عليا لدى كافة المصريين بلا استثناء تتوارى أمامها كافة القيم الأخرى .

وفي ظل هذا المناخ ونتيجة له ، تبدلت مواقع العديد من القيم على سلم التدرج للقيمي ، حيث تزايدت قيمة الخلاص الفردي مقابل الخلاص الجماعي ، والعمل في الخارج مقابل الانتماء للوطن والعمل بالداخل والكسب السريع مقابل العمل المنتج ، والهجرة للخارج مقابل الانتماء للوطن . وهكذا لعبت أجهزة الإعلام دوراً في تهيئة المناخ الاجتماعي والقيمي ، المؤيد للهجرة ، وإعادة تشكيل رؤى ومطامح واهتمامات جديدة للأفراد تتمشى مع التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة وتبنيها لسياسة تشجيع الهجرة الخارجية .

٣ - الإعلام وتنشيط حركة الهجرة :

لا يكفي توفير المعرفة والبيانات حول فكرة السفر للعمل بالخارج لدى الأفراد أو تعديل اتجاهاتهم تجاه هذه الفكرة وتحقيق الاقتناع بها . لكي يتخذ الفرد قراره بالسفر ، بل أن الأمر يتطلب مساعدة الأفراد ودفعهم لاتخاذ هذا القرار ، وهنا أجمع الباحثون على الدور المساعد والمنشط الذي يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام في هذا المجال . وعلى الدور الاسامي والفعال للاتصال الشخصي في تحقيق الإقناع بالفكرة الجديدة وببدء ممارستها^(١) .

وكما أوضح «روجرز وشوميكور» ، فإن تبني الفكرة الجديدة يمر بعدة مراحل أساسية^(٢) . هي المعرفة بالفكرة الجديدة وهي العملية التي تقوم بها

(١) شاهيناز طلعت ، وسائل الاعلام والتنمية الاجتماعية : مرجع مسبق ، ص ٨٧ .

(٢) أنظر مخطط روجرز وشوميكور لوصف هذه العملية في :

Denis Mcquail & S. Windaahl, Communication Models, longman London, 1981, p. 53.

بكفاءة أجهزة الإعلام من خلال نشر البيانات والمعلومات حولها بحيث يصبح الأفراد على دراية بها ويكتسبون بعض الفهم عن أهميتها. ثم الاقتناع بأهمية الفكرة حيث تخاق هنا أجهزة الإعلام اتجاهها مؤيداً للفكرة وأهميتها. ثم تبني الفكرة الجديدة وممارستها في الحياة العملية (مرحلة اتخاذ القرار) ، وهكذا تلعب أجهزة الإعلام دوراً مساعداً في تحقيق هذا التبني من خلال ما تثيره من مناقشات وآراء تغذي أنماط الاتصال التقليدية التي تلعب الدور الأساسي في تحقيق هذا التبني وأخيراً تدعيم بالممارسة الجديدة من خلال استمرارية النشر والمناخبة والتقويم .

ومع ما قد يشيره مثل هذا التصور من أوجه نقد وبالذات حول شروط التسلسل والتعاقب، إذ ليس من الضروري أن تؤدي المعرفة إلى الإقناع، حيث قد يلعب التقييم والملاءمة هنا دوره في عدم تحقيق الإقناع وحتى إذا أدى التقييم من جانب الفرد إلى الاقتناع بالفكرة الجديدة، فإن اتخاذ قرار بممارسة الفكرة، قد تعوقه ظروف بنائية خارجة عن إرادة الفرد . إذ ليس كل فرد راغب في السفر وممبثلاً له قادر على السفر . حيث قد يتوقف ذلك على مدى ما قد يتوفر له من إمكانيات للانتقال مثل مدى توافر التكاليف المادية وفرصة عمل أو الحصول على عقد ... الخ . كذلك فإن الاقتناع أو تغيير الاتجاه ليس من الضروري أن يقع بين المعرفة والتبني في جميع الأحوال حيث أن هناك حالات لصنع القرار تتشكل من اتجاه ذاتي، وتوجد مناقشات مستفيضة حول فكرة أن تغيير الاتجاه يسبقه تغير السلوك المرتبط به، إذ غالباً ما يكون السلوك نفسه سبباً رئيسياً لضبط وتعديل الاتجاه^(١) .

(١) عيد الفتاح عبد النبي ، دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية ، رسالة دكتوراة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ١٩٧٨ ص ٩٦ .

ولدينا فإن قبول الأفراد لفكرة السفر ، واتخاذ القرار بالهجرة بحكمه متغيرات عديدة سوف نشير إليها وشيكا ، ولكن ما نستطيع تأكده حاليا هو أنه بافتراض توافر الظروف الموضوعية المناسبة للفرد فإن أجهزة الاعلام تسهل كثيراً من مهمة الأفراد في اتخاذ قرار السفر ، ومساعدتهم في الاعداد لترتيبات الانتقال ، بما توفره من بيئة إعلامية ، يتعرف الفرد خلالها على فرص العمل في بلدان الإستقبال^(١) ، وأساليب المعيشة ، وظروف العمل هناك والمشكلات التي قد يواجهها ، وأساليب معالجتها إلى غيرها من الجوانب التي تساعد في إزالة أى تردد قد يراود الفرد ويعوقه عن اتخاذ قراره بالسفر .

٤ - معالجة مشكلات الهجرة :

يترتب على الهجرة للعمل بالخارج مشكلات عديدة بعضها فردية . وأخرى مجتمعية ، ويدور بعضها في الداخل والبعض الآخر في الخارج ، بعضها مباشر والآخر غير مباشر ، فهناك مثلا مشا كل الاجازات والاعانات . وتعليم أبناء المصريين في الخارج ، وتصاريح العمل والجمارك ، وتحويل المدخرات والرسوم القنصلية والعلاج والتأمين والحصول على فرصة العمل ، وعلى المستوى المجتمعي ، هناك المشكلات القيمية ، والأممية ، والاقتصادية كالتضخم وارتفاع الأسعار والإستهلاك البذخى ... الخ . ومع هذه المشكلات ، وفي ظل تشجيع أجهزة الاعلام للهجرة ، فإن من أخص واجبات أجهزة الاعلام العمل على معالجة هذه المشكلات وذلك من خلال أبرازها وطرحها للنقاش وإدارة الحوار حولها سواء على

(١) راجع مثلا اعلانات الصحف شبه اليومية حول فرص العمل

صفحات الجرائد أو برامج الإذاعة والتلفزيون ، والعمل من خلال هذه المناقشات على بلورة الحلول المناسبة وطرحها أمام الرأي العام والمسؤولين لإتخاذ القرارات بشأنها .

وفيما يتعلق بالآثار السلبية للهجرة أو المشكلات غير المباشرة لها فإن الوعي من جانب أجهزة الإعلام والقائمون عليها بطبيعة هذه المشكلات وأبعادها سوف يقيح لهذه الأجهزة العمل على معالجتها أو على الأقل الحد من آثارها المجتمعية الضارة ، وهذا هو الدور التنموي المتوقع من أجهزة الإعلام القيام به أو المساعدة في تحقيقه ، فتدهور قيمة العمل والإنتاجية وتزايد النزعة الفردية والخلاص الفردي وإعلاء شأن المادة والاستهلاك المظهري وضعف الانتماء للوطن وهي الجوانب السلبية المترتبة على الهجرة وأشار إليها الباحثون على أساس أنها تشكل عائقاً أمام أي جهود تنموية منتظرة ، فمن المتوقع أن تتجه المضافين الإعلامية المثارة إلى العمل على معالجتها من خلال بث روح العمل الجماعي ، وإعلاء شأن العمل المنتج وتأكيد قيمته ، والدعوة إلى الادخار وترشيد الانفاق ، وهي قيم يمكن أن تتضمنها مضافين الرسائل المثارة سواء على صفحات الجرائد أو من خلال البرامج والمسلسلات الإذاعية والتلفزيونية ، وهو مالا نعتقد أن أجهزة الإعلام تؤديه حالياً ففي عمل سابق لصاحب الدراسة الراهنة^(١) . استهدف التعرف على طبيعة المناخ القيمي الذي عكسته الصحف اليومية المصرية خلال حقبة السبعينات أظهرت التحليلات . أن مضافين هذه الصحف في مجملها تعمل على تدعيم النزعة الفردية والخلاص الفردي ، والإستهلاك الطرقي وإعلاء شأن

(١) عبد الفتاح عبد النبي ، المناخ القيمي كما عكسته الصحف المصرية في حقبة السبعينات ، ورقة مقدمة في إطار بحث جرائم البنوك ، الذي تجرية شعبة الجريمة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية (تحت الطبع)

المادة وإضفاف مركز قيم الترابط الأسمى، والتماون أو العمل والإدخار وهو ما يوحى بأن أجهزة الإعلام تعكس الآثار السلبية بدلا من معالجتها كما هو مفترض .

مخطط لدراسة الإعلام والهجرة (التصور النظرى) :

إذا كان الحديث عن دور أجهزة الإعلام فى مجال الهجرة للعمل مهلة وميسرة على مستوى التخيل النظرى حيث يمكن تصور قيام هذه الأجهزة بدور فى مجال ترويج الفكرة وتعديل الاتجاهات نحوها ، وتوفير بيئة إعلامية - كما أوضحنا - بصفة عامة تمكن الفرد من الاقتناع واتخاذ قرار الهجرة ، إلا أن بحث هذا الأمر على المستوى الإجرائى أو الواقعى يعد أمراً بالغ الصعوبة ، إذ كيف يمكن قياس وتتبع حقيقة هذا الدور فى الواقع الفعلى ، أو تحديد للعلاقة التى تربط الإعلام بالهجرة فى إطار المتغيرات التى تحكم كلا منهما باعتبار أن كلاهما من المتغيرات التابعة التى تدور فى فلك العوامل الأخرى الفاعلة فى المجتمع وكذا فى غيبة تواجد نظرية عامة للهجرة الدولية يمكن الاعتماد عليها فى التحليل والتفسير والتنبؤ بمسار الظاهرة .

ومن جانبنا لا نريد أن يدفعنا الحماس للتخصص أو الدور الإعلامى إلى تجاهل الأوضاع البنائية والظروف الموضوعية ، الداخلية والخارجية التى أفرزت ظاهرة الهجرة المهرية للعمل بصورتها الراهنة ولحكن فى نفس الوقت لا نريد أن نقلل من أثر الجوانب المعرفية والثقافية التى تؤدى دورها فى التأثير على هذه الظاهرة باعتبار أن قرار الهجرة ما هو فى النهاية إلا قراراً فردياً يتخذه الفرد فى إطار عدد من العوامل المتاحة أمامه ويكون الإطار الدلائلى والمعرفى للشخص الدور الحاسم فيها ، وإذا كان أنصار

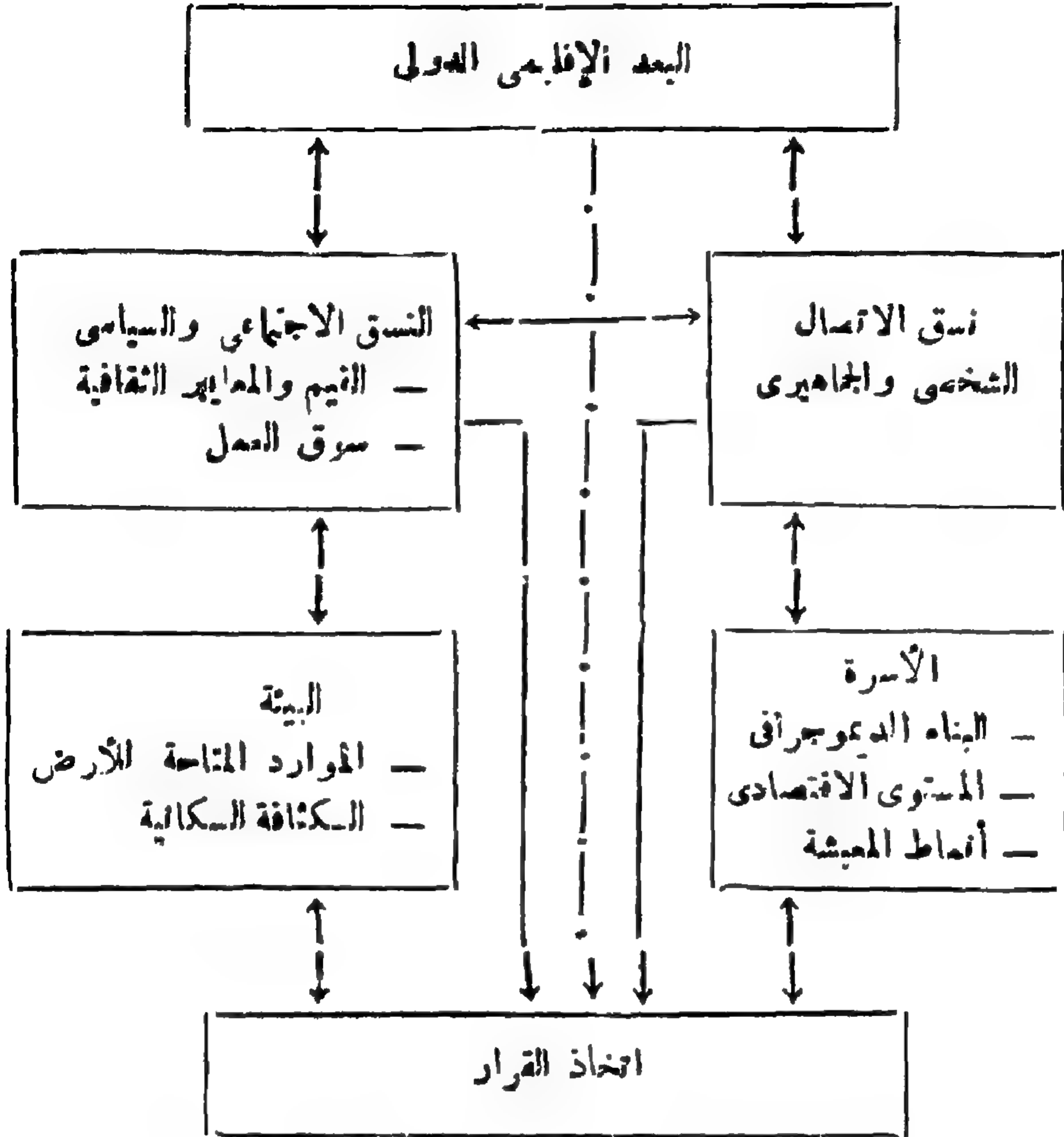
كلا من المدرسة البنائية والتبعية ، يتجاهلان هذا الدور في تفسيرهم لظاهرة الهجرة الدولية وينظرون إليه باعتباره عاملاً ثانوياً ، ويركزون بدلاً من ذلك على الأبعاد المجتمعية والمتغيرات الدولية ، فإن الرد على ذلك يمكن فيما يحدث من ممارسات فعلية فنجد أنه رغم تشابه الظروف الموضوعية فإن هناك بعض الأفراد المهاجرين بينما يرفض البعض الآخر الهجرة ، مفضلين بدائل أخرى عليها مما يشير إلى أن الأمر لا يتوقف بحسب على الظروف الموضوعية المحيطة بالفرد كما يؤكد أنصار المدرسة البنائية ، ولكن على عوامل أخرى ، تؤدي دورها في هذا المجال يأتي من بينها في تصورنا الجوانب القيمية والمعرفية التي يلعب الإعلام دوراً أساسياً فيها .

وإذا كان ثمة ظروف موضوعية وعوامل نفسية وقيمية وإعلامية تلعب دوراً أساسياً في هذا المجال ، فكيف يمكن تصور علاقة تجمع كل هذا المتغيرات جميعاً ، وإذا أمكن وضع نموذج يجمع بين هذه المتغيرات المتشابهة والمتداخلة ، فإنه بلا شك سوف يكون بالغ الغموض والتعقيد بطريقة تفقد النموذج أهم وظائفه في البحث العلمي وهي التحديد والتبسيط والتوضيح . ومع ذلك فإن هذا التعقيد لا ينبغي أن يدفعنا إلى اليأس أو إلى هدم المحاولة والاجتهاد في صياغة رؤية نظرية للمتغيرات الأساسية الفاعلة في الظاهرة ، ولدور كل متغير فيها وموقعه بين المتغيرات الأخرى فن شأن ذلك تنظيم مناقشة الجوانب المختلفة لموضوع البحث ، وتوجيه الاهتمام إلى النقاط الرئيسية ، وبالذات إلى الأبعاد المختلفة لدور الإعلام في علاقته بالمتغيرات الأخرى الفاعلة في الظاهرة . وهذا بلا شك أفضل كثيراً من حالة الغموض والاندماج الرؤية التي نجد أنفسنا فيها في هذه المرحلة من الدراسة .

وأيا كان الأمر ، فإنه ينبغي أن نوضح أن عناصر الرؤية النظرية
التي نقوم بطرح معالمها حالياً ، ليست إبداعاً من خيال الباحث أو هي
مستمدة من فراغ ولكن تم استخلاصها من تصورات نظرية سابقة (١) .
بعد محاولة تطويرها والربط بين عناصرها بصورة تتيح مدخلا ملائماً
للدوضوع الذي تسعى إلى دراسته وهو العلاقة بين الإعلام والهجرة .
وتمثل عناصر هذه الرؤية الوحدات الأساسية المباشرة التي تلعب دورها
في اتخاذ الفرد لقراره بالهجرة ، ولا يعني تصورهما في شكل وحدات
في المخطط إلى أنها منعزلة أو منفصلة بعضها عن الآخر ، وإنما هي عملية
تفاعل مستمر وحركة دائبة تعبر عن العملية الدينامية التي تربط بين كل
منها بعبارة أخرى ، لاتشير عناصر المخطط المقترح إلى علاقات تفاعل
نمطية أو رتيبة تربط بين وحداته ، وإنما إلى حركة ديناميكية متغيرة تعكس
حقيقة الأوضاع السائدة في المجتمع المصري وما يموج به الواقع من
متغيرات ويلعب في إطارها أحد العناصر دوراً مسيطراً على العناصر
الأخرى وفقاً للظروف السائدة في المجتمع في كل فترة تاريخية ، وبالتالي
فإن محاولة النظر إلى المخطط في إطار العلاقات السببية أو تحديد متغيرات
مستقلة وأخرى تابعة سوف يوقننا في إشار النظرية الأحادية أو الحتمية
ومن ثم فإن أفضل أسلوب للنظر إلى عناصر هذا المخطط تكون في شكل
عناصر متكاملة يعتمد كل منها على وجود الآخر ، ويمكن عرض عناصر
المخطط على النحو التالي :

(١) راجع الفصل الثاني من الدراسة الراهنة .

شكل رقم (١)



(مخطط يوضح موقع وسائل الإعلام بين المتغيرات الأخرى الفاعلة في اتخاذ الفرد لقراره بالهجرة للعمل بالخارج) .

ويظهر المخطط أن ثمة عناصر أساسية فاعلة في اتخاذ الفرد قراره بالهجرة وهي البيئة ، والنسق الاجتماعي والسياسي ، والأسرة ، والنسق الاتصالي والبعد الإقليمي والدولي .

ويتحدد دور البيئة فيما يتوافر من موارد متاحة، كالأرض والثروات الطبيعية وكذا بالكثافة السكانية، ونصيب الأفراد من الثروات المتاحة. وفي المجتمع المصري، نجد أن عدد السكان قد تزايد بصورة كبيرة حتى تجاوز (٥٠ مليون) نسمة بنسبة زيادة سريعة جداً تجاوزت ٣٪ سنوياً وفق أحدث البيانات^(١). هذا العدد الكبير من السكان يتركز فوق شريط ضيق من الأرض في الوادي والدلتا، وهذا الشريط لا يمثل سوى ٤٪ على الأكثر من جملة مساحة الدولة الأمر الذي يجعل الكثافة السكانية في مصر من أعلى الكثافات السكانية في العالم، حيث تصل في المتوسط إلى حوالي ١٢٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد. أما باقي الأرض فهي صحارى لا يسكنها إلا أعداد صغيرة من السكان لا تصل إلى المليون نسمة من جملة السكان التي تزيد حالياً عن ٥٠ مليون نسمة.

وفي الوقت الذي تحمل فيه مصر سمات الدولة المكتظة بالسكان نجد أن مساحة الرقعة الزراعية لم تزد عن بداية هذا القرن سوى بنسبة ٢٠٪. وألتهمت عمليات الإعتداء على الأرض الزراعية من تجريف وتبوير، وإقامة مساكن، ما قامت به الدولة من جهود خلال هذه الفترة في مجال استصلاح الأراضي^(٢). ومع ضعف معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات الأخرى نجد أن الموارد المتاحة أصبحت لا تشبع الاحتياجات الأساسية للسكان بالمجتمع المصري.

وفي ظل قلة موارد الأرض، وارتفاع الكثافة السكانية في مصر

(١) دراسات سكانية، العدد ٦٩ أبريل / يونيو ١٩٨٤ ص ٥٨.
(٢) عبد الفتاح عبد النبي، السلسلة الزراعية ٦، وهدر موارد الأرض، ورقة مقدمة في إطار بحث هدر موارد الأرض والمياه في القرية المصرية الذي يجريه قسم بحوث انجريمة، بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (تحت الطبع).

وتوافر قوة عمل تصل إلى ما يزيد عن ١٣ مليون شخص وارتفاع نسبة المتعلمين فيها بالمقارنة بالدول العربية المجاورة ، أن أصبحت مصر تحوز أكبر قاعدة عمالية مدربة وصالحة للإستخدام في المنطقة العربية .

ويؤثر ذلك على اتخاذ الأفراد لقرار الهجرة كما أن قرار الهجرة يؤثر بالضرورة على الموارد المتاحة والتحويلات، والكثافة السكانية ومعدلات الخصوبة في المجتمع إلخ . .

فإذا انتقلنا إلى النسق السياسى والاجتماعى نجد أن هذا النسق كما يصوره المخطط يؤثر بصورة مباشرة فى كل من البيئة واتخاذ قرار الهجرة . فعل المستوى البيئى يتمثل هذا التأثير فيما يتخذ من سياسات ويطبق من إجراءات لتنمية الموارد البيئية ورفع الطاقة الإنتاجية فى المجتمع، ومعالجة المشكلات السكانية إلخ .

وعلى مستوى اتخاذ القرار ، نجد أن الأمر يتوقف على مدى تشجيع أو إعاقه سياسة الدولة لهجرة العمالة للخارج ، وما يتوافر فى المجتمع من قيم ومعايير ثقافية تعوق أو تشجع هذه الهجرة ، وأوضاع سوق العمل بالمجتمع وما يتوافر به من فرص عمالة إلخ .

وقد عايش المجتمع المصرى من أواخر الستينات ومطلع السبعينات مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى ساهمت كثيراً فى دفع الأفراد للهجرة إلى الخارج ، فقد بدأ الاقتصاد المصرى منذ نهاية الستينات يعانى من صعوبات شديدة ، نقيجة الموارد الكبيرة التى وجهت إلى المجهود الحربى والصراع مع إسرائيل وحرب ٦٧ وما بعدها ، وفى إطار تزايد أعباء المواجهة الحربية والديون الخارجية وإرتفاع معدل التضخم ، عجزت البلاد عن الإستمرار فى تعبئة قدرأ كافيا من رأس المال

من أجل الإستثمار ، الأمر الذى أدى إلى تراخى معدل الزيادة في خلق فرص جديدة للعمالة ، ومع تزايد الإنجاء نحو تشجيع القطاع الخاص وال أخذ بسياسة الإنفتاح الاقتصادى ، بدأ الإلغاء التدريجى للقيود المفروضة على الهجرة في أعقاب إرتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر بهدف التخفيف من حدة البطالة وتضخم سوق العمل من ناحية وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية من ناحية أخرى . وهكذا مورست سياسة تصدير العمالة ، وتشجيع الأفراد على الهجرة كجزء لا يتجزأ من سياسة الإنفتاح الاقتصادى .

وعلى المستوى الاجتماعى ، بدأت تظهر فئات اجتماعية جديدة على قمة البناء الاجتماعى ، بعد تحطيم القيود التى فرضت عليها من قبل وانطلقت هذه الفئات بشراة تبحث عن جمع الأموال ، وتوافق ذلك مع هوى الصفوة الحاكمة الجديدة التى تربعت على قمة السلطة السياسية فى البلاد وقد وجد هؤلاء جميعا ، أن تحقيق مصالحهم أولا ، ومصالح الاقتصاد المصرى ثانيا يكمن فى فتح الباب أمام رأس المال الأجنبى وتغليب المشروع الخاص ، وتحرير الاقتصاد . وفى إطار هذه التوجهات رأت هذه الصفوة فتح باب الهجرة للخارج أمام الراغبين بل وتشجيع الأفراد على ذلك كوسيلة لمعالجة التوترات الاجتماعية التى نجمت عن إتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة من تطبيق سياسة الإنفتاح الاقتصادى ، وإفراغ البلاد من قوى التغيير أو المعارضة السياسية التى قد تقف عائقا أمام التوجهات الجديدة . وعلى المستوى الثقافى تضخمت فى مصر مظاهر

التشوه الثقافي حيث انتشرت نتيجة لما تقدم من تحولات القيم الاستهلاكية والترفيهية وتغيرت مستويات التقييم الشعبي ومعايير الحكم على الأشياء . وقد ساعد ذلك على توفير بيئة موضوعية تدفع في اتجاه الهجرة والتأثير على موقف الأفراد إزاءها على عكس ما كان سائدا قبل حقبة السبعينيات .

ومهما تكن درجة تأثير النسق الاجتماعي السياسي السائد في المجتمع على قرار الهجرة ، فإن ثمة عامل آخر لا يقل أهمية في التأثير على هذا القرار كما يوضح المخطط المقترح ، وهو دور الأسرة وبتزايد قيمة هذا المتغير في المجتمع المصري وبالذات قطاع الريف الذي يشكل النسبة الغالبة من العمالة المهاجرة ، حيث ما يزال الترابط الأسري في الريف أكثر قوة وفاعلية في التأثير على تصرفات الأفراد . وعلى ضوء عدد أفراد الأسرة والمستوى الاقتصادي لها ، ونمط المعيشة للعائلة (ممتدة أو نووية) يتحدد درجة تأثير الأسرة في عملية الهجرة وتشير المشاهدات الواقعية أن كثيرا من الأفراد يرفضون فكرة السفر لشيء إلا أنه ليس هناك عائلا للأمة أو أن الأولاد في حاجة إلى رعاية أو غيرها من جوانب التأثير التي لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها مجرد متغير إضافي وإنما كمتغير فاعل وأساسي تتم في إطاره تشكيل دوافع الأفراد وقيمهم ، كما يتم من خلاله تلقي المعلومات وتفسيرها . ومناقشتها ووضعها موضع التنفيذ ومن هنا جاءت علاقة هذا المتغير مباشرة بمتغير نسق الاتصال ، كما يوضح المخطط المقترح .

ويشير المخطط المقترح إلى أن نسق الاتصال بنمطية الشخص والجماهيرى يعد من أكثر عناصر الهجرة حيوية ونشاطا ، حيث يعتبر بمثابة القوة الرابطة (binding force) التي تربط كافة جوانب المتغيرات الفاعلة في ظاهرة الهجرة ويعمل على تغذيتها والمحافظة على حيويتها ، ففي

البداية يقوم نسق الإتصال بتقديم المعارف والمعلومات ، ونشرها على نطاق واسع في المجتمع حول فكرة الهجرة والجوانب المتعلقة بها ، هذه المعلومات تعد بمثابة منبهات تعمل على توسيع أفق الأفراد في المجتمع ورفع درجة طموحاتهم وتعديل اتجاهاتهم ومساعدة الأفراد في اتخاذ قرار الهجرة .

وفي مرحلة لاحقة لاتخاذ الفرد لقرار الهجرة ، فإن نسق الإتصال يساهم في الإعداد لترتيبات الانتقال حيث يوفر بيئة إعلامية يتعرف للفرد من خلالها على فرص العمل في بلدان الإستقبال ، والبلدان التي يسهل الانتقال إليها وظروف المعيشة هناك ، وفي بلدان الإستقبال تعمل أجهزة الإعلام على ربط المهاجر بوطنه الأصل ، وفي معالجة المشكلات التي يواجهها في الخارج ، وعند العودة فإن هذه الأجهزة تعمل على توعية المهاجرين العائدين بطرق الإستثمار وتوجيه مدخراتهم وفي تقييم وقع الهجرة على المجتمع والمساعدة في حل المشكلات الاجتماعية المترتبة على الهجرة ونخص بالذات المشكلات الثقافية والأسرية .

هذا الدور المعرفي المهم ، والذي يقوم به نسق الإتصال بنمطية الشخص والجاهيري ، والذي غاب عن معظم النماذج والتصورات النظرية التي سعت إلى دراسة الهجرة الدولية للعمل ، يؤثر ويتأثر كما يوضح المخطط المقترح بالنسق الاجتماعي السياسي وبالأسرة ، والبعد الدولي وبالفرد مباشرة فهو يعكس الأيدولوجية السائدة ومجموعة السياسات والقيم السائدة في البيئة والتي تشجع أو تعوق ظاهرة الهجرة ، وفي نفس الوقت يؤثر هو بالضرورة في القيم والمعايير الثقافية السائدة في البيئة وفي البناء السياسي الاجتماعي بقدراته المختلفة على بلورة رأى عام يمكن من خلاله الضغط لاتخاذ إجراءات معينة .

ومن ناحية أخرى يؤثر نسق الإتصال مباشرة في الأسرة باعتبارها الإطار الذى يتحرك فى إطاره الفرد ويتخذ معظم قراراته ويتلقى فى إطارها معظم معلوماته ويناقشها ويتصرف على ضوء اتجاهاتها فى المسائل المختلفة كما يؤثر نسق الإتصال فى الفرد مباشرة باعتبارها الوحدة المعنية الصغرى والمستهدفة من وسائل هذا النسق وهو ما يحدث عادة ، عند ما يقرأ الفرد إعلاناً أو خبراً أو مقالة فى صحيفة حول الهجرة أو يشاهد برنامجاً تلفزيونياً ولا يناقش ذلك مع الآخرين . كما قد يتلقى الفرد معلوماته حول الهجرة من خلال نمط الإتصال الشخصى والتمثيل فى شبكة المعارف والأصدقاء والزملاء ... الخ .

وإذا انتقلنا إلى البعد الإقليمى الدولى فى المخطط المقترح^(١) . نجد أن هذا البعد يمارس دوراً مباشراً ويؤثر فى إنتاج ظاهرة الهجرة الدولية للعمل من خلال علاقته بجانبين أساسيين هما ، البناء الاجتماعى والسياسى ، ونسق الإتصال المحلى ولذلك فى إطار نمط التنمية السائدة فى البلدان العربية ، والتبعية للنظام الرأسمالى العالمى ، ولا أنوى هنا الخوض فى تفاصيل هذه الجوانب^(٢) . ولكن ما يهمنا أن نشير إليه هنا هو أن زيادة أسعار النفط

(١) يقصد بالبعد الإقليمى ، الدول العربية المستقبلية للعمالة ، وبالبعد الدولى ، النظام الرأسمالى العالمى ، ومع أن المخطط يضع الاثنان معاً فى متغير واحد ، تجاوزاً لمتطلبات التبسيط ، إلا أنه لا ينبغي أن يتجاهل التحليل موقع البعد الأول فى تقسيم العمل الدولى وتبعيته الوثيقة للنظام الرأسمالى العالمى .

(٢) لمزيد من التفاصيل نرى هذه الجوانب أنظر :

— نادر فرجاني ، رحل فى أرض العرب ، مركز دراسات الوحدة

العربية ، سلسلة الثقافة العربية (١٣) بيروت ، نوفمبر ١٩٨٧ .

— سمير أمين ، التطور اللامتكافئ — دراسة فى الشكليات =

واتجاه الدول العربية النفطية إلى توجيه جزء من عائداتها النفطية لتنفيذ بعض المشروعات التنموية خلق طلباً على العملة المصرية ، وأن هذا الطلب ذاته يتأثر بطبيعة نمط التنمية السائد في هذه الدول ، وموقف السلطات الرسمية بها من العملة الوافدة ، فقد شاهدنا مثلاً كيف قامت الحكومة الليبية باتخاذ قرار سيامي في مطلع عام ١٩٨٦ بالاستغناء عن ما يقرب من ١٠٠ ألف عامل مصري . كما يتأثر تنفيذ المشروعات التنموية في الدول العربية النفطية بتذبذب أسعار سوق النفط العالمي ، وقد لاحظنا اتجاه هذه الدول إلى الاستغناء عن العديد من العملة وبالذات غير الماهرة بعد تدهور أسعار النفط في السوق العالمي ، بعد عام ١٩٨٤ حتى أن البعض بدأ يتحدث عن عودة إجبارية متوقعة للعمالة المصرية من الخارج . وهو أمر يوضح أهمية عدم تجاهل هذا الجانب وتأثيره في دراسة وفهم ظاهرة الهجرة المصرية للعمل بالخارج . كذلك فإن البعد الدولي والمتمثل في النظام الرأسمالي العالمي يؤثر بفاعلية في تشكيل معالم هذه الظاهرة ويمكن أن نشير هنا إلى تأثير المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد) و (البنك الدولي) على السياسات الاقتصادية في المجتمع المصري ، والضغط المستمر من جانب هذه المؤسسات لمزيد من الانفتاح والحرية وتعميم المشروع الخاص ، ورفع الدعم ، وهو ما يساهم في رفع الأسعار ، وزيادة الأعباء المعيشية على الأفراد مما يؤدي بدوره إلى دفع الأفراد إلى التفكير في الهجرة الخارجية . كما أن دور العملة الأجنبية الوافدة إلى

الاجتماعية للرأسمالية المحيطة ، ترجمة برهان غليون ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠ .

— عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث عالم المعرفة ، ١٩٨١ .

المنطقة العربية ، وموقف الشركات متعددة الجنسيات يعد من الجوانب المهمة في البعد الدولي، والتي تؤثر مباشرة على حجم الطلب على العمالة المصرية .

كما يؤثر البعد الإقليمي والدولي مباشرة على نسق الإتصال السائد في المجتمع المصري فهو الذي يغذى هذا النسق بالمعارف والمعلومات عن تقلبات سوق العمل ، وفرص العمل المتاحة أو المضامين الإعلامية والوسائل والأساليب التكنولوجية التي تدعم كفاءة الإتصال . . . الخ . ويصور المخطط إمكانية إحداث تأثير من جانب البعد الإقليمي والدولي على الفرد مباشرة في اتخاذ قرار الهجرة ، ونعني بالتحديد دور الإعلام الدولي والإذاعات الأجنبية والرسائل الشخصية الواردة من الخارج من جانب الأصدقاء والمعارف في إعداد الفرد وتهيئته لإتخاذ قرار الهجرة .

وبعد فإن السؤال المطروح الآن ، ماذا قدم المخطط المقترح لدراسة علاقة الإعلام بالهجرة ؟ وكيف يمكن الإستفادة منه في توجيه الدراسة الراهنة ؟ والإجابة باختصار أن هذا المخطط أوضع المتغيرات الأساسية الفاعلة في إنتاج ظاهرة الهجرة ، وموقع أجهزة الإعلام بين هذه المتغيرات ، كما أظهر المحاور الأساسية ومستويات التحليل التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند فهم وتفسير علاقة الإعلام بظاهرة الهجرة .

الفصل الخامس

منهج البحث وأدواته

الفصل الخامس

منهج البحث وأدواته

مقدمة في الإشكاليات والقضايا :

تواجه الدراسة التطبيقية لدور أجهزة الإعلام في مجال الهجرة صعوبات عديدة ، ولعل أهم تلك الصعوبات هي تلك المتعلقة بكيفية فهم العلاقة التي تربط أجهزة الإعلام بظاهرة الهجرة . فهل أجهزة الإعلام تؤدي دوراً في إنتاج هذه الظاهرة ، أم أنها مجرد أداة تعكس الواقع الموضوعي بجوانبه وأبعاده المختلفة الذي يلعب الدور الأساسي في تشكيل هذه الظاهرة والتأثير في مسارها .

وإذا سلمنا بوحود علاقة بين أجهزة الإعلام وظاهرة الهجرة للعمل بالخارج كما يصور النموذج النظري للدراسة ، والذي عرضنا معالمه في الفصل السابق ، فكيف يمكن تحديد هذه العلاقة وقياس دور أجهزة الإعلام فيها وذلك في لحظة آنية ، هي فترة إجراء الدراسة الميدانية ، المحدودة بطبيعتها ، وضمان عزل تأثير العوامل الأخرى الفاعلة في إنتاج الظاهرة ، وبالذات تلك الجوانب المتصلة بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدولية ... الخ .

وفي الطرف المقابل ، نجد أنفسنا نتحدث عن دور لأجهزة الإعلام في ظاهرة الهجرة ، بما يوحيه ذلك باستقلالية وتفرد هذه الأجهزة ، رغم الاقتناع التام بأنها مجرد أداة يتوقف موقفها ومدى كفاءتها على الطريقة التي تستخدم بها من قبل المجتمع ، والقائمين على شئونها . ومن ناحية أخرى ، يجد القارئ في إجمال الحديث عن أجهزة الإعلام كثيراً

عن التجاوز وعدم التحديد ، على ضوء اختلاف قدرات ومهام كل وسيلة إعلامية ، حيث تباين مثلاً قدرات الصحف والراديو والتليفزيون في مجال نشر المعلومات وترويج فكرة الهجرة بين الأفراد في مختلف قطاعات المجتمع، تبعاً لتباين إمكانات التعرض التي تتطلبها كل وسيلة من هذه الوسائل وتفاوت قدرات الأفراد في هذا المجال .

وإذا انتقلنا إلى مستوى أقل تجريباً ، نواجه بصعوبات منهجية أخرى تتعلق بالمعالجة المنهجية التي يمكن استخدامها لتتبع أثر أجهزة الإعلام في مجال الهجرة العمالية، والمشكل هنا، أن كثيراً من الدراسات التي سعت إلى الدراسة الميدانية لظاهرة الهجرة من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ، قد اعتمدت على الاستبيان كأداة منهجية لجمع البيانات حول دوافع الهجرة ، وتحديد خصائصها وآثارها على المجتمع . ومع ما يمكن أن تقوم به هذه الأداة المنهجية في التعرف على خصائص الأفراد وأرائهم ، والكشف عن اتجاهاتهم وتفضيلاتهم ورغباتهم ، وبافتراض مراعاة اختيار الأسئلة وتحديد من توجه إليهم بحرص كاف ، فإنها تعجز عن تقديم بيانات موثوق بها ، حول ما يمكن أن يحدث من تأثير فعلي لمضامين أجهزة الإعلام على رؤى وتصرفات الأفراد في واقع الحياة اليومية ، حيث غالباً ما يأتي تأثير مضامين هذه الأجهزة على معارف وتصورات الأفراد بطريقة غير مباشرة وتراكبية . وبالتالي ، قد لا تشير إجابة المبحوث للسؤال المباشر في الاستبيان حول جوانب معرفية معينة بموضوع الهجرة إلى دور أجهزة الإعلام ، ولكن إلى الاتصالات الشخصية أو التنظيمات المؤسسية المعنية بترتيبات الانتقال كمكاتب التفسير والسفارات والأجهزة الحكومية ... الخ . ويعني ذلك أن أسلوب الاستقصاء أو الاستبيان لا يكفي بمفرده لتتبع أثر أجهزة الإعلام على تصرفات الأفراد تجاه موضوع الهجرة .

كذلك فإن الدراسة المتعمقة لدور أجهزة الإعلام والكشف عن كفاءة وفاعلية هذه الأجهزة في مجال الهجرة، يتطلب كخطوة أولية ومنطقية، فحص المضامين الإعلامية التي تثيرها هذه الأجهزة، والكشف عن توجهاتها العامة وما تتضمنه من معلومات وأفكار، أو ما تقسم به هذه المضامين من كفاءة في مجال التأثير. وإذا كان ذلك ممكنا في مجال الصحف، فإن الأمر يصبح أكثر صعوبة فيما يتعلق بالمضامين الإعلامية المشاركة عبر وسيلتي الراديو والتليفزيون حيث يتعذر الحصول أو استعادة المضامين التي ستخضع للتحليل عبر فترة زمنية ممتدة نسبيا وكافية للحكم عن الأثر التراكمي لهذه المضامين. وإذا تجاوزنا ذلك إلى الدراسة الميدانية للجمهور فأى جمهور نقصد؟ وفي أى القطاعات؟ هل هو جمهور المهاجرين أم العائدين من الهجرة، أم الجمهور بعامة في مجتمع البحث؟

وإزاء هذه الصعوبات، فقد روى أن يقتصر تحليل المضامين الإعلامية المشاركة على أداة الصحف، ومع ما قد يوجد من تباين في سمات المنتج الإعلامي بين هذه الأدوات الأخرى كالراديو والتليفزيون إلا أننا نعتقد أنه تباين في السمات الفنية المرتبطة بمكونات العمل في كل وسيلة ومتطلبات الإنتاج الجماهيري فيها ويبقى التشابه في المحتوى العام لهذه المضامين من حيث الأفكار والتوجهات التي يفرضها الواقع الموضوعي وروى الصفوة الحاكمة التي تسيطر بقوة على هذه الأجهزة.

كما روى أن تتحدد منطقة البحث الميداني في القطاع الريفي، وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية، فمن الناحية الذاتية يحدد هذا الاختيار

انتماء الباحث لهذا القطاع ، حيث ولد وتربى وقضى أكثر من نصف سنوات عمره فيه ، وما زالت له به علاقات وارتباطات تفرض على الباحث كجزء من الدين الذى يشعر به تجاه هذا القطاع أن يكون محل اهتمامه العلى . . ومن الناحية الموضوعية فإن النسبة الغالبة من المهاجرين سواء هجرة داخلية أو خارجية تأتى من القطاع الريفى ، كما نتصور أن القطاع الريفى والقرية المصرية على وجه التحديد ، هى أساس المجتمع المصرى ، فلسنا بعد مع استثناء بعض المحافظات أو بعض قطاعاتها سوى قرية كبيرة ، والاتجاه السائد يكون لتريف المدن أكثر ما يتجه إلى إحداث تغيرات حضرية فى القرى ، وعند إثارة هذه النقطة بالذات ، يجب ألا تتم فى ضوء تدليل عدد السكان الذين يعيشون فى المدن . ولكن فى ضوء السياق المحيط إنتاجيا واجتماعيا وثقافيا وأثر ذلك على حاملى خصائص هذا السياق ، زد على ذلك أن تنمية القرية المصرية والنهوض بها ، هى المقدمة الحقيقية الحاسمة لتنمية المجتمع المصرى بما فى ذلك قطاعه الصناعى ، فلا توجد صناعة متقدمة دون زراعة متقدمة تمد الأولى بالمواد الخام وعمد المستغلين فيها بالغذاء والكساء . وفضلا عن ذلك فإننا نتصور أن أزمة المجتمع المصرى الراهنة ، تعود فى جانبها الأكبر إلى أزمة القرية المصرية ، فقد ظلت القرية المصرية عبر التاريخ الطويل ، تمد المدن المصرية باحتياجاتها الأساسية من الغذاء . أما الآن فقد تزايد عدد سكان القرية على نحو يفوق القدرة الإنتاجية للأرض الزراعية التى ظلت مساحتها محدودة ، ولم تعد تلبي حق احتياجات أبناء القرية . وفى ظل ذلك أصبحت القرية المصرية أكثر اعتماداً على المدينة فى إمدادها بالغذاء والكساء ، كما تحرك أبناء الريف فى شكل هجرات داخلية وخارجية كان لها مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

الكبيرة . ومن هنا فإن المعالجة الحاسمة لازمة للمجتمع المصرى الحالية ، لا بد أن يتجه إلى إعادة إصلاح الحقل فى الدور الوظيفى التاريخى للقرية المصرية . مع ما يتطلبه ذلك من أبحاث ميدانية مستفيضة تمتد لتشمل كافة المجالات بما فيها المجال الإعلامى .

أولا : تساؤلات الدراسة :

وأيا كان الأمر ، فلتحقيق هدف الدراسة الراهنة ، والمتمثل فى الكشف عن دور أجهزة الإعلام فى مجال الهجرة العمالية ، وللمعالجة الصعوبات الخاصة ببحث هذا الدور ، فإن العمل الميدانى يتجه ليعطى جانبين أساسيين : الأول - تحليل المنتج الصحفى ، والثانى - الدراسة الميدانية للجمهور .

ويطرح كل جانب مجموعة من التساؤلات يمكن بلورتها على النحو التالى :

١ - التساؤلات الخاصة بالمنتج الصحفى :

س ١ : ما حجم اهتمام الصحف المصرية بقضية هجرة العمالة المصرية ؟

س ٢ : ما هى أبرز أنماط التحرير المستخدمة فى معالجة هذه القضية ؟

س ٣ : ما هى نوعية الموضوعات والمواد المثارة على صفحات

الصحف وتعلق بقضية الهجرة ؟

س ٤ : ما هى وظيفة المضامين الصحفية المثارة حول هذه القضية ؟

وما هى توجهاتها العامة ؟

س ٥ : ما موقف الصحف المصرية من قضية هجرة العمالة للخارج ؟

والى أى حد يتطابق هذا الموقف مع السياسة العامة للدولة

إزاء هذه القضية ؟

س ٦ : كيف عالجت الصحف المشكلات والآثار السلبية المترتبة على هجرة العمالة أو عودتها من الخارج . بعبارة أخرى ، ما موقف الصحف من قضايا : الترابط الأسرى ، العمل والإنتاجية الاستهلاكية والادخار .

٢ - تساؤلات الخاصة بالجمهور :

س ١ : ما هو حجم تعرض الجمهور بمنطقة البحث لأجهزة الإعلام المختلفة ؟

س ٢ : ما هي تصورات المبحوثين لموقف أجهزة الإعلام من قضية الهجرة ؟

س ٣ : ما هي رؤية المبحوثين لظاهرة هجرة العمالة للخارج ؟ ومدى وعيهم بالأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة ؟

س ٤ : ما مدى تطابق ما يوجد لدى المبحوثين من أفكار وتصورات حول الهجرة بما هو مطروح على صفحات الصحف ؟

س ٥ : إلى أي حد تؤثر أجهزة الإعلام على الأفراد بمنطقة البحث في اتخاذ قرار الهجرة ؟

ثانيا : المعالجة المنهجية للدراسة :

ولتحقيق أهداف كل جانب من جوانب الدراسة الميدانية والإجابة على ما يشيره البحث من تساؤلات مختلفة ، طبقت مجموعة الإجراءات والأدوات المنهجية التالية :

أولا : الإجراءات المنهجية لتحليل المنتج الصحفي :

يعتمد البحث هنا بصفة أساسية على تحليل المضمون ، كإجراء منهجي يستهدف الكشف عن حجم اهتمام الصحف بقضية الهجرة ،

وأسلوب المعالجة الصحفية لهذه القضية ، وتحديد نوعية وكفاءة المضامين الإعلامية المثارة حولها . ووظيفة هذه المضامين وتوجهاتها العامة ، والتعرف على موقف الصحف موضع التحليل من قضية الهجرة وأسلوبها في معالجة مفاصلها والآثار المجتمعية لها .

ويشير عادة استخدام هذا الإجراء المنهجي لبعض التساؤلات منها مثلا ، هل هو منهج أم أسلوب أم أداة ؟ وما هو دور تحليل المضمون في البحث الإعلامي ؟ وإلى أى حد يمكن الاعتماد عليه في فهم ودراسة المشكلات والقضايا الإعلامية ؟

ولدينا أن الجدول الدائر بين الباحثين حول التكيف المنهجي لتحليل المضمون ، وتفاوت رؤيتهم في ذلك بين اعتباره منهج متكامل يفي بمتطلبات البحث العلمي ، أو وصفه بأنه مجرد أداة أو أسلوب ، يعود إلى عدم تحديد المفاهيم الخاصة بمعنى المنهج والأداة ، ويعتقد هذا التحديد لازم وضروري لحسم الجدول الدائر حول هذا الموضوع ، والمنهج في أبسط تعريفاته ، هو مجموعة القواعد العقلية التي تستهدف الوصول إلى الحقائق من أيسر سبلها^(١) ، أما الأداة ، فهي العملية التي يتم من خلالها تجميع البيانات حول الحقائق المختلفة المطلوب الوصول إليها . ويصبح السؤال ، هل تحليل المضمون يتيح إمكانية الوصول إلى حقائق المشكلات البحثية ؟ ونجيب على الفور بالنفي ، لأن تحليل المضمون ، لا يكشف إلا عن المضمون الظاهر لهذه المشكلات ، والمساعدة في تقديم بعض المؤشرات

(١) حسن الساعني ، مشكلة المنهج في علم الاجتماع ، ورقة مقدمة في ندوة مشكلة المنهج في بحوث العلوم الاجتماعية التي عقدها المركز القومي للبحوث في الفترة من ٢ - ٥ يناير ١٩٨٣ .

الكيفية حولها ، بينما نظل هناك جوانب خفية وكامنة تتطلب مداخل وأدوات منهجية مكتملة لعملية تحليل المضمون حتى يمكن تعميق الفهم بالمشكلة البحثية وتحديد أبعادها المختلفة وتفسيرها .

إذا ، هل تحليل المضمون أداة منهجية؟ الواقع ، أن تحليل المضمون ، أرقى من مجرد أداة لتجميع بيانات ومعلومات حول قضية البحث ، إذ أنه على خلاف الأدوات المنهجية الأخرى ، كالاستبيان ، والملاحظة ، والمقابلة يقدم بيانات مصنفة ومرتبطة بل وشبه محملة ، وإذا كان تحليل المضمون ليس بمنهج أو أداة ، إذاً فيمكن تعريفه على أساس :

« أنه طريقة من طرق البحث ، يمكن أن تستخدم في الدراسات الإعلامية كأداة لمجمع البيانات وأسلوب لتحليل محتوى الرسائل الإعلامية .. »

وقد أدخلت هذه الطريقة المنهجية في الدراسات الإعلامية المصرية منذ مطلع حقبة السبعينات ، وشاهدنا منذ هذا التاريخ إفراطاً كبيراً من جانب هذه الدراسات في استخدامها وادى شيوع هذا الاستخدام والتحفظات العديدة التي وجهت إلى نتائج الكثير من الدراسات التي اعتمدت على تحليل المضمون ، إلى إثارة كثير من الشكوك لدى الباحثين مؤخراً حول جدوى الاعتماد على تحليل المضمون في الوصول إلى نتائج محددة دقيقة يمكن الوثوق بها .

والواقع أن تصور طريقة تحليل المضمون في تحقيق نتائج إيجابية حتى الآن في الدراسات الإعلامية ، لا يعود إلى الطريقة ذاتها ، بقدر ما يعود إلى الاستخدام غير الواعي بقواعد وأصول هذه الطريقة وتحميلها من الأهداف في البحث بأكثر من حدودها وإمكاناتها ، فضلاً عن

استخدام فئات للتحليل غير واضحة ومتداخلة ، وإلى حد كبير نمطية لا تراعى متطلبات الدراسة وخصوصيتها ، والظروف التي يتم فيها إنتاج وتحرير المضمين الإعلامية في المجتمع المصري .

ولقد درجت غالبية الدراسات التي استخدمت تحليل المضمون إلى وضع فئات للتحليل وفقا لمادة الرسالة ذاتها ، فإذا كنا مثلاً نسعى إلى تحليل ما أثير حول موضوع الهجرة على صفحات الصحف ، فإنه بعد قراءة ما كتب على صفحات الصحف حول هذا الموضوع ، يتم تصنيفه بشكل أولى لصوغ فئات التحليل التي سيتم على ضوءها عد وقياس ووصف المادة المثارة ، وهو إجراء يعيبه - في رأينا - تجاهل التحليل لمضمون ما لم يثر أساساً في المضمون على اعتبار أن ما لم يتناوله المضمون يلعب دوراً تأثيرياً قد لا يقل أهمية عن المضمون ذاته ، فإذا كان الكاتب الصحفي مثلاً يركز على إيجابيات الهجرة الخارجية ، ولا يكتب شيئاً عن سلبيات هذه الهجرة ، فإن تكريس ما كرر لا يعزى فقط إلى ما كتب ، وإنما أسهم فيه ما لم يكتب لأنه لم يشغل حيزاً مكانياً أو زمانياً يحدد من قيمة ما كتب وإنما أيضاً لأنه يحرم القارئ من أية مستوى من مستويات المقارنة التي كان يمكن أن تؤثر في تكريس وتكرار ما كتب بالفعل ، بل وتوضح تحيز هذا الكاتب بتركيزه على جوانب معينة وإهماله لجوانب أخرى أو تناولها بصورة هامشية إلخ .

وتثار هنا قضية الموضوعية، وما يؤكده عليه البعض من أهمية الالتزام بالحيدة عند إجراء التحليل والاهتمام بالجانب الكمي وبإجراءات الصدق والوثبات إلخ . والواقع أن الحديث عن موضوعية ونزاهة التحليل يعد حديثاً سطوياً وزائفاً إلى حد كبير ، حيث لا يتسنى الفصل بين الباحث وموضوع بحثه ، فقراءة المضمون لتحليله ، محدودة برؤية الباحث وفهمه

لهذا المضمون ، وهي رؤية وفهم يتحددان بموقفه النظري وتوجهاته الفكرية الواضحة أو السكامنة ، وكذا بإعدادة وتنشئته والسياق المحيط به وحتى أولئك الذين يزعمون أنهم لا يبدأون من إطار نظري أو موقف فكري ، فإن عقولهم ليست صفحة بيضاء ، بل هي مليئة بخبراتهم وقيمهم وتنشئتهم التي تشكل بالضرورة رؤيتهم وفهمهم لها ، حتى وإن كانوا غير واعين بذلك الأمر الذي يؤثر في قراءتهم للمضمون وما يحتويه من أفكار ورموز ، ولذلك ، فإنني أميل إلى فهم قضية الموضوعية هنا على أساس أنها وعى الباحث بموضوع بحثه واتساق تحليلاته ونتائجه مع المقدمات التي يطرحها في بحثه .

وإذا انتقلنا إلى القضية الأكثر ارتباطا بالتحليل ، وهي المتعلقة بوحدة التحليل والفتات المستخدمة ، فإننا نجد ميلا من جانب الباحثين إلى الاعتماد على الكلمة أو الجملة ، أو الموضوع كوحدة للتحليل ، مع أن هذه الوحدات قد لا تعنى شيئا فالكلمة التي تتردد أكثر من مرة في المادة موضع التحليل لا تفهم إلا في سياق أكبر وفي زمان ومكان محددين كذلك فإن الجملة قد لا تفهم إلا في إطار الفقرة أو الموضوع الذي كتبت فيه ، كما أن الموضوع قد لا يكشف عن الأفعال والمواقف التي اشتملت عليها الرسالة الإعلامية ، وفي إطار البحث الراهن ، فإن الدراسة تميل إلى الاعتماد على « الفكرة المعروضة » كوحدة للتحليل عوضاً عن الكلمة أو الفقرة ، أو الموضوع ، وذلك للإعتبارات المشار إليها ولمبررات تتعلق بملاءمة هذه الوحدة للتحليل في رأينا لدراسة الأفكار المثارة على صفحات الصحف حول موضوع الهجرة .

وقد ارتبط تعميم استقامة التحليل بالسؤالات التي يثيرها البحث حول المنتج الصحفي الخاص بموضوع هجرة العمالة ، فقد اشتمل بناء

الإستشارة على قنات تسعى إلى دوااسة حجم الإهتمام الصحف بقضية الهجرة
العالمية، وأنماط التحرير المستخدمة، ومنتج المواد المثارة، ونوعية الأفكار
المعروضة وتوجهاتها العامة .

ولقياس حجم الإهتمام اعتمد التحليل على قنات حجم التكرار ،
ومكان النشر ، والموقع على الصفحات المختلفة للجريدة ، فضلا عن وسائل
الابرار المستخدمة بما تشتمل عليه من عناوين وبراز وإطارات إلخ .
وتضمنت أنماط التحرير المستخدمة على قنات الخبر ، التحقيق ، الحديث
المقال ، الرسائل الصحفية ، الفتاوى والندوات ، التعليقات والقصص ،
ويعامل الكاريكاتور الصحفي الذي يدور حول الهجرة معاملة المقال
الصحفي .

وتسمى فئة منتج المادة الصحفية ، إلى الكشف عن المصادر المختلفة
التي قامت بعرض أفكارها حول موضوع الهجرة ، وذلك من خلال التمييز
بين أربعة مصادر مفترضة هي : مشولون ، صحفيون بالجريدة ، كاتب
متخصص ، كاتب غير متخصص ، كما تحاول فئة الفكرة المعروضة ،
الكشف عن نوعية الآراء والأفكار المثارة حول قضية الهجرة ،
والعرف على موقف الصحف من هذه القضية ، وأساليبها في معالجة
مشكلاتها .

وعند الإنتهاء من تصميم استشارة التحليل ، جرى وضع التعريفات
الإجرائية الخاصة بكل فئة من قنات التحليل الواردة في الإستشارة ،
وذلك بهدف تحويل المفاهيم المجردة الواردة في الإستشارة إلى مفاهيم
إجرائية يمكن عددا وقياسها على صفحات الصحف من ناحية ولضمان
ضبط وأحكام عملية التحليل وتسهيل إجراءات قياس الصدق والثبات
فيما بعد .

وبعد مناقشة استمارة التحليل وكذا التعريفات الإجرائية الخاصة بها مع عدد من المحكمين وخبراء تحليل المضمون ، وإجراء التعديلات المقترحة ، اتجه العمل بعد ذلك إلى تجريب الإستمارة في استطلاع أولى ثم تطبيقه على أعداد جريدة الأهرام خلال شهر يناير ١٩٧٥ ، حيث ثبت صلاحية الإستمارة للتطبيق ولم تظهر أية صعوبات سوى صعوبتين الأولى : تحديد في ورود نسبة كبيرة من المواد المرتبطة بالهجرة في صورة إعلانات عن وظائف وفرص عمل بالخارج ولم يكن باستمارة التحليل تصنيفها لها وعلى ذلك رؤى إدخالها في إطار فئة أنماط التحرير المستخدمة لكي تتضمن بالإضافة إلى القوالب السابق الإشارة إليها ، قالب الإعلان ، وتحددت الصعوبة الثانية في كيفية تنظيم عملية تسجيل الأفكار المثارة حول قضية الهجرة ، وللمعالجة ذلك روعي وضع دكراسة ، إضافية بجانب استمارة التحليل تحتوي على بنود : الموضوع ، الفكرة المعروضة ، اسم الصحيفة ، التاريخ ، وملاحظات الباحث وذلك لتدوين الأفكار المعروضة حول موضوع الهجرة مما يسهل بعد ذلك عملية تصنيفها ووصفها أو الرجوع إليها وتوثيقها .

وانتجبه التفكير بعد ذلك لمعالجة المشكلات الخاصة بتحديد صحف البحث وسحب عينة التحليل ، وقد استقر الرأي على تركيز الاهتمام على الصحف اليومية الثلاث : الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية ، لمبررات تتعلق بحجم وانتشار هذه الصحف ، وما يمدن أن توفره من عمق زمني يتيح بحث الأثر التراكمي لها ، بالمقارنة بالصحف الأخرى الأكثر حداثة ، فضلا عن أهمية بحث الدور القومي والتنموي المفترض لهذه الصحف في معالجة القضايا والمشكلات المجتمعية التي تواجه المجتمع المصري .

ولتوفير حق زمني يتيح بحث الأثر التراكمي للمضامين الصحفية حول الهجرة، ونظراً لتواكب ظاهرة الهجرة بصورتها الموسعة مع بدء التطبيق الفعلي لسياسة الانفتاح، فقد تحدت الفترة من ١٩٧٥ — ١٩٨٥ كفترة زمنية للدراسة، وإزاء طول الفترة الزمنية، وضخامة أعداد الجرائد الثلاث، كان من الطبيعي أن نلجأ إلى أسلوب العينات، وقد سارت إجراءات سحب العينة داخل إطار هذه الفترة على النحو التالي:

١ — تحديد أعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، كعينة ممثلة للفترة وإجراء التحليل عليها في الصحف الثلاث.

٢ — سحب ثلاثة شهور من كل عام من هذه الأعوام الثلاثة وتوزيعها على مدار العام بطريقة بنائية منتظمة الأسبوع الأول من يناير، ثم الأسبوع الثاني من فبراير، ثم الأسبوع الثالث من مارس ثم الأسبوع الرابع من إبريل، فالأول من مايو... وهكذا. وبلغ بذلك أعداد كل جريدة من الجرائد الثلاث التي ستخضع للتحليل (٢٥٢) عدداً بإجمالي (٧٥٦) عدداً للجرائد الثلاث بنسبة (٢٣,٣٪) من الحجم الكلي لأعداد الجرائد الثلاث خلال الأعوام الثلاثة، وهي نسبة معقولة، تتيح لنا الحكم على موقف الجرائد الثلاث من موضوع هجرة العمالة بدرجة ثقة عالية.

وتأتي الخطوة الأخيرة في الإجراءات المنهجية لهذا الجانب وهي الخاصة بقياس درجة صدق وثبات نتائج التحليل، واعتمدنا هنا في ذلك على مناقشة نتائج التحليل مع عدد من المتخصصين حيث (١٠ — هجرة المصريين)

تأكد لدينا سلامة النتائج . كما جرى إعادة عملية التحليل في اختبار طبق على صحيفة الجمهورية وذلك بعد مرور شهر تقريبا على انتهاء عملية التحليل الأولى، ولم تسفر نتائج الإعادة عن وجود فروق يعتد بها، حيث تراوحت نسبة الاختلاف بين ١ - ٤٪ في بعض الفئات وهي اختلافات غير دالة إحصائيا مما يشير إلى درجة ثبات عالية في النتائج .

ثانيا : الإجراءات الخاصة بمنطقة البحث والجمهور :

يستهدف العمل الميداني في هذا الجانب ، الوقوف على حجم تعرض الجمهور في منطقة البحث لأجهزة الإعلام المختلفة ، ونوعية البرامج والموضوعات المفضلة لديهم في كل وسيلة إعلامية ، ودرجة اعتماد الجمهور على أجهزة الإعلام في الحصول على المعلومات بعامة ، فضلا عن الكشف عن معارف وتصورات الأفراد حول قضية الهجرة ، ومدى إسهام أجهزة الإعلام في تشكيل رؤى ومعارف الأفراد تجاه هذه القضية .

أولا : أدوات العمل الميداني :

ولتحقيق هذه الأهداف ، اتبع البحث منهج المسح بالعينة ، والمنهج المقارن ، وفي ذلك اعتمد على المقابلة الفردية والجماعية ، والملاحظة والحوارات الحرة المقننة كأدوات لجمع المادة العلمية من منطقة البحث . وقد أفادت المقابلات الفردية والجماعية والحوارات الحرة التي أجريت مع الأفراد في منطقة البحث في توفير العديد من البيانات حول درجة تعرض الأفراد لأجهزة الإعلام أو اعتمادهم عليها وتقييمهم لها والدور الذي تؤديه في حياتهم اليومية ، وكان الحوار يبدأ عادة بالحديث عن الغلاء والأسعار ، وتغير العلاقات بين الناس والمشكلات بالقرية .

وكان ذلك منطلقاً لتوجيه الحوار بعد، ذلك إلى الجوانب المتعلقة بتصورات المبحوث نحو الهجرة، ورؤيته لأبعادها والمشكلات المترتبة عليها ودرجة تعرضه لأجهزة الإعلام واعتماده عليها وتقييمه لما تؤديه في مجال الهجرة، وأضاف أسلوب الحوار الجماعي والمناقشات العامة على د كبرى، القرية، والمقهى، ومبنى الجمعية التعاونية الزراعية، وأماكن العمل، والجلسات العائلية التي نظمت أحياناً بطريقة المصادفة، فرصه تداعى بعض الأفكار والخبرات والمواقف لدى الجماعة والتي كان يصعب الكشف عنها خلال المقابلات الفردية الحرة أو المقننة وكان تدوين الملاحظات يتم عادة في أعقاب هذه الحوارات للحفاظ على تلقائية المناقشة.

وإلى جانب ذلك استخدمت الملاحظة، وجرى توظيفها للكشف عن أنماط التعرض لأجهزة الإعلام، ومدى الاعتماد عليها كمصدر للمعلومات والمعرفة بموضوع الهجرة، ومسالك الأفراد في اتخاذ قرار السفر، ونوعية المشكلات المترتبة على الهجرة، والتغيرات السلوكية التي تطرأ على المهاجرين العائدين.

كذلك اعتمد العمل الميداني على استمارة دليل المقابلة التي قام الباحث بنفسه بتطبيقها على المبحوثين من أفراد العينة في مقابلات مقننة وقد مر بناء هذا الدليل بعدة خطوات... بدأت أولاً، بالاطلاع على صحائف الاستبيان التي استخدمتها بعض الدراسات السابقة في موضوع الهجرة، ونذكر منها تحديد دراسات: المركز القومي للسكان، وعبد الباسط عبد المعطي، وهند خطاب، وأحمد حسام الدين نجاتي^(١).

(١) تم الإشارة إلى هذه الدراسات في أكثر من موضع في الجزء النظري للدراسة.

وفي خطوة ثالثة قام الباحث ببعض الزيارات الاستطلاعية غير المقتنة للقرية بلغت أربع زيارات تم خلالها استبانات حرة ومفتوحة مع عدد من سكان القرية، وساهم ذلك في إكساب الباحث بالخبرة المباشرة بالميدان، وفهم الظروف السائدة بالقرية، وكيفية التعامل معها، وتليس الصعوبات المتوجدة وتكوين صديقات مع بعض أفرادها. وقد أفاد ذلك بصورة مباشرة في بناء الدليل، وزادت من قدرة الباحث على صياغة أسئلته، بالإضافة إلى أنها جمعت معرفة الباحث بالموضوعات التي ينبغي أن يتضمنها الدليل والموضوعات التي يجب أن تلاحظها فيه والحصول عليها بأدوات أخرى.

وفي خطوة ثالثة، قام الباحث بصياغة أسئلة الدليل واضعاً في الاعتبار أهداف البحث، وتساؤلاته الأساسية، ومعتمداً على خبرته العملية في مجال البحوث ونتائج زيارته الاستطلاعية الأربع للقرية، وصحائف الاستبانات السابقة، وحرصت بنود وأسئلة الدليل على عدد من ذوي الخبرة بالموضوع، حيث أبدت بعض الملاحظات جرى مراعاتها في الصياغة النهائية للدليل المقابلة.

وفي خطوة رابعة، جرى تطبيق الدليل في اختبار أولي لكفاءته على أفراد من أبناء القرية من غير العينة الأصلية، وجاءت نتيجة الاختبار على النحو التالي:

- ١ - لا توجد مشكلات جوهرية في هيكل الدليل.
- ٢ - بعض الصياغات في حاجة إلى تعديل من حيث اللغة.
- ٣ - يوجد قدر من التحفظ في الحديث وبالذات حول الجوانب المرتبطة بأوجه اتفاق المدخرات والعلاقات العائلية.

ج - تجمع الأفراد حول المبحوث أثناء المقابلة بكثافة والتأثير على إجاباته على أسئلة الدليل .

د - موضوع البحث من الموضوعات المفضلة للحوار لدى الجميع ولا توجد مقاومة .

وقد تلاحظ أن إغلاق أسئلة الاستبصار وتقديم بدائل إجابات جاهزة للمبحوث، سوف يضعف من فاعلية الاستبصار وقدرته على تجميع بيانات واقعية خصوصاً بعد أن أثبت الاختبار الأول لصعوبة إجراء استبصار مغلق الأسئلة على ضوء تجمع العديد من الأفراد حول المبحوث والتأثير على اختياره لإحدى الإجابات ، ونتيجة لذلك روى ترك أسئلة الاستبصار مفتوحة واستخدامها كدليل للحوار مع المبحوثين على أن يتم تدوين الإجابات أثناء الحوار من قبل أحد الأفراد المرافقين للباحث أثناء إجراء المقابلات الميدانية المقننة .

وقد تضمن دليل المقابلة في صورته النهائية ثلاثة وثلاثين سؤالاً موزعة على النحو التالي :

المجموعة الأولى : وتتضمن الأسئلة من (١ - ١٥) وتسمى للكشف عن رؤية المبحوثين لظاهرة الهجرة وأبعادها المختلفة .

المجموعة الثانية : وتشمل الأسئلة من (١٦ - ٢١) وتهدف إلى قياس درجة تعرض الجمهور بمنطقة البحث لوسائل الإعلام المختلفة ، ومدى اعتمادهم على هذه الوسائل في تصريف شئون حياتهم اليومية .

المجموعة الثالثة : وتحتوي على الأسئلة من (٢٢ - ٢٦) وتسمى للتعرف على علاقة أجهزة الإعلام بظاهرة الهجرة ، ودورها في تشكيل معالم هذه الظاهرة بمنطقة البحث .

المجموعة الرابعة : وتتضمن الأسئلة من (٢٧-٣٣) وتتمنى بتسجيل بعض البيانات الأولية عن المبحوثين من حيث السن ، النوع ، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي ، المهنة ، المواقف من الهجرة ، نمط المعيشة ، الدخل .

ثانياً : المجال الجغرافى : (قرية البحث) .

وقع الاختيار على قرية دقنبر ، مركز فاقوس محافظة الشرقية لتطبيق الدراسة الميدانية ، ولا نستطيع أن نزعم أن هذا الاختيار كان عشوائيا صرفا ، بل هو فى الواقع اختيار عمدى تبرره مجموعة من المبررات الإجرائية والعملية ، فهى من ناحية — كما سنوضح وشيكا — من حيث الموقع والحجم ، ونمط الملكية ، والنشاط الاقتصادى ، تمثل نموذجا أصيلا للنمط الغالب للقرية المصرية ، كما أنها تأثرت بظروف التغير التى شهدتها المجتمع المصرى بالمناطق الريفية وبخاصة فى الحقب الأخيرة . وبالذات فيما يتعلق بالهجرة والانفتاح ، وارتفاع نسبة التعليم ، وسهولة المواصلات وانتشار أجهزة الإعلام وتزايد فيها نسبة المشتغلين بأعمال أخرى غير العمل الزراعى . كذلك فإن القرية تقع فى النطاق الجغرافى لجامعة الزقازيق — مكان عمل الباحث — ومن ثم فإن اختيارها مجالا للدراسة ، يصبح لإسهام فى الدور المنوط بالجامعة فى التفاعل مع مشاكل البيئة المحيطة ، ومعالجة هذه المشكلات وفق أسس علمية مدروسة . هذا فضلا عما يقدمه هذا الاختيار من تسهيلات فى الوقت والمال والجهد بالنسبة لباحث يجرى دراسة بمفرده وعلى نفقته الخاصة .

ثالثاً : الخصائص العامة لقرية البحث :

تعد قرية « قنقير » من القرى القديمة ذات الشهرة التاريخية حيث كانت تعتبر أحد عواصم الدولة المصرية القديمة ، ويوجد بها حفائر ومناطق أثرية يقصدها الباحثون المهتمون للكشف عن آثارها ومعالمها القديمة . ويتبع قرية « قنقير » ست عزب تتوسطهم القرية وتبلغ مساحة زمام القرية بالعزب الست (٢٣٠٨) فداناً منها (٥٠٠) فداناً للعزب و (١٨٠٨) فداناً للقرية ذاتها .

وتقع القرية على طريق يهبط يربط بين مدينة الحسينية ومدينة الزقازيق وتبعد القرية مسافة (١٢٠) كيلو متر من مدينة القاهرة وعن مدينة الزقازيق مسافة (٣٥) كيلو متر ، وعن مركز فاقوس الذى تتبعه إدارياً مسافة (١١) كيلو متر وعن مركز الحسينية (١٢) كيلو متر .

ويبلغ عدد سكان القرية ١٢ ألف نسمة يمتحن غالبيتهم أعمال الزراعة فى المقام الأول ثم بعض الحرف التى أخذت تنمو حديثاً مثل أعمال التجارة والبناء والحرف الصناعية الصغيرة .

وقرية « قنقير » من القرى التى خضعت للإصلاح الزراعى ، وتبلغ مساحة أراضي الإصلاح بها (٤٢٠) فداناً بينما توزع بقية الحيازة على النحو التالى : ملك (١٥٧٩) فدان إيجار (٢٢٩) فدان ، مشاركة ٩٠٠ فدان ، ويوضع الجدول التالى نمط توزيع الملكية بقرية « قنقير » .

(نمط توزيع ملكية الاراضي الزراعية بقرية قنتير (١))

الفدان			ملك			إيجار			جملة		
عدد	قيراط	فدان	عدد	قيراط	فدان	عدد	قيراط	فدان	عدد	قيراط	فدان
٣٣٤	١٧	١٧٨	٧٤	١٥	٤٢	٣٩٨	٨	٢٢١	٣٣٤	٨	٢٢١
٤٢٢	—	٧٧٤	١٠٣	١٨	١٦٤	٢٥٥	١٨	٩٤١	٤٢٢	—	٩٤١
٦٣	١٨	٢٣٩	٢	١١	٧	٦٤	•	٢٤١	٦٣	١٨	٢٣٩
٢١	—	١٥٦	٢	—	١٤	٢٣	١٠٥	١٧٥	٢١	—	١٥٦
١٤	٢٢	٢٢٣	—	—	—	١٤	٢٢	٢٢٣	١٤	٢٢	٢٢٣
٨٤٣	٥٧	١٥٨٠	١٨١	٤٤	٢٢٧	١٠٢٤	٢٠	٢٨١٤	٨٤٣	٥٧	١٥٨٠

وتكشف بيانات الجدول أن عدد الحائزين بقرية قنتير ، يبلغ (١٠٢٤) جائزاً ، وتحدد النسبة الغالبة من الحيازة في الفئة من ١ إلى أقل من ثلاثة أفدنة ، ويشكل كبار الملاك بالقرية عدد (١٤) فرداً يحوزون (٢٣٣) فدانا بنسبة (٨,٢٨ /) من إجمالى مساحة زمام القرية . تتوزع على النحو التالى : (فرد) ٣٠ فدان ، (٥ أفراد) من ١٣ — ١٩ فدان ، (٨ أفراد) بين ١١ — ١٥ فدان ، فى حين يوجد نسبة كبيرة بالقرية من غير الحائزين ، ويتجهون إلى بيع قوة عملهم للآخرين نظير أجر ، ويمكن مشاهدة أعداداً كبيرة من هؤلاء الأفراد فى الصباح الباكر وهم يجلسون على كبرى القرية انتظاراً للطلب وقدم مغاول الأنهار من القرى والمراكز القريبة للعمل فى أعمال البناء وصب الخرسانة ، وشق الترع وتروميم الجسور وألح والعودة فى المساء إلى القرية .

وتسود الزراعات التقليدية بالقرية ، فوفقاً لدورة صيف ١٩٨٨ تحدت نوعية الزراعات على النحو التالى :

(١) بيانات الجدول مستقاة من واقع سجلات الجمعية التعاونية الزراعية لقرية « قنتير » .

قطن ٣٣ فدان ، أرز ٩٩٠ فدان ، زره ٨٠ فدان ، يتناميم يتجاوز مساحة البساتين عن ٥ أفدنة . وتشتوي ١٩٨٨/١٩٨٩ ، كان توزيع هذه الزراعات كما يلي : قطن (٤٣٥) فدان ، قمح (٦٢٠) فدان ، فول بلدي (٩٥) فدان ، برسيم (٦٣٨) فدان ، عدس (٤٥) فدان ، نخار (١٠) أفدنة ، ثوم (٥) أفدنة بساتين (٥) أفدنة .

ويوجد بالقرية جمعية تعاونية زراعية ، ومدرسة ابتدائية ، وأخرى إعدادية ، ويدخل القرية الكهرباء ، وتنتشر بها أجهزة التلفزيون التي تغطي تقريبا غالبية البيوت ، وتعتمد القرية في بقية خدماتها على مركزى قافوس والحسينية ، يساعد على ذلك سهولة المواصلات التي تربط القرية بكلا المركزين .

وتبدو محاولات الإعتداد العمراني وإقامة البيوت على الخط الحديث واحدة في مداخل القرية ، حيث تنتشر وبصورة عشوائية البيوت الجديدة المقامة على الأراضي الزراعية ، وتبدو الرغبة واحدة لدى سكان القرية لهدم البيوت القديمة المقامة بالطوب اللبن وإعادة بنائها بالطوب الأحمر ، ونتيجة لذلك تنتشر بالقرية ظاهرة إقامة قبايل الطوب الأحمر حيث تشير البيانات المستقاة من الاستبيارات عن وجود عدد يتراوح بين (٦٠ - ٧٠) قمينة مقامة هنا وهناك وأحيانا داخل البيوت ويتراوح حجم القمينة الواحدة بين ٥٠ - ١٠٠ ألف طوبة تستخدم في الإستهلاك الشخصي أو التجارة ، حيث لا يقل مكسب الفرد في آلاف طوبة عن (٣٥) جنيهها .

ونظرا عن صناعة الطوب الأحمر ، يوجد بالقرية أربع مزارع خواجه يمتلكها كبار الملاك ولتحديد الأربعة الكبار منهم كما يتجلى من

غير قليلة من الأفراد للاشتغال بمهن أخرى غير العمل الزراعى مثل التجارة، وبالذات تجارة الماشية والحبوب، والخدمات، والتشييد والبناء وهو ما يؤكّد تباين أوجه النشاط الاقتصادى بالقرية مع بروز دور الصناعات التحويلية، حيث يمكن للمتجول بالقرية ان يشهد العديد من ورش الحرفيين وبالذات ورش صناعة الموبياياوالسكيم والصباغة وبعض الحرف الأخرى المرتبطة بالزراعة .

رابعاً : المجال البشرى (عينة البحث) :

كان من الضرورى فى تحديد عينة الدراسة التى تم إجراء المقابلات المقننة معها ، تمثيل كافة الفئات المهنية بالقرية، ولكن المشكلة التى واجهت الباحث كانت تنحصر فى تحديد العدد الأمثل الذى يكفل تمثيل أعضاء كل فئة من سكان القرية ، وكيفية اختياره فهناك أساليب الاختيار العشوائية والعمدية التى تعتمد على محركات مختلفة ، وهناك العديد من الأساليب الإحصائية المستخدمة والتى تكفل دقة اختيار العينات التى يتم سحبها من مجتمع طبقى معين، منها الاختيار وفقاً للتوزيع المتساوى الذى يتم فى إطاره سحب عدد متماثل من الوحدات من كل فئة ، والتوزيع المتناسب ، الذى يراعى فيه حجم الفئة أو الجماعات المهنية المختلفة ، وهو الأسلوب الذى تقرر إستخدامه فى هذا البحث بما يتبعه من تمثيل كل جماعة مهنية بحجم وجودها بالمجتمع .

وكانت المشكلة الثانية تتعلق بتحديد وحدة سحب العينة وما إذا كانت هى الفرد ، أم الأسرة ، أم الوحدة السكنية ، وقد رأينا اتخاذ الوحدة السكنية كأساس لسحب العينة وتحديد موقع الأفراد الذين سيطبق عليهم البحث . فالإعتماد على الوحدة السكنية كأساس لسحب العينة

سيوفر الكثير من الوقت والجهد التي قد تتطلبها اتخاذ الفرد كوحدة
للتحليل ، بالإضافة إلى أنها تتيح لنا سهولة المراجعة والتثبت من بعض
البيانات .

وعلى ضوء البيانات الإحصائية ، ونتائج الزيارات الاستطلاعية
الأربع لمجتمع البحث ، وإمكانات الباحث ، إستقر الرأي على أنه يمكن
تمثيل مجتمع البحث بعينة يصل حجم مفرداتها (٢٠٠) مفردة لكي يتم
إجراء المقابلات المقتنة معها بالإضافة إلى المقابلات الحرة والمناقشات
الجماعية التي تم إجرائها مع العديد من الأفراد من خارج نطاق هذه العينة
بأماكن العمل ، والمقهى ، وكبرى القرية ، ومبنى الجمعية للتعاونية ،
والجلسات العائلية .. الخ .

وبعد تحديد مفردات العينة المطلوب سحبها من مجتمع القرية جرى
توزيعها على أعضاء الممن الاجتماعية تبعاً لحجم تواجدتها في الواقع الفعلي
مسترشدين في ذلك بالبيانات الإحصائية التي يوفرها الجهاز المركزي
للتعبئة العامة والإحصاء ، وكذلك البيانات التي حصلنا عليها من الجمعية
التعاونية الزراعية ، والسجل المدني لمركز مدينة دفاقوس ، وذلك على
النحو التالي :

مجتمع البحث		المهنة
العينة المطلوبة	النسبة بالمجتمع	
٨٥	٤٢,٣	ملاح
٢٣	١٦,٣	عامل
٢١	١٠,٣	موظف
١٤	٧,٢	سرف
٥	٣,٥	ممن
١٦	٨,٢	واجر
٢٠	١٤,٢	طالب
٤	٢,٠	أنشطة أخرى
٢٠٠	١٠٠	المجموع

ومن المفترض أن يؤدي اعتماد البحث على أسلوب التوزيع المناسب لسنخ عينة البحث على هذا النحو ، إلى تمثيل كل فئة من فئات المجتمع في عينة البحث بنسبها الحقيقية ، وبالتالي إتاحة الفرصة للوقوف على مدى تعرض كل منها للأجهزة الإعلامية . وأسلوب تعاملها معها ، ومدى تأثيرها أو اعتمادها عليها ، وبمجموعة الأفكار والتصورات السائدة لدى كل فئة حول الجوانب المختلفة المتعلقة بظاهرة الهجرة .

وفي خطوة تالية لتحديد مواقع مفردات العينة بغنائها وأحجامها المختلفة ، تم حصر الوحدات السكنية بالقرية ذاتها ، مع استبعاد العزب التابعة لها مسترشدين بذلك بقوائم حصر المباني وخرائط المساحة بالمجلس المحلي وبمساعدة بعض أبناء القرية وبعض الموظفين من ذوي المعرفة الوثيقة بالقرية مثل محصل السكرية والمياه بالمجلس المحلي ، ثم ترتيب هذه القوائم وتصنيفها وأعطائها رقماً متسلسلاً ، وتحديد نقطة البداية والنهاية لموقع

الوحدات المختلفة ، وقد بلغ عدد الوحدات السكنية بقرية « قنبر »
(١٨٠٠) وحدة سكنية .

وعلى ضوء القوائم المصنفة والمرتبة رقمياً ، بدأت عملية اختيار
الوحدات السكنية بطريقة عشوائية بحته على أساس البدء برقم (٢٠) ثم
(٢٥) ، (٣٠) ، وهكذا ، بحيث يتم إستبدال الوحدة بالرقم التالي لها
مباشرة في حالة تعذر مقابلة أفرادها إذا كان ثمة صعوبات كغلق المكان ،
أو سفر أصحابه ، أو رفضهم الإستجابة ... الخ .

وكان يتم تطبيق المقابلة المقننة مع أعضاء الوحدة السكنية ، الزوج
والزوجة ولبنائهما البالغين (٢٠ سنة فأكثر) الذين يقيمون معهم إقامة
مشتركة سواء كانوا من الذكور أو الإناث ، وفي الغالب كان يوجد في
المتوسط ثلاثة أفراد بالغين في وحدة المعيشة الواحدة ، كان يتم إجراء
المقابلات المقننة مع كل واحد منهم على حدة ، وكثيراً ما كانت تتضمن
الوحدة السكنية الواحدة أفراداً ينتمى أعضاؤها إلى من مختلفه كأن
يكون الأب فلاناً والابن موظفاً أو طالبا والزوجة حرفية ... وهكذا .
وكان يتم التوقيع عن تطبيق إستمارة الإستبيان على أعضاء المانة الواحدة
التي يستكمل عدد أعضاؤها طبقاً لمفرداتها في العينة . وبلغ بذلك عدد
الأسر التي جرى مقابلتها ، وفقاً للأيسس المشار إليها (٥٥) أسر تضم
(٢٠٠) مفردة من مختلف الممن .

خامساً : الخصائص العامة لعينة البحث :

بلغ عدد أعضاء عينة البحث (٢٠٠) فرداً يمثلون (٥٠) أسرة
ويمكن إبراز الملامح العامة لهذه العينة على النحو التالي :

١ - توزيع أعضاء عينة البحث حسب النوع :

النوع	العدد	النسبة
ذكر	١٣٠	% ٦٥
أنثى	٧٠	% ٣٥
المجملة	٢٠٠	% ١٠٠

٢ - توزيع أعضاء عينة البحث حسب السن :

فئات السن	العدد	النسبة
٢٠ - ٣٥	٩٤	% ٤٦,٧
٣٥ - ٦٠	٨٤	% ٤٢, -
٦٠ فأكثر	٢٢	% ١١,٣
المجملة	٢٠٠	% ١٠٠

٣ - توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمي :

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
٥٣,٣	١٠٧	أى
٢٠,٣	٤١	يقرا ويكتب
١٣,٢		مؤهل أقل من المتوسط
٦,٠٠	١٢	مؤهل متوسط
٤,٢	٨	مؤهل فوق المتوسط
٣,٠٠	٦	مؤهل جامعي
% ١٠٠	٢٠٠	المجملة

٤ - توزيع عينة البحث حسب الحالة الاجتماعية :

النسبة	العدد	الحالة الاجتماعية
٦١,٨	١٢٤	متزوج
٢٢,٦	٤٦	أعزب
١٢,٢	٢٤	أرمل
٣,٠٤	٦	مطلق
% ١٠٠	٢٠٠	المجملة

٥ - توزيع مفردات هيئة البحث حسب الموقف من الهجرة :

الموقف من الهجرة	العدد	%
هاجر وعاد	٢٦	١٣,٨
لم يهاجر	١٧٤	٨٧,٢
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

٦ - توزيع عينة البحث حسب نمط المعيشة :

نمط المعيشة	العدد	النسبة
تميش في أسرة مستقلة	٧٠	%٣٥
تميش في أسرة كبيرة	١٣٠	%٦٥
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

٧ - توزيع مفردات هيئة البحث حسب الدخل :

الدخل	العدد	النسبة
أقل من ٢٥ جنيه	١٨	%٩,٣٣
أقل من ٥٠ جنيه	٤٠	%٢٠,٣٤
أقل من ١٠٠ جنيه	٧٤	%٣٧,٢٩
١٠٠ جنيه فأكثر	٢٦	%٢٣,٠٥
بدون دخل	(١٢) الطالبة	%٥,٢٣
المجموع	٢٠٠	%١٠٥,٢٣

وبمقارنة الخصائص العامة لعينة البحث من حيث النوع ، والسنة ، والمستوى التعليمي ، والحالة الاجتماعية ، والمهنة ، مع الملامح العامة لقرية « قفتير » ، نجد أن هناك تطابقاً كبيراً في معظم الخصائص دون تحيز يذكر ، مما يؤكد لنا سلامة إجراءات إختيارها ، ويجعلنا نطمئن إلى صدق تمثيل البيانات التي نحصل عليها من مفرداتها لمجموع مجتمع البحث ، وكما أشرنا من قبل فقد تمت مقابلة أعضاء عينة البحث في مقابلات مقننة ، أجاب فيها المبحوثون على أسئلة دليل المقابلة ، بالإضافة إلى اللقاءات المفتوحة الحرة والمناقشات العامة مع ممثلين للفئات المهنية المختلفة في مواقع متباينة سواء في المنزل أو أماكن العمل أو في المقهى . وعلى الكبرى ، أو الجلسات العائلية . الخ . وقد أتاح لنا كل ذلك فرصة واسعة للحصول على كم هائل من البيانات حول المبحوثين ، ووفر لنا فرص الملاحظة لأساليب تعرضهم أو اعتمادهم على أجهزة الإعلام ، وكذا الوقوف على مدى الإنساق أو الاختلاف بين الاستجابات اللفظية على أسئلة دليل المقابلة ، وحقبة الممارسات الفعلية للجمهور فيما يتعلق بالقضية موضوع البحث .

وسوف نسعى فيما يلي لعرض نتائج الدراسة الميدانية ، بتسميتها : تحليل المضمون الصحفي ، والجمهور ، محاولين الإجابة في كل قسم على تساؤلات الدراسة ، وتحقيق أهداف البحث في التعرف على دور أجهزة الإعلام في ظاهرة الهجرة .

الفصل السادس

الهجرة على صفحات الصحف اليومية

الفصل السادس

الهجرة على صفحات الصحف اليومية

تتفاوت مداهل الباحثين عند محاولة بحث دور أجهزة الإعلام وتحديد فعالية هذه الأجهزة وقدرتها التأثيرية في المجتمع ، فبعض مثلاً من يتبعه مباشرة إلى الجمهور ، باعتباره الهدف المعنى بالتأثير . وهنا يكتب الباحث بتطبيق استمارة استقصاء يسمى من خلالها للتعرف على قدرات أفراد العينة في الوصول إلى الوسيلة الإعلامية ، ومدى حيازتهم لها ، ودرجة تعرضهم لمضامينها ، والموضوعات المفضلة لديهم ، ورأيهم في موضوعات معينة تتعلق بالبحث ، ورؤيتهم لدور الوسيلة موضع البحث . . الخ ، ومن نتائج تطبيق هذا الاستقصاء يخرج لنا مجموعة من المؤشرات التي تؤكد أو تنفي تأثر الأفراد بالوسيلة الإعلامية ، وبالتالي الحكم بقوة أو ضعف دورها في المجتمع .

وهناك البعض الآخر ، الذي يتجه أساساً إلى الرسائل ذاتها فيحاول فحص وتحليل محتوى هذه الرسائل ، والنكتات عن طبيعتها وما تحمله من معاني وأفكار ، أو ما تقسم به من قدرات أفتاهية معينة ، وذلك للحكم على المقدرة التأثيرية للوسيلة الإعلامية ، وبالتالي تحديد حقيقة دورها ، وبالذات في قضية البحث المعنية . والترات المتوافر من الأبحاث يكشف عن توافر المدخلين : الأبحاث التي تركز على الجمهور ، والأخرى التي تكتفي بتحليل المضمون . وواضح أن أياً من المدخلين خير كاف بمفرده لتحديد دور الوسيلة الإعلامية في مجال معين ، أو تقويم كفاءتها التأثيرية في المجتمع . فحيازة أو تعرض الأفراد لأجهزة الإعلام ، لا تعني في جميع

الأحوال الفهم والاستيعاب من جانبيهم لكل ما تأثيره من مضامين إعلامية ، أو تأثيرهم بتوجهات هذه المضامين ، حيث يحكم ذلك - في رأينا - ميكانزمات عديدة من بينها على الأقل ، القدرة الإقناعية للمضامين المثارة ، كما أن الرسائل الإعلامية حتى بإفترض توافر الصياغات العلمية لها ومراعاتها للجمهور المعنى فإنها تستقبل وتنفهم في إطار سياق إجتماعي معين هو الذي يحدد بالضرورة فاعليتها وقوتها التأثيرية ، ومن هنا فإن الجمع بين المدخلين يعد عاملا مهما للكشف عن دور أجهزة الإعلام تجاه قضية معينة كقضية الهجرة موضع البحث الراهن .

ومهمة هذا الفصل ، هو فحص المضامين الإعلامية المثارة على صفحات الصحف اليومية الثلاث حول موضوع الهجرة^(١) . محاولين التعرف على حجم اهتمام هذه الصحف بهذا الموضوع ، وأبرز أنماط التحرير المستخدمة ، ونوعية المضامين المثارة حول موضوع الهجرة للعمل بالخارج . وتوجهات هذه المضامين ، وأسلوب الصحف في معالجة القضايا والمشكلات المرتبطة بالهجرة . بعبارة أخرى يحاول هذا الفصل الإجابة على التساؤلات التي يثيرها البحث وتعلق بالمضامين الصحفية المثارة حول قضية الهجرة ، وتحديدًا حول العناصر التالية :

١ - حجم اهتمام الصحف اليومية بموضوع الهجرة .

٢ - أسلوب المعالجة الصحفية لهذا الموضوع .

٣ - نوعية الأفكار المثارة وتوجهاتها العامة .

(١) تتعدد أنواع الهجرة ، فهناك هجرة دائمة ، وهجرة مؤقتة ، هجرة داخلية وأخرى خارجية ، والدراسة الراهنة ، تعنى أساسا بالهجرة الخارجية المؤقتة من أجل العمل .

٤ - معالجة الصحف للجوانب المختلفة لقضية الهجرة .

ونعرض فيما يلي لهذه العناصر ، على ضوء ما كشفت عنه عملية تحليل
المضمون للصحف الثلاث خلال أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ .

أولاً : حجم اهتمام الصحف بموضوع الهجرة :

نعتمد في تقدير حجم اهتمام الجرائد الثلاث : الأهرام ، الأخبار ،
الجمهورية ، بموضوع الهجرة الخارجية للعمل موضوع البحث على نتائج
تحليل الفئات التالية :

١ - حجم التكرار . ٢ - مكان النشر .

٣ - وسائل الإبراز المصاحبة .

١ - حجم التكرار :

كان معدل ظهور موضوع الهجرة موضع التحليل منخفضاً للغاية على
صفحات الصحف الثلاث خلال فترات التحليل سواء من حيث عدد
مفردات ظهور هذا الموضوع على إمتداد فترات التحليل الثلاث أو من
حيث معدل تكرار الموضوع على صفحات العدد الواحد . فعلى إمتداد
(٨١٠) عدداً هي إجمالى أعداد الجرائد التى طبق عليها التحليل فى الجرائد
الثلاث ، وإذا افترضنا أن متوسط عدد صفحات العدد الواحد هو (١٢)
صفحة ، أصبح لدينا (٩٧٢٠) صفحة ، لم يظهر موضوع الهجرة عليها
سوى (٢٦٦) مرة بنسبة (٢.٧٤ ٪) .

ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

جدول رقم (١)

(جنم تكرار موضوع الهجرة على صفحات الصحف الثلاث)

الهجرة								معدل التكرار
المجموع		الجمهورية		الأخبار		الأهرام		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٧٧,٨٣	٢٠٧	٨٤,٤٥	٢٨	٧٧,٧٨	٧٠	٧٥,٥٧	٩٩	مرة
١٦,١٦	٤٣	١٣,٣٣	٦	١٥,٥٦	١٤	١٧,٥٦	٢٣	مرتان
٤,٨٨	١٣	٢,٢٢	١	٤,٤٤	٤	٦,١١	٨	ثلاث مرات
١,١٣	٣	—	—	٢,٢٢	٢	٠,٧٦	١	أربع مرات
% ١٠٠	٢٦٦	% ١٠٠	٤٥	% ١٠٠	٩٠	% ١٠٠	١٣١	المجموع

وتظهر بيانات الجدول ، أن إجمالى عدد مرات ظهور المواد المرتبطة بالهجرة على صفحات الصحف الثلاث خلال ثلاثة أشهر من أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ لكل صحيفة ، بلغ ٢٦٦ تكراراً فقط ، كما أن معدل تكرار ظهور هذه المواد على صفحات العدد الواحد من الصحيفة يعد ضئيلاً أيضاً ، حيث مالت النسبة الغالبة من المواد المرتبطة بالهجرة للاظهار مرة واحدة فى العدد الواحد بنسبة (٧٧,٨٣ %) . فى حين لم يتجاوز معدل تكرار ظهور هذه المواد فى العدد الواحد لمرتين عن (١٦,١٦ %) ، وثلاث مرات (١,٨٨ %) ، وأربع مرات عن (١,١٣ %) فإذا علمنا أن معدل التكرار فى العدد الواحد كان يأتى فى معظمه فى صورة إعلانات عن وظائف وفرص عمل بالخارج ، ولا يأتى فى شكل مضامين إعلامية أخرى ، لاتضح درجة تدنى اهتمام الصحف الثلاث بموضوع هجرة العمالة للخارج .

لقد كان في اختيار أهرام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، سنوات التحليل
قدر من التعيز لصالح توقع كثافة اهتمام الصحف الثلاث بموضوع الهجرة
ففي عام ١٩٧٥ ، بدأ التنفيذ الفعلي لسياسة الانفتاح وتزايد تصريحات
المسؤولين عن مناخ الحرية والديمقراطية، والعهد الجديد وتشجيع الهجرة
وفي عام ١٩٨٠ ، بلغت أسعار النفط ذروتها في الأسواق العالمية، وتزايدت
عائدات الدول النفطية والاستثمارات الموجهة لإقامة البنية الأساسية
في هذه الدول وبالتالي تزايد الطلب على العمالة في الوقت الذي تفاقمت فيه
الضغوط الداخلية على المواطن المصري، واتجاه غالبية المصريين إلى الهجرة
كوسيلة للتخفيف من هذه الضغوط وكحل لما يواجهونه من صعوبات
في تدبير شؤون حياتهم اليومية. وفي عام ١٩٨٥ ، تدهورت أسعار النفط،
وبدأت الدول النفطية في تقليص مشروعاتها التنموية، والتخلص من عدد
من العمالة بها، وبدأ الحديث عن عودة متوقعة للعمالة، والحاجة إلى معالجة الآثار
المرتبطة على عودة إجبارية واسعة للعمالة المصرية بالخارج. ومع ذلك فقد
لوحظ أن مستوى المعالجة الصحفية لموضوع الهجرة خلال هذه الأهرام
محدود ومتناثر ولا يتفق مع مستوى وخطورة قضية الهجرة، باعتبارها
قضية تنموية ومجتمعية في المقام الأول.

وعلى مستوى الجرائد الثلاث، نلاحظ من بيانات الجدول أن جريدة
الأهرام أكثر اهتماما من حيث معدل تكرار ظهور المواد المرتبطة
بالهجرة من جريدة الأخبار والجمهورية وتأتي جريدة الأخبار في المرتبة
الثانية. تليها الجمهورية من حيث درجة هذا الاهتمام، وتبدو مثل هذه
النتيجة بالغة الغرابة، فعروف أن جريدة الأخبار تميل في معالجتها إلى
الموضوعات الشعبية وخفيفة الظل، وأن جريدة الجمهورية، تميل إلى
المضامين الخدمية، مما كان يتوقع معه مزيداً من الاهتمام من جانب

الصحيفتين بموضوع الهجرة ، على العكس من جريدة الأهرام التي تميل إلى المحافظة والاعتزان النسبي في المعالجة والنقل على لسان المستورلين. وعندنا تبرز هذه النتيجة على ضوء تزايد أعداد صفحات جريدة الأهرام بالمقارنة بالجرائد الأخرى من ناحية ، وورود غالبية المواد المرتبطة بالهجرة على لسان مستورلين كما سنوضح فيما بعد من ناحية أخرى .

وعلى مستوى المقارنة بين الأعوام الثلاثة، نجد أن عام ١٩٧٥ ، كان أكثر الأعوام تناولا من جانب الجرائد الثلاث لموضوع الهجرة ، ويوضح الجدول التالي هذه الحقيقة .

جدول رقم (٢)

(مقارنة بين معدل تكرار موضوع الهجرة خلال الأعوام الثلاثة)

الجريدة								السنة
المجموع		الجمهورية		الأخبار		الأهرام		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
١٠١	٣٧,٩٧	١٩٠	٤٢,٢٢	٤٥	٥٠	٣٧	٢٨,٢٢	١٩٧٥
٧٩	٢٩,٧٠	١٤	٣١,١١	١٨	٢٠	٤٧	٣٥,٨٨	١٩٨٠
٨٦	٣٢,٣٣	١٢	٢٦,٦٧	٢٧	٣٠	٤٧	٣٥,٨٨	١٩٨٥
٢٦٦	% ١٠٠	٤٥	% ١٠٠	٩٠	% ١٠٠	١٣١	% ١٠٠	المجموع

وتكشف بيانات الجدول ، أن معدل تكرار المواد المرتبطة بالهجرة خلال عام ١٩٧٥ ، بلغ (١٠١) تكراراً على صفحات الصحف الثلاث بنسبة (٣٧,٩٧ %) من إجمالي تكرار ظهور هذه المواد خلال الأعوام الثلاثة والبالغ (٢٦٦) تكراراً ، ويأتى بعد ذلك عام ١٩٨٥ بنسبة (٣٢,٣٣ %) ، ثم عام ١٩٨٠ بنسبة (٢٩,٧٠ %) .

وتبدو هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير على ضوء السمات التي تحكم أسلوب المعالجة الصحفية للجرائد الثلاث في المجتمع المصري، حيث يغلب على هذه المعالجة سمة الافتعال والموسمية في معالجة القضايا والمشكلات المختلفة في المجتمع. ففي عام ١٩٧٥، كانت الدعوة على أشدها للانفتاح والهجرة ونيل الماضي والتخلص من عهد الانغلاق على حد تعبير هذه الصحف في تلك الفترة، وتصاعدت تصريحات المسئولين حول فتح الباب على مصرعيه لمن يريد أن يهاجر أو يعمل بالخارج. وكانت العلاقات مع الدول العربية وثيقة وقوية بعد التضامن العربي الرائع الذي تجلى في معارك أكتوبر، والحظر البترولي... الخ. ومن هنا تزايد الاهتمام الدسبي للصحف الثلاث بموضوع الهجرة والترويج له على صفحاتها.

وفي عام ١٨٩٠. وعلى الرغم من اتساع نطاق تيار الهجرة، وتزايد حدة المشكلات المجتمعية المترتبة عليها، بما كان يستوجب معه ضرورة الاهتمام بهذه القضية، إلا أن إهمالها كما انعكس على صفحات الصحف الثلاثة. كان يعود -- في رأينا -- إلى تردى العلاقات المصرية العربية وطرد مصر من جامعة الدول العربية بعد توقيع اتفاقية الصلح مع إسرائيل ولما كانت الصحف الثلاث ترتبط في معالجاتها الصحفية للقضايا المختلفة بالسياسة العليا للدولة، فقد كان ثمة مخاوف دائمة من جانب المسئولين من إجراءات انتقامية من جانب الدول العربية تمتد لتشمل طرد العمالة المصرية بالدول العربية. ومن هنا تجاهلت الصحف الثلاثة إثارة أو تناول القضية، حتى أن جريدة مثل الأخبار، لم تتجاوز عدد تكرار ظهور المواد المرتبطة بالهجرة على صفحاتها خلال ثلاثة شهور في عام ١٩٨٠ عن (١٨) تكراراً جاء غالبيتها في شكل إعلانات لطلب وظائف بالدول العربية.

وفي عام ١٩٨٥ ، تزايد الاهتمام النسبي مرة أخرى ، فقد تزايدت المخاوف من عودة إجبارية العمالة المصرية من الخارج بعد انهيار أسعار النفط ، واتجاه الدول النفطية للشخص من جانب كبير من العمالة لديها وبالذات غير الماهرة ، وقيام ليبيا بقرار سياسي بطرد ما يقرب من ١٠٠ ألف عامل مصري دفعة واحدة ، وتزايد تهديدات المستولين نحو مزيد من الرعاية للمصريين العاملين بالخارج وعقد مؤتمر سنوي لهم لمناقشة مشكلاتهم ، والتدخل بمقدار اتفاقيات مع الدول الأخرى لفتح أسواق عمالة جديدة أمام المصريين إلخ . وقد عكست الصحف الثلاث هذا المناخ وإن كان حجم اهتمامها النسبي بالقضية عموماً ، ظل دون مستوى عام ١٩٧٥ ، أو درجة الأهمية المجتمعية للقضية بمسغة عامة .

٣ - مكان النشر :

إذا كان معدل طرح المواد المرتبطة بالهجرة على صفحات الجريدة يعكس قدر الأهمية التي توليها الجريدة للموضوع ، فإن مكان نشر هذه المواد على الصفحات المختلفة للجريدة ، وكذلك الموقع على كل صفحة يلقي لنا مزيداً من الضوء على مدى الأهمية التي توليها الجريدة للمواد المرتبطة بالهجرة . ومع عدم توافر أبحاث ميدانية للتثبت من مدى الأهمية النسبية للصفحات المختلفة للجريدة أو الموقع على هذه الصفحات من حيث درجة التمرض ، إلا ثمة إجماع بين خبراء الإخراج الصحفي ، على أن الصفحة الأولى ثم الخلفية تعد من الصفحات المهمة في الجريدة التي تحظى موادها بأعلى معدلات التمرض بالمقارنة بالصفحات الأخرى الداخلية.

وإذا ما حاولنا تقسيم صفحات الجريدة إلى ستة أقسام وترتيب هذه الأقسام وفقاً لأهمية موقعها ، فإننا نجد الأقسام التالية ، أعلى أهمية ،

أعلى يدارة ، قلب الصفحة ، أسفل يمين ، قبل الصفحة أسفل يسار .

وقد لوحظ بصفة عامة ، تركيز إثارة المواد المرتبطة بالهجرة على الصفحات الداخلية للجرائد الثلاث . وكان يندر ظهورها على الصفحات الأولى أو الخلفية . ويوضح الجدول التالي هذه الحقيقة :

جدول رقم (٣)

(توزيع مواد الهجرة على الصفحات المختلفة للجرائد الثلاث)

الجريدة							
الصفحة		الأهرام		الأخبار		الجمهورية	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٨	٦٠١٤	١٠	٩١٠١٠	١٢	٢٦٠٦٧	٣٠	١١٠٢٨
١١٤	٨٧٠٠٢	٦٨	٧٥٠٥٦	٢٣	٧٤٠٢٣	٢١٥	٨٠٠٨٢
٩	٦٠٨٧	١٢	١٣٠٢٣	—	—	٢١	٧٠٨٩
٤٣١	١٠٠	٩٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٢٦٦	١٠٠

وكما هو واضح من بيانات الجدول. ظهرت مواد الهجرة على الصفحات الداخلية (٢١٥) مرة بنسبة (٨٠.٠٨٢ %) من إجمالي عدد مرات طرح مواد الهجرة ، بينما لم يتجاوز عدة مرات ظهورها على الصفحة الأولى أو الخلفية (٣٠) و (٢١) مرة بنسبة (١١.٠٢٨ %) و (٧.٠٨٩ %) على الترتيب على الرغم من أهمية كما أوضحنا من حيث درجة التعرض للمواد المثارة عليهما مما يعكس ما سبق أن أشرنا إليه من انخفاض درجة اهتمام الصحف الثلاثة بالقضية موضوع البحث .

وعلى مستوى المقارنة بين الجرائد الثلاث ، نجد أن جريدة الجمهورية
تولى أهمية نسبية بالمقارنة بجريدتي الاخبار والأهرام من حيث إثارة
مواد الهجرة على الصفحات الأولى ، ويعود ذلك في المقام الأول إلى سياسة
إخراج الجريدة ، والتي تركز أساساً على إبراز المواد الخدمية والتي
تحظى بالقبول والأهمية لدى الجمهور بالمقارنة مثلاً بجريدة الأهرام التي
تميل إلى المحافظة والإتزان النسبي في العرض على أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام
هي أن تدنى معالجة الصحف الثلاث لموضوع الهجرة عام ١٩٨٠ ، والذي
سبق أن أشرنا إليه ، قد انعكس أيضاً في توزيع مواد الهجرة على صفحاتها
المختلفة خلال هذا العام حيث لم يتجاوز عدد مرات ظهور هذه المواد على
الصفحات الأولى للصحف الثلاث عن (٤) مرات بنسبة (٠.٥٪) من إجمالي
مواد الهجرة التي أثيرت خلال هذا العام ، في حين أن عدد مرات الظهور
هذه على الصفحات الأولى قد ارتفعت إلى (١٧) مرة خلال عام ١٩٧٥
بنسبة (١٦.٨٣٪) وإلى (١٩) مرة خلال عام ١٩٨٥ بنسبة (٢٢.٠٩٪) مما يؤكد تباين درجة اهتمام الصحف اليومية بقضية الهجرة على إمتداد
فترة التحليل ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ، وأن هذا الإهتمام قد ارتبط أساساً
بالمناخ السياسي العام ، والرؤية الرسمية للدولة ودرجة اهتمامها بالقضية
عبر فترة التحليل .

فإذا انتقلنا إلى توزيع مواد الهجرة على المواقع المختلفة ، نجد أن معظم
هذه المواد توزع على المواقع المهمة في الصفحة ويوضح الجدول التالي
هذه الحقيقة :

جدول رقم (٤)

(توزيع مواد الهجرة من حيث الموقع على الصفحات المختلفة
للصحف الثلاث)

الجريدة								الموقع
الاهرام		الاخبار		الجمهورية		المجموع		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
١٢	٩,١٦	١٠	١١,١٢	٢	٤,٢٤٤	٢٤	٩,٥٢	أعلى يمين
٤٠	٣٠,٥٢	١٦	١٧,٧٧	٧	١٥,٥٥	٦٣	٢٣,٦٨	أعلى يسار
٢٤	١٨,٣٢	١٣	١٤,٢٤٤	١٠	٢٢,٢٣	٤٧	١٧,٦٨	قلب الصفحة
٢٢	١٦,٧٩	٢٣	٢٥,٥٥	١١	٢٤,٢٤٤	٥٦	٢١,٠٦	أسفل يمين
١١	٨,٣٩	١٤	١٥,٥٦	٥	١١,١٢	٣٠	١١,٢٨	ذيل الصفحة
٨	٦,١١	١٠	١١,١٢	٥	١١,١١	٢٣	٨,٦٤	أسفل يسار
٨	٦,١٢	٢	٢,٢٢	٥	١١,١١	١٥	٥,٦٤	صدر الصفحة
٦	٤,٥٨	٢	٢,٢٢	—	—	٨	٣,٠٥	صفحة كاملة
١٣١	% ١٠٠	٩٠	% ١٠٠	٤٥	% ١٠٠	٢٦٦	% ١٠	المجموع

وكما هو واضح من بيانات الجدول ، كان هناك (٢٣,٦٨ %) ،
(٢١,٠٦ %) و (١٧,٦٨ %) من المواد المتعلقة بالهجرة موضع البحث
تقع في مناطق أعلى يسار وأسفل يمين وقلب الصفحة على الترتيب .
فإذا أضيف إلى ذلك ما يزيد عن (٨ %) من هذه المواد تقع في صدر
الصفحة أو على صفحة كاملة لا نضع لنا درجة تركيز المواد المتعلقة
بالهجرة في المواقع المهمة على الصفحات ، في حين لم تتجاوز نسبة إثارة مواد

الهجرة في ذيل الصفحة عن (١١٢٨/١) من إجمالى المواد المتعلقة بالهجرة على امتداد فترة التحليل بالصحف الثلاث .

ولدينا أن احتلال معظم المواد المتعلقة بالهجرة للواقع المهمة للصفحة بالجرائد الثلاث ، لا يشير إلى توجهات معينة من جانب هذه الجرائد تجاه موضوعات الهجرة ، أو حرصا منها على إبراز هذه الموضوعات ، بقدر ما يشير إلى موسمية طرح قضية الهجرة ، وارتباط غالبية موادها بالمصادر الرسمية سواء فى شكل تصريحات من جانب المسئولين بالدولة أو فى شكل إعلانات عن وظائف خالية ، وسواء كان الأمر تصريحاً لمسئول أو إعلاناً من قبل هيئة رسمية ، فإنه وفقاً لسياسة إخراج هذه الصحف ، فإن المادة الصحفية هنا تحظى بأهمية خاصة بصرف النظر عن طبيعة هذه المادة أو مدى حاجة الجمهور إليها .

وعلى مستوى المقارنة بين الجرائد الثلاث من حيث درجة عناية كل جريدة بمواد الهجرة وتوزيعها على المواقع المختلفة لصفحاتها، نود أن جريدة الأهرام تأتى فى المرتبة الأولى بالمقارنة بجريدتى الأخبار والجمهورية على الترتيب . فعلى امتداد عينة التحليل خصصت ست صفحات كاملة لتغطية موضوع الهجرة ، مبعثت إلى صفحتين بجريدتى الأخبار ، بينما لم تخصص جريدة الجمهورية أية صفحات كاملة للموضوع خلال فترة التحليل ، كما ارتفعت نسبة توزيع مواد الهجرة بمنطقة أعلى يسار - وهي من المناطق المهمة - بجريدة الأهرام إلى (٥٣ ر ٣ /) . فى حين أنها لم تتجاوز (١٧٧ ر ١٧ /) و (١٥٥ ر ١٥ /) بجريدتى الأخبار والجمهورية على الترتيب . وهو أمر يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه من أنه جريدة الأهرام ، كانت أكثر اهتماماً من حيث معدل تكرار ظهور المواد المرتبطة بالهجرة من جريدتى الأخبار والجمهورية ، وانعكس هذا

الاهتمام أيضا في عناية الجريدة بتوزيع مواد الهجرة على المرافق المهمة على صفحاتها بالمقارنة بالصحف الأخرى .

٣ - وسائل الإبراز المصاحبة :

إذا كان معدل التكرار ، ومكان النشر سواء من حيث نوع الصفحة أو الموقع عليها من العناصر المهمة في الكشف عن حجم اهتمام الجرائد بمضامين معينة ، فإن وسائل الإبراز المصاحبة لنشر هذه المضامين ، تعد عنصرا آخر لا يقل أهمية في جذب نظر القارىء وإثارة اهتمامه . . . ونتابع هنا محاولة التعرف على الأهمية النسبية التي توليها الجرائد الثلاث للموضوعات الخاصة بالهجرة ، وذلك بالاستعانة بوسيلة مهمة من وسائل الإبراز وهى العناوين المصاحبة لموضوعات الهجرة .

وتظهر نتائج تحليل فئة العناوين ، ندرة ظهور موضوعات الهجرة على صفحات الجرائد الثلاث وهى تحمل عنوانا دافعا ، ويقتصد به العنوان الذى تحمله الجريدة فى رأس صفحاتها الأولى ، بينما تظهر غالبية الموضوعات وهى تحمل عنوانا ممتدا ، وهو العنوان الذى يقع على أكثر من عمود بالصفحة . ويوضح الجدول رقم (٥) نسبة توزيع أشكال العناوين المختلفة المستخدمة فى تحرير مواد الهجرة بالصحب الثلاث :

جدول رقم (٥)

(توزيع أشكال العناوين على الموضوعات الخاصة بالهجرة في الجرائد الثلاث)

الجريدة								العناوين
المجموع		الجمهورية		الأخبار		الأهرام		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
٣	١.١٣	١	٢.٢٣	١	١.١١	١	٠.٧٦	ما نشيت
٢٢	٨.٢٧	—	—	٥	٥.٥٥	١٧	١٢.٩٨	رئيسي
١٧٩	٦٧.٢٩	٢٣	٧٣.٣٣	٥٥	٦١.١٢	٩١	٦٩.٤٧	متد
٦٢	٢٣.٣١	١١	٢٤.١٤	٢٩	٣٢.٢٢	٢٢	١٦.٧٩	عادي
٢٦٦	% ١٠٠	٤٥	% ١٠٠	٩٠	% ١٠٠	١٣١	% ١٠٠	المجموع

ويظهر من بيانات الجدول، أن العنوان «الممتد» قد حصل على أعلى نسبة من إجمالي العناوين المصاحبة لموضوعات الهجرة (٦٧.٢٩٪) وبلي ذلك العنوان «العادي» بنسبة (٢٣.٣٢٪) في حين لم تتجاوز نسبة ظهور العنوان «المانشيت» أو «الرئيسي» وهو الذي يتصدر الصفحة عن (١.١٣٪)، (٨.٢٧٪) على الترتيب. فإذا أضفنا نسبة العنوان «الممتد» إلى نسبة العنوان «العادي» يتضح لنا إلى أي حد لائق موضوعات الهجرة موضع البحث أهمية خاصة من حيث درجة الإبراز على صفحات الجرائد الثلاث، حيث تصبح نسبتها معا (٩٠.٦٠٪).

وبلاحظ من البيانات التفصيلية، اختفاء استخدام العنوان «المانشيت» في إخراج موضوعات الهجرة على صفحات الجرائد الثلاث

عام ١٩٨٠ ، كما تضاعف إلى حد كبير نسبة استخدام العنوان الرئيسي ، في هذا العام بالمقارنة بعامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ . وتركزت النسبة العظمى من العناوين في العنوان « الممتد » الذي صاحب أساساً المضامين المتعلقة بالإعلانات عن وظائف بالخارج ، وهو أمر يدعم صحة ما سبق أن أشرنا إليه من انخفاض درجة الاهتمام النسبي للجرائد الثلاث بموضوعات الهجرة خلال عام ١٩٨٠ بالمقارنة بعامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ،

كما يلاحظ الارتفاع النسبي لاستخدام العنوان « المانشيت » ، أو « الرئيسي » خلال عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ . وذلك نتيجة لتزايد اهتمام المسترلين بقضايا الهجرة والعاملين بالخارج خلال هذا العام ، بل وعقد مؤتمر سنوي لمناقشة مشكلاتهم ، وهو المؤتمر الذي كان يحضره كبار رجال الدولة ، ويلقى فيه رئيس الجمهورية خطاباً كان يتصدر مع ردود الوزراء المختصين على أسئلة ومداولات أعضاء المؤتمر صفحات الجرائد الثلاث .

فإذا انتقلنا إلى أشكال الإبراز الأخرى مثل الصور والإطارات والبراز ، نلاحظ الارتفاع النسبي لاستخدام هذه الأساليب في إبراز موضوعات الهجرة ، حيث وصل عدد تكرارات ظهورها مصاحبة لهذه الموضوعات (١٢٨) تكراراً بنسبة (١٢/٤٨٪) من إجمال تكرارات ظهور موضوعات الهجرة والبالغ عددها (٢٦٦) تكراراً وتبدو مثل هذه النتيجة منطقية على ضوء ما سبق أن أشرنا إليه من أن غالبية موضوعات الهجرة تركزت أساساً ، أما في صورة مضامين إعلانية عن وظائف أو فرص عمل بالخارج ، وهي مضامين عادة ما تصاحب ببراز وإطارات لإبرازها أو تمييزها على المواد التحريرية المجاورة ، أو في صورة مضامين واردة من مصادر رسمية تتطلب وفقاً لسياسة الإخراج الجرائد موضع التحليل درجة إبراز تتمثل في نشر صور المسئولين أو وضع إطارات حولها .

وتظل الملاحظة التي سبق أن أشرنا إليها فيما يتعلق بقياس استخدام
ال عناوين المصاحبة لمواد الهجرة عبر سنوات التحليل المختلفة قائمة فيها
يتعلق باستخدام البراوز والإطارات والصور ، حيث كان عام ١٩٨٠
هو أقل سنوات التحليل استخداما من جانب الجرائد الثلاث لهذه الوسائل
في إبراز مواد وموضوعات الهجرة المثارة على صفحات الجرائد الثلاث
خلال هذا العام بالمقارنة بعامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ على الترتيب ، مما يضيف
تدعيمها آخر للبيانات التي تشير إلى الانخفاض النسبي لدرجة اهتمام
الصحف موضع البحث بقضية الهجرة خلال عام ١٩٨٠ بالمقارنة بعامي
١٩٧٥ ، ١٩٨٥ .

ثانيا : أسلوب المعالجة الصحفية لقضية الهجرة :

إذا كانت فئات حجم التكرار ، مكان النشر ، ووسائل الإبراز
المستخدمة من عناوين وصور وبراوز وإطارات تلعب دوراً في الكشف
عن درجة الأهمية التي توليها الجرائد للمضامين الصحفية المختلفة ، فإن
أسلوب المعالجة الصحفية لهذه المضامين ، وبالتحديد فيما يتعلق بقوالب
التحرير المستخدمة ، ومصدر إنتاج المواد الصحفية ، تعد عنصراً مهماً
للمحلل الصحفي لارتباطها بقدرة هذه المضامين على التأثير^(١) . فلكل
قالب من قوالب التحرير خصائص وقدرات تختلف عن الأنماط
والقوالب الأخرى ، فالخبر الصحفي الذي يروي الواقعة أو الحادثة الجارية
يختلف في قدرته التأثيرية عن المقال الصحفي الذي يتناول فكرة أو قضية
من القضايا بالشرح والتحليل أو التعليق وإبداء الرأي . كذلك يختلف

(١) من المؤكد أننا في حاجة إلى أبحاث ميدانية توضح أي القوالب
الصحفية أكثر تأثيراً أو إقبالا من جانب الجمهور من القوالب الأخرى ، حيث
مازلنا نعتمد حتى الآن في ذلك على تكهّنات وتوقعات تتطابق بالتأصيل البحثي
الميداني .

الحديث الصحفي ، وهو الحوار الذي يجريه المحرر مع شخصية من الشخصيات أو جماعة من الجماعات عن التحقيق الصحفي الذي يطرح قضية من القضايا ويتناولها بالبحث والتقصي مع كافة العناصر أطراف هذه القضية . ويختلف كل ذلك عن القصص أو الأمثال والصور والرسائل الصحفية التي تتزايد استخدامها في الصحف المصرية كأحد قوالب التحرير الصحفي التي تنقل الأحداث والمعلومات والآراء والتوجيهات والتفسيرات ... الخ .

كذلك ، فإن مصدر إنتاج المواد الصحفية له علاقة أيضا بفاعلية تأثير المادة المنشورة ، حيث تشير الأبحاث الإعلامية في هذا الجانب إلى أنه كلما كان المصدر أكثر اطلاعا ، وعلى دراية بالموضوع ، ويتمتع بالهيبة والنفوذ والسمعة الطيبة لدى الجماهير ، كانت قدراته التأثيرية عالية والعكس يصبح صحيحا في هذه الحالة أيضا . كما أن معرفة هوية المصدر ، وتحديد انتماءاته يتيح للمحلل الصحفي فهم توجهات المادة ووظيفتها الإعلامية .

(١) قوالب التحرير المستخدمة :

وقد كشفت نتائج تحليل فئة قوالب التحرير المستخدمة في إثارة المضامين المرتبطة بالهجرة عن سيادة نمط الإعلان الصحفي والخبر الصحفي^(١) . وبلى ذلك المقال الصحفي والتحقيق الصحفي ، والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية ، بينما يتضاءل إلى حد كبير ورود مواد الهجرة في شكل أحاديث أو قصص وندوات ويوضح الجدول التالي هذه الحقيقة :

(١) قد يثار بعض التحفظات على تصنيف الإعلان الصحفي ضمن قوالب التحرير الصحفي ، على أساس أن الإعلان فن قائم بذاته ، يمكن أن يتضمن خبرا ، أو مقالا ، أو حتى تحقيقا . . الخ وقد ملنا إلى ذلك نظرا لورود جانب كبير من مواد الهجرة على صفحات الصحف الثلاث ، في شكل إعلانات عن وظائف أو فرص عمل بالخارج ، كان من المهم رصدها وتمييزها عن القوالب الأخرى ، ومع ذلك يمكن اعتبار غالبية أن لم يكن كل المضامين التي يتم رصدها ، أخبارا صحفية تحمل معلومات جديدة إلى القارئ حول فرص عمل مغربية بالخارج .

جدول رقم (٦)

(القوالب الصحفية المستخدمة في تحرير مواد الهجرة بالجرائد الثلاث)

الجريدة								أنماط التحرير
المجموع		الجمهورية		الأخبار		الأهرام		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
٣٧٩٧	١٠١	٢٦٦٧	١٢	٥٤٢٤٤	٤٩	٣٠٢٥٣	٤٠	إعلان
٢٥٢٩٤	٦٩	٤٦٢٦٧	٢١	٢٤٢٤٤	٢٢	١٩٢٨٥	٢٦	خبر
٦٢٧٦	١٨	٢٢٢٢	١	٣٢٣٣	٣	١٠٢٦٩	١٤	تحقيق
٢١٢٨١	٥٨	٤٢٤٤	٢	١٥٢٥٦	١٤	٣٢٢٠٦	٤٢	مقال
١٢٥١	٤	٦٢٦٧	٣	—	—	٠٢٧٦	١	حديث
٠٢٣٧	١	٢٢٢٢	١	—	—	—	—	قصص وأمثال
٥٢٦٤	١٥	١١٢١١	٥	٢٢٢٣	٢	٦٢١١	٨	مؤتمرات رسائل تعليقات
% ١٠٠	٢٦٦	% ١٠٠	٤٥	% ١٠٠	٩٠	% ١٠٠	١٣١	المجموع

وكما هو واضح من بيانات الجدول، حظى فن الإعلان الصحفي : (١٠١) تكراراً بنسبة (٣٧٩٧٪) من إجمالي تكرارات القوالب الصحفية المستخدمة في تحرير مواد الهجرة والبالغ عددها (٢٦٦) تكراراً. وبلى ذلك في الأهمية قالب الخبر الصحفي (٦٩) تكراراً بنسبة (٢٥٢٩٤٪).

وفي المرتبة الثالثة يأتي المقال الصحفي (٥٨) تكراراً بنسبة (٢١٨١٪) ثم التحقيق الصحفي بنسبة تصل (٦٧٦٪) ، ثم المؤتمرات والرسائل والتعليقات بنسبة (٥٦٤٪) في حين لم يتجاوز استخدام فن الحديث الصحفي أو القالب القصصي والأمثال الشعبية عن (١٥١٪) و (٣٧٪) على الترتيب .

وتشير هذه البيانات إلى طبيعة المواد المقدمة على صفحات الصحف الثلاث حول قضية الهجرة ودرجة وعي هذه الصحف بأبعاد هذه القضية فأولاً ، نجد أن الجانب الأكبر من المادة المقدمة يغلب عليها الطابع الخبري فلمديتنا (٩١ ر ٦٣٪) من إجمالي المواد المثارة حول الهجرة عبارة عن إعلانات وأخبار صحفية هدفها لا يتجاوز تقديم مجموعة من المعارف والمعلومات حول وظائف وفرص عمل بالخارج ، وتصريحات أو قرارات من جانب المسؤولين في أمر يتعلق بالهجرة أو المصريين العاملين بالخارج لتسهيل إجراءات السفر ، أو تنظيم إجراءات التعاقد ، والإعارات والتأمين على العاملين بالخارج ، والتحويلات .. إلخ . ولا نتوقع من مثل هذه المضامين الخبرية سوى تحقيق المعرفة ورفع درجة التطلع للسفر والترويج للفكرة بين الأفراد ، وهو ما نعتقد بأن للصحف الثلاث قد ساهمت في تحقيقه بنجاح كبير حتى بالمقارنة بالوسائل الإعلامية الأخرى كالراديو ، والتليفزيون ، حيث تلاحظ الإعتداد الشديد من جانب الأفراد على الصحف في المعرفة بتقلبات سوق العمل ، والفرص المتاحة للعمل بالخارج بل أن عدد غير قليل من الأفراد وبالذات من فئة الشباب لا يقبلون على الجرائد إلا من أجل البحث عن إعلان حول وظيفة أو فرصة عمل بالخارج .

وفي المقابل ، نجد إهمالاً واضحاً من جانب الجرائد الثلاث في التعامل

جمع موضوع الهجرة، باعتبار قضية لم أبعادها وتأثيراتها المجتمعية المتبانية التي تؤثر على مسيرة التنمية، وقد انعكس هذا الإهمال في ضآلة استخدام القوالب الصحفية الأخرى، كالمقال الصحفي والتحقيق الصحفي، والحديث. والمؤتمرات والرسائل والكاريكاتور... إلخ. وهي القوالب التي يمكن أن تقوم بمهام التفسير والتوجيه ومعالجة المشكلات، وهو أمر يكشف عن ضآلة الدور المتحقق الذي تقوم به الصحف موضوع البحث في معالجة القضايا والمشكلات التنموية في المجتمع وعلى رأسها قضية هجرة العمالة للخارج.

وعلى مستوى المقارنة بين الجرائد الثلاث، نجد أن جريدة الأهرام تحتل المركز الأول، من حيث تنوع استخدام قوالب التحرير المستخدمة في معالجة المواد المتعلقة بالهجرة، فالمقال الصحفي الذي يعرض بالرأى والتحليل للقضايا والمشكلات المجتمعية يحتل المرتبة الأولى بين أنماط التحرير الأخرى (٤٢) تكراراً بنسبة (٣٢.٠٦٪) من إجمالي تكرارات القوالب الصحفية المستخدمة على صفحات جريدة الأهرام لمعالجة قضية الهجرة والبالغ عددها (١٣١) تكراراً. ويأتي بعد ذلك في الترتيب الإعلان الصحفي (٣٠.٥٣٪) والخبر الصحفي (١٩.٨٥٪) والتحقيق الصحفي (١٠.٦٩٪) والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية بنسبة (٦.١١٪) واختفى تماماً استخدام قالب القصة والأمثال أو الكاريكاتور الصحفي، ولم يتجاوز استخدام قالب الحديث الصحفي عن (٧.٦٪)، من إجمالي القوالب المستخدمة، وواضح من هذه البيانات، التزايد النسبي لوظائف التفسير والتوجيه والتحليل التي تؤديها المواد المثارة حول الهجرة بجريدة الأهرام والتي تعكسها قوالب المقال والتحقيق الصحفي والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية وذلك بالمقارنة بجريدتي الأخبار والجمهورية.

ومن ناحية أخرى يحظى الإعلان الصحفي بالأهمية القصوى بجريدة الأخبار بنسبة (٤٤ر٥٤٪) من إجمالي القوالب المستخدمة لتحرير مواد الهجرة بهذه الجريدة، وهو أمر يفوق بكثير النسبة العامة لمجموع الجرائد الثلاث في استخدام هذا القالب والبالغة فقط (١٧ر٣٧٪) حيث يتزايد الإقبال على الإعلان بجريدة الأخبار عن الوظائف وفرص العمل بالخارج من جانب الجهات المعلنة بالمقارنة بالجرائد الأخرى ، ويأتى بعد ذلك الخبر الصحفي بنسبة تقارب النسبة العامة للجرائد الثلاث ، حيث تصل إلى (٤٤ر٣٤٪) ويأتى بعد ذلك استخدام بقية القوالب حيث لم يتجاوز نسبة استخدام المقال الصحفي عن (٥٦ر١٥٪) والتحقيق الصحفي عن (٣٣ر٣٪) والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية عن (٢٣ر٢٪) وتلاشى تماما استخدام قالب الحديث الصحفي ، أو قالب القصة والأمثال والكاريكاتور الصحفي .

وفي المقابل ، نجد أن جريدة الجمهورية تتميز بتفوق استخدام قالب الخبر الصحفي على بقية القوالب الأخرى في تغطية مواد الهجرة على صفحاتها ، حيث تصل نسبة استخدام هذا القالب إلى (٦٧ر٤٦٪) وتضاءلت إلى حد كبير استخدام بقية القوالب الصحفية الهامة بالجريدة حيث لم يتجاوز نسبة استخدام قالب المقال الصحفي مثلاً عن (٤٤ر٤٪) والتحقيق الصحفي عن (٢٢ر٢٪) من إجمالي القوالب المستخدمة، ومع ذلك نجد تميز نسبي بجريدة الجمهورية في استخدام قالب الحديث الصحفي والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية بالمقارنة بجريدتى الأهرام والأخبار ففي حين يتلاشى استخدام قالب الحديث الصحفي بجريدتى الأهرام والأخبار تقريباً ، نجد أن نسبة استخدام هذا القالب تصل بجريدة الجمهورية إلى (٦٧ر٦٪) . كما يرتفع نسبة استخدام المؤتمرات والرسائل

والتعليقات الصحفية بالجريدة ، حيث تصل إلى (١١٠١١ /) من إجمالي
القوالب المستخدمة بها ، وهو نسبة تفوق ما هو سائد بالجريدتين
الأخريتين .

ويشير كل ذلك ، إلى أنه على الرغم من التشابه العام في محتوى
وتوجهات المضامين الإعلامية التي تثيرها الجرائد الثلاث ، والذي تفرضه
تشابه الظروف الموضوعية التي تحكم ممارسات هذه الجرائد وبالذات
فيما يتعلق بأساليب تمويلها وإدارتها ، إلا أن ثمة تباين قائم بينها فيما يتعلق
بأساليب المعالجة الصحفية للمواد المثارة ، وفي الوظائف الإعلامية لهذه
المواد تفرضه خصوصية سياسات التحرير والإخراج لكل جريدة
ورؤية وتوجهات العاملين بكل منها للقضايا والمشكلات المجتمعية ، ومدى
فهمهم لوظيفته الصحفية في المجتمع بصفة عامة .

ولقد كان طبيعة الظروف والمراحل التي مرت بها قضية الهجرة تأثيرات
واضحة على أسلوب المعالجة الصحفية للجرائد الثلاث لموضوعات الهجرة
ففي بداية فترة التحليل (١٩٧٥) كانت الحاجة ماسة للترويج . لفكرة
السفر والدعوة لها ، ونشر المعرفة حولها بين الأفراد ولم يكن ثمة
مشاكل أو آثار سلبية قد ظهرت بعدلها في المجتمع ، ومن هنا نجد تزايد
الكثافة النسبية للإعلانات على صفحات الصحف الثلاث (٤٩ ر ٥١ /)
من إجمالي قوالب التحرير المستخدمة خلال هذا العام ، وبلى ذلك الخبر
الصحفي بنسبة (٢٠ ر ٧٩ /) ثم المقال الصحفي الذي يدعو إلى فتح الباب
على مصرعيه ، وإزالة العقبات أمام هجرة المصريين للخارج كحل ومخرج
من الأزمة الاقتصادية وتدعيا لسياسة الإنفتاح والحرية التي أعلن عنها
نظام الحكم آنذاك بنسبة (١٤ ر ٨٥ /) وتلاشت تماما بقية القوالب
للصحفية الأخرى ، وظل الحال تقريبا كما هو خلال عام ١٩٨٠ من سيادة

قوالب الإعلان والخبر الصحفي ، ولا نجد مبرراً واضحاً خلال عام ١٩٨٠ لتجاهل الجرائد الثلاث معالجة قضية الهجرة في قوالب صحفية تحمل الآراء والتحليلات لأجوانب المختلفة لهذه القضية رغم اشتداد تيار الهجرة ووضوح خطورة القضية بعامه على المجتمع خلال هذا العام .

وفي عام ١٩٨٥ ، بدأت حدة تيار الهجرة الخارجية في الإنكسار وعلى ذلك . انخفض قالب الإعلان خلال هذا العام إلى (٢٧٩٠ / ١) من إجمالي القوالب المستخدمة واحتل بذلك المرتبة الثانية بعد الخبر الصحفي الذي حظى بـ (٣٩٥٣ / ١) نتيجة لتزايد تصريحات المسؤولين حول توقع عودة العمالة المصرية ، والحاجة إلى فتح أسواق عمل جديدة بالخارج ، وعقد إتفاقيات عمالة مع الدول المستقبلية للعمالة المصرية ، وحل مشا كل المصريين بالخارج . إلخ . كما لوحظ التزايد النسبي في استخدام قالب المقال الصحفي (١٧٤٤ / ١) وكذا المؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية (٨١٤ / ١) نتيجة لبدء طرح الموضوع كقضية على ما يبدو ، بعد المخاوف التي ترددت من احتمالات عودة إجبارية للعمالة المصرية بعد انخفاض أسعار النفط وبدء الدول المستقبلية للعمالة المصرية في الاستغناء عن جانب منها وبالذات العمالة غير الماهرة ، واتخاذ ليبيا لقرار طرد ما يقرب من ١٠٠ ألف عامل مصري دفعة واحدة ، وهو أمر يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه من إتجاه الصحف موضع البحث إلى معالجة القضايا والمشكلات المجتمعية بصورة موسمية ومفتعلة إلى حد كبير ، تميلها الظروف المتغيرة بدلاً من أن تسير على خطة إعلامية واضحة وثابتة تمكنها من التصدي بفاعلية لهذه المشكلات والمساعدة في إيجاد الحلول لها ومعالجة الآثار والنتائج السلبية أو الضارة المترتبة عليها .

(ب) منتج المواد المتعلقة بالهجرة:

من المفيد للمحلل الصحفي أن يكشف عن مصدر إنتاج المواد الصحفية التي يسمى إلى تحليلها وذلك بهدف التعرف من ناحية على قدراته التأثيرية وما يحظى به من ثقة لدى الجماهير ، ومن ناحية أخرى للكشف عن توجهات هذه المواد وقيمتها الحقيقية أو مدى تعبيرها عن مصالح معينة . ونقصد بمصدر إنتاج المواد الصحفية . الشخص أو الجهة التي انبثقت عنها المادة المقدمة . وفي هذه الإطار يمكن تحديد أربعة مصادر من المتوقع أن تساهم في تشكيل المادة الصحفية المتعلقة بالهجرة وهم : المسئولون ، صحفي يعمل بالجريدة ، كاتب متخصص ، كاتب غير متخصص ، ويكون المصدر مسئولاً إذا صدرت المادة على لسان مسئول سواء في شكل تصريحات أو أحاديث أو لقاءات صحفية أو إذا نقلت على لسان أحد العاملين بالأجهزة والمؤسسات الحكومية أو إذا تضمنت المادة الحديث عما يجري من وقائع وأحداث داخل إحدى المؤسسات والهيئات الحكومية .

ويكون الصحفي الذي يعمل بالجريدة منتجاً للمادة ، عندما تأتي هذه المادة على لسانه سواء في شكل مقالات أو تعليقات أو ما يبدئه من آراء ومواقف . وفي حالة المواد التي تجمع فيها المسادة بين المصدر المسئول والمصدر الصحفي . كما قد تكون في التحقيقات أو الأحاديث الصحفية أو غيرها ، فإن المادة تصنف تحت بند مصدر صحفي يعمل بالجريدة .

أما المصدران الثالث والرابع ، فيقصد بهما أن تأتي المادة على لسان كاتب متخصص أو غير متخصص ويكشف عن تخصص الكاتب من خلال التعرف على هويته ونوع المهنة أو الوظيفة التي يشغلها وعلاقة ذلك بالموضوع الذي يكتب فيه . ويصبح الكاتب غير متخصص في الحالات

التي يبتعد فيها موضوع المادة عن المهنة أو الوظيفة التي يشغلها ، كما قد تكون في حالات رسائل بريد القراء أو التعليقات أو الشكاوى .. الخ .

ويلاحظ أن التحليل هنا لم يحاول التمييز بين المستويات المختلفة للمصادر الأربعة ، حيث لم نحاول مثلاً تقسيم المسؤولين إلى مستويات وظيفية مختلفة ، وكذلك الصحفيون والكتاب . فقد أردنا فقط تليس الاتجاهات العامة وإمكانية تطوير استخدام هذه الفئة من فئات التحليل غير المبروق إستخدامها مستقبلاً وذلك بصورة تتيح تحديد هوية منتج المادة الإعلامية بطريقة أكثر عمقا وتركيزاً . ويوضح الجدول رقم (٧) البيانات الخاصة بهذه الفئة :

جدول رقم (٧)

(منتج المواد المتعلقة بالهجرة بالحراند الثلاث)

الجريدة								فتح المادة
المجموع		الجمهورية		الأخبار		٢١ هرام		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
١٢٧	٤٧,٧٤	١٧	٣٧,٧٨	٥٨	٦٤,٤٤	٥٢	٣٩,٧٠	مستولون
٩٥	٣٥,٧١	٢١	٤٦,٦٧	٣١	٣٤,٤٥	٤٣	٣٢,٨٢	صحفي بالجريدة
٣١	١١,٦٩	١	٢,٢٢	—	—	٣٠	٢٢,٩٠	كاتب متخصص
١٣	٤,٨٩	٦	١٣,٣٣	١	١,١١	٦	٤,٥٨	كاتب غير متخصص
٢٦٦	% ١٠٠	٤٥	% ١٠٠	٩٠	% ١٠٠	١٣١	% ١٠٠	المجموع

وتكشف بيانات الجدول د عن ورود غالبية المواد المتعلقة بالهجرة على أساس المسؤولين ، حيث وصلت إلى (١٢٧) تكراراً بنسبة (٤٧٧٪) ، وقد تمثل ذلك وبنسبة كبيرة في الإعلانات التي كانت تنشرها السفارات والجهات المختلفة حول وظائف وفرص عمل بالخارج والتي صنفت على أساس أنها مواد منتجة من قبل جهات رسمية ولم يكن للصحف أو العاملين بها أي دور فيها سوى النشر على صفحات الجرائد موضع البحث . ويأتى بعد ذلك وفي مرتبة تالية الصحفيون العاملون بالصحف بنسبة (٣٥٧١٪) من إجمالى المصادر التي ساهمت في إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة . وقد تمثل ذلك في المقالات والأخبار والتعليقات التي كانوا ينشرونها حول الجوانب المختلفة لموضوع الهجرة .

وكان الكتاب المتخصصين كخبراء وزارة القوى العاملة ، والتنظيم والإدارة ، وأساتذة الجامعات وكبار الكتاب هم المصدر الثالث من حيث الأهمية في إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة بنسبة تصل إلى (١١٦٩٪) من إجمالى المصادر وتحدد كتاباتهم أساساً في المقالات التي كانوا ينشرونها وتتصل بالجوانب المختلفة لقضية الهجرة . ويأتى بعد ذلك في المرتبة الأخيرة الكتاب غير المتخصصين بنسبة لم تتجاوز (٤٨٩٪) وكان معظمهم من أصحاب الرسائل الصحفية وبالذات في أبواب بريد وكتاب المقالات من غير ذوى التخصص في الموضوع المطروح .

ومع أن المدقق في البيانات يلاحظ إستمرارية تميز مصدر المسؤولين ، باعتباره أهم المصادر في إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة بالجرائد الثلاث ، إلا أن ثمة أوجه للتباين بين الصحف الثلاث جديدة بالإشارة . فمن ناحية نلاحظ ارتفاع نسبة اشتراك الكتاب المتخصصين في إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة بجريدة الأهرام بنسبة تصل إلى

(٢٢٩٠٪) في حين تلاحظ تماما هذا المصدر بجريدة الأخبار ، ولم يتجاوز بجريدة الجمهورية (٢٢٢٪) من إجمالى المصادر بهذه الجريدة ، وهو أمر يفهم على ضوء يميز جريدة الأهرام بوصفها جريدة تميل إلى المحافظة وأكثر اهتماما بالرأى الذى تستمده عادة من نخبة من المتخصصين فى شتى مجالات العلم والمعرفة ، ينظر إليهم دائما على أنهم صفوة رجالات الفكر فى مصر ، ومن ناحية أخرى يأتى المصدر الصحفى بجريدة الجمهورية ليعتدل المرتبة الأولى بدلا من مصدر المسئولين بنسبة تصل إلى (٤٦٧٪) كما يرتفع إلى حد كبير نسبة اعتماد جريدة الجمهورية على الكتاب غير المتخصصين فى إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة بالمقارنة بجريدتى الأهرام والأخبار ، حيث تصل نسبة الاعتماد على هذا المصدر إلى (١٣٣٪) من إجمالى المصادر فيها ، فى حين لم تتجاوز هذه النسبة بجريدة الأهرام عن (٤٨٪) وجريدة الأخبار عن (١١١٪) ويمكن فهم هذا التباين بجريدة الجمهورية على ضوء قلة الميل للإعلان بجريدة الجمهورية عن فرص العمل بالخارج ، ومن هنا انخفضت نسبة المصدر المسئول بالجريدة إلى (٣٧٧٪) بالمقارنة مثلا بتزايد الميل للإعلان عن هذه الفرص بجريدة الأخبار واثق رفعت نسبة مشاركة المصدر المسئول فى إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة إلى (٦٤٤٪) من إجمالى المصادر بهذه الجريدة ، كما يؤدى الميل للتحرير الخدمى الذى تتميز به جريدة الجمهورية إلى الإفراد للكتابات والرسائل الصحفية التى يرسلها للجريدة أفراد من غير ذوى التخصص . ومن هنا ارتفعت نسبة مشاركة مصدر الكتاب غير المتخصصين بهذه الجريدة بالمقارنة بجريدتى الأهرام والأخبار .

ثالثا : الأفكار والتصورات المطروحة حول الهجرة :

استهدف العرض السابق لغشات حجم الاهتمام ، أسلوب المعالجة الصحفية ، منتج مواد الهجرة ، التعرف على كثافة طرح القضية موضع

البحث على صفحات الجرائد الثلاث ، وعلى طبيعة المواد المثارة حولها وكفائتها التأثيرية — ومن المفيد هنا — ولعله الهدف الاساسى من وراء هذا الفصل - التعرف على ماهية الافكار والتصورات المطروحة حول قضية الهجرة ، بهدف مقارنتها في موضع لاحق بما يوجد لدى الجمهور من افكار وتصورات حول ذات القضية وذلك في محاولة تهدف إلى اجابة على تساؤل البحث الرئيسى والذي يدور حول ماهية دور الإعلام في تشكيل معالم ظاهرة الهجرة للعمل في مصر .

وسوف نعتمد في التعرف على نوعية الافكار المثارة على صفحات الجرائد موضع البحث وتوجهات هذه الافكار على نتائج تحليل فترة الفكرة المعروضة ، الواردة في استمارة تحليل المضمون حول موضوع الهجرة .

أولاً : الافكار المعروضة خلال عام ١٩٧٥ :

حملت صفحات الجرائد موضع البحث خلال عام ١٩٧٥ — بداية فترة التحليل — الأنباء عن صدور قانون جديد يحكم أوضاع المصريين العاملين بالخارج . ويمنح تسهيلات كبيرة لهم ، ويزيل كافة العقبات التي تعترض سبيل الهجرة للعمل بالخارج . فقد قرر القانون حق المهاجر في العودة لوظيفته خلال سنة من استقالته . كما تضمن إعفاءات جمركية وتسهيلات في التحويلات مع السماح بالعمل بأى بلد دون الحاجة إلى تصريح أمن والاحتفاظ بالوظيفة والجنسية المصرية^(١) . كما حملت تصريحات رئيس الوزراء آنذاك والذي أكد خلالها بأن مصر تشجع الإغارة للخارج وأن تصدير العمالة أصبح هدفاً لسياسة الدولة^(٢) .

وفي هذا الإطار اتجهت المضامين الصحفية المثارة إلى الدعوة إلى

(١) جريدة الجمهورية فى ١٧/١/١٩٧٥ .

(٢) جريدة الجمهورية فى ٨/٩/١٩٧٥ .

الهجرة للعمل بالخارج والترويج للفكرة بين الأفراد والإيحاء بأنها أصبحت حلما يراود الكثيرين كوسيلة للإرتقاء والتخلص من متاعب الحياة المادية في مصر ، وتحت عنوان « أفتحوا الباب للعمل بالخارج » ، انتقدت جريدة الجمهورية قرار وزير التعليم بمنع التعاقدات الشخصية ، ودعت الوزير إلى إعادة النظر في قراره ، وتساءلت الصحيفة لماذا يفصل الموظف المعار إذا تأخر عن العودة للوطن ، ولماذا لا تمد مدة الإعارة لمن يطلبها في الخارج^(١) . وفي موضع آخر ، أكدت الجريدة ، أن مثل هذه القرارات تعد قيوداً على المصلحة العامة ومصلحة الأفراد ينبغي إزالته^(٢) . وتدعو جريدة « الأخبار » ، إلى تشجيع الهجرة والعناية بالمصريين العاملين بالخارج ، وحل مشكلاتهم ، وتقدم لإنشاء وزارة لرعايتهم يكون لها مندوب أو مكتب في كل دولة يتولى حل مشاكل العاملين بالخارج وتوفير فرص عمل أفضل لهم ، وبذلك تصبح مكاسب المصريين بالملايين^(٣) .

وظلت فكرة إنشاء وزارة للمصريين بالخارج تعرض وبالحاح على صفحات جريدة الأخبار وبالذات من خلال عمود « أنيس منصور » ، مواقف فقد عاد يؤكد على الفكرة في أكثر من مقالة له^(٤) . ويعرض لمبرراتها بقوله : « ليس عندنا تقاليد في الهجرة ، ليس عندنا تاريخ طويل وعادات ومغامرات وسجلات وسوف يزداد عدد المصريين في الخارج والمهاجرين والمغتربين ، وتتضاعف مشاكلهم ، ولذلك يجب الإهتمام بهم . . . ولا تزال هجرة المصريين للخارج تخضع للمصدفة أو تخضع للعلاقات

(١) جريدة الجمهورية في ١٨/٩/١٩٧٥ .

(٢) جريدة الجمهورية في ٢٠/٩/١٩٧٥ .

(٣) جريدة الأخبار في ٢٢/٤/١٩٧٥ ، وكذلك في ١٢/٥/١٩٧٥ .

(٤) راجع أنيس منصور « مواقف » يومي ١٦/٥ ، ٢١/٥/١٩٧٥ .

الشخصية ، فكل مهاجر يستدعى أهله وأصدقائه وهو الذى يتضمن لهم العمل والإقامة ، وهو الذى يختار لهم نوعيات العمل ، وفي أحيان كثيرة ينجح المهاجرون . أما الذين يفشلون فهم معذورون لأن أحد لم يهصرهم بشئ . ولأن أحداً لم يقل لهم شيئاً عن احتياجات هذه البلاد الجديدة إليهم ولذلك ينبغي أن تعجل بإنشاء وزارة لهذه الملايين (١) .

وتحمل جريدة الجمهورية د الانباء عن بدء الخطوات التنفيذية لتهجير الفلاحين للعراق ، وتقدم تفاصيل عديدة لهذه العملية ، فالحد الأدنى لتملك الأسرة المهاجرة لن يقل عن ثمانية أفدنة وتزويد كل أسرة ببقرة و فريزيان ، وباحتياجاتها من البذور والسماذ فضلاً عن تهئية مسكن لها تقيم به إقامة دائمة ومريحة (٢) .

كما تنشر جريدة الاخبار تصريح الرئيس السادات والذى دعا فيه إلى ضرورة توفير كل الضمانات لانجاح هجرة الفلاح المصرى للعمل فى أرض العراق ، وتؤكد الجريدة ، أنه هناك مايزيد عن (٥٠٠) أسرة سوف يبدأ وصولهم فى الشهر القادم . وبعد ذلك تنوالى تهجير الأسر على دفعات (٣) .

وفي أعقاب هذا التصريح يكتب د أنيس منصور ، : أيا أدعوا للسفر وللهجرة وللعمل الشريف فى أى مكان من الأرض ، فالعامل مصرى فى جميع الأحوال . وهو ينفع نفسه وغيره وبلده . . . وليس هذه نظرية جديدة ولكنها حقيقة جريتها وأكدها ونجحت فيها دول كثيرة فى ظل المنصور وقد ساعدت وسوف أفعل عددا كبيرا من الشباب على السفر وعلى العمل

(١) جريدة الاخبار فى ١٦/٥/١٩٧٥ .

(٢) جريدة الجمهورية فى ٢١/٤/١٩٧٥ .

(٣) جريدة الأخبار فى ١٩/٥/١٩٧٥ .

بالخارج ، وأصدرت عدة كتب تجمل من السفر لذة وأملا ومغامرة^(١) .
ولا يعد السفر للعمل بالخارج لذة وأملا ومغامرة ، ولكن يمكن أن
يجمل الفرد في مرتبة الوزير ، ففي أعقاب الإعلان عن التشكيل الوزاري
الجديد ، نشرت جريدة الاخبار صورة كاريكاتورية لأحد الأفراد يقول:
« حيث كده يبقى لازم أجيب عقد عمل من بره أشتغل بيه وزير في الصيف »^(٢)
وفي صورة كاريكاتورية أخرى تقدم أحد الأفراد يطلب « أجازة بدون
مرتب علشان أعمل في شركة أجنبية »^(٣) .

وتؤكد جريدة الأهرام ، أن الهجرة أصبحت مفتوحة ، وهناك
تيسيرات كبيرة الآن لراغبي الهجرة للخارج^(٤) . وأن الشباب من طلبة
الجامعات وخريجوها يسارعون للسفر وبأعداد كبيرة إلى لندن للعمل
في جميع المهن والتخصصات وهناك نماذج عديدة حققت نجاحات كبيرة
في ذلك . بل أن هناك عروسان قطعا دراستهما وذهبا للعمل والزفاف
في لندن^(٥) .

وتمضى جريدة الأهرام في الترويج لفكرة السفر ، فتعرض تحقيقا
موسعا على صفحاتها تحت عنوان « نظرة على الأرض التي تفتح ذراعيها
الآن » وتقع هذه الأرض في نصف الكرة الجنوبي (نيوزيلاند) ويوجد
بها الكثير من المهريين الناجحين ، وتستقبل المزيد ، حيث الفرج والحياة
الرغدة بدلا من قرف القاهرة ، وضيق سبل العيش عندنا^(٦) .

كما تواصل الجريدة في معالجات صحفية أخرى ، التأكيد على فكرة

(١) أنيس منصور ، مواقف في ٣٠/٥/١٩٧٥ .

(٢) الأخبار في ١٦/٤/١٩٧٥ .

(٣) الأخبار في ١٠/٤/١٩٧٥ .

(٤) الأهرام في ١٦/١/١٩٧٥ .

(٥) الأهرام في ٤/٨/١٩٧٥ .

(٦) الأهرام في ٥/٨/١٩٧٥ .

المفهر ، وتصويرها كما لو كانت حلما يراود الجميع فتتشر صورة لتزاحم الأفراد من جميع المهن لتغيير أعمالهم من أجل السفر للخارج^(١) . ولتأذج من الشباب الذين عملوا بالخارج وكونوا ثروات كبيرة مكنتهم من افتتاح مشروعات بالداخل تدر عليهم مبالغ طائلة^(٢) . بل وتدعو إلى عدم النظر إلى المبعوثين الذين لا يرغبون في العودة ، نظراً لأن وجودهم في الخارج يمثل دعاية إيجابية لصورة العرب^(٣) .

وتقدم جريدة «الأخبار» نموذجاً آخر لعدد كبير من المصريين الذين يجلسون على الأرصفة في شوارع جدة ، ويتحدثون بالبلدى ويتاجرون في منتجات خان الخليل والأرز وغيرها من الأشياء ، وتؤكد الجريدة أن المصريين سوف يكونون نماذج جيدة في الخارج بعد أن تمتلئ أيديهم وجيوبهم وعقولهم فأصبروا عليهم^(٤) .

كما تلفت جريدة الجمهورية «الأنظار إلى فلاح المستقبل ، وترى أنه ينبغي أن تكون صورة الفلاح واضحة لأية خطة تعليمية وصناعية واقتصادية وتؤكد على أن الطلب على الفلاحين المصريين من الدول العربية سيصبح قريباً مثل الطلب على المدرسين والأطباء والمهندسين وغيرهم من ذوى الخبرات وقد فتح العراق الباب ، لذلك يجب أن يكون المستوى الأدنى للفلاح العامل في السنوات القادمة وفي عصر العلم والتكنولوجيا من حملة شهادة الثانوية الزراعية^(٥) .

ودارت بقية المضامين المثارة خلال عام ١٩٧٥ حول إعلانات حول فرص عمل بالخارج . كانت لجريدة «الأخبار» النصيب الأكبر منها من المنظور الكمي حيث أفسحت الجريدة مساحة واسعة شبه ثابتة على امتداد

-
- (١) الأهرام : فى ٢٣/٨/١٩٧٥ .
 - (٢) الأهرام : فى ٩/٩/١٩٧٥ .
 - (٣) الأهرام : فى ٣/٨/١٩٧٥ .
 - (٤) الأخبار : فى ٢٠/٤/١٩٧٥ .
 - (٥) الجمهورية : فى ٢٣/١/١٩٧٥ .

هذا العام . تحت عنوان وظائف خالية تملك في كل مكان وقد لوحظ أن هذه الوظائف المعلن عنها، ارتبطت أساساً بالعمالة الفنية الماهرة من مهندسين من مختلف التخصصات ، وأطباء وأساتذة جامعات ومدرسين، ووردت من دول : المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، الإمارات العربية، وليبيا، العراق، دبي، أبو ظبي، الأردن، السودان، الجزائر، سوريا ولبنان، ولم تظهر أية إعلانات في الجرائد الثلاث عن طلب عمالة يدوية أو غير ماهرة باستثناء إعلان واحد ورد من المملكة العربية السعودية عن طلب عمال بناء ، وما نشر حول بدء عمليات تهجير الفلاحين المصريين للعراق، ومع ذلك فقد لوحظ الإعلان عن مكاتب للتفسير التي تبدو أنها كانت تلعب الدور الرئيسي في تفسير العمالة غير الماهرة أو اليدوية كفتات الحرفيين والعمال والفلاحين. وقد انعكس ذلك فيما نشرته الصحف الثلاث على فترات متباعدة عن عمليات النصب التي راح ضحيتها المئات من البسطاء من جانب عصابات تزوير التأشيرات ومكاتب التفسير المزيفة ، دون أن تقدم السلطات المسؤولة عن اتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة هذه الظاهرة. في حين اكتفت الصحف بإزائها بمجرد الإعلان عن هذه الجرائم، والتحذير منها، وهو التحذير الذي فقد قوته على أرض الواقع ، إما بسبب قلة إقبال هذه الفئات — العمال والفلاحين على الصحف سواء من جراء انتشار الأمية وعدم المعرفة بالقراءة لدى عدد كبير منهم أو لاعتناع البعض الآخر بابتعاد هذه الصحف عن التعرض لقضاياهم وهمومهم ومشكلات حياتهم اليومية أو بسبب الإفراط في الترويج والترغيب لفكرة السفر وتصويرها على صفحات الصحف الثلاث كما لو كانت هي الحلم والأمل والمنقذ الذي تضعف وتتوارى أمامه أية مخاطر أخرى قد يتعرض لها الفرد .

ولم تعرض الجرائد الثلاث خلال عام ١٩٧٥ لآية مشكلات تتعلق

بالهجرة أو لتأثيراتها على المجتمع، واقتصرت المشكلة الوحيدة التي أثارها على جانب إجرائي أو تنظيمي، يرتبط أساساً بالإعارات الخارجية وما يحدث به من تجاوزات وحتى هذه المشكلة فقد عرضت لها من منطلق ترويجي دعائي، حيث لم تناقش مثلاً تأثير هذه الإعارات التي اتسع نطاقها على ممارسة المؤسسات والهيئات الداخلية لوظائفها، وإنما اكتفت بمناشدة المسؤولين بضرورة تنظيم هذه العملية تأكيداً لمبدأ تكافؤ الفرص، وتحقيقاً لحلم الأفراد في السفر على حد وصف المضامين المثارة بالصفحة الثلاث .

ثانياً : الأفكار المعروضة خلال عام ١٩٨٠ :

على الرغم من نمطية الأفكار المعروضة على صفحات الجرائد الثلاث خلال عام ١٩٨٠ ، وتماثلها إلى حد كبير سواء في المحتوى أو الاتجاه مع نظيرتها المطروحة خلال عام ١٩٧٥ ، إلا أن ثمة أوجه للتباين يمكن ملاحظتها . فأولاً : مالت روح هذه المضامين إلى التذعيم والتأكيد على فكرة السفر وليس مجرد التذنيه والدعوة لها . وثانياً : بدء التعامل مع الموضوع كقضية لها أبعادها وتأثيراتها المجتمعية التي ينبغي التصدي لها . فنجد مثلاً جريدة الجمهورية ، تخصص باباً ثابتاً تحت عنوان « مصريون في الخارج » ، تعرض فيه نماذج وقصص لأفراد يعملون في الخارج ، ويحققون نجاحات كبيرة ، وتميل المعالجة في عموميتها إلى تقديم النموذج أو الفرد باعتباره فخرًا لمصر ومثلاً ينبغي أن يحتذى من جميع الأفراد . ومن المفيد هنا أن نعرض نموذج لمثل هذه الكتابات نظراً لخطورتها وتأثيراتها :

« ضاقت به سبل الحياة في مصر ، يخرج من الصباح الباكر إلى الشركة العربية المتحدة بالإسكندرية . . . ويعمل وردية كاملة ، يؤدي عمله بإخلاص . . . يتقاضى ٧٩ قرشاً كل يوم . . . ومسؤولياته تكبر . . . الزوجة

والأولاد... الأجر لا يكفي... ويتجه تفكيره إلى البحث عن عمل بعد
الظهور أى عمل إضافي... ولكنه لا يجد، ويتجه تفكيره إلى الشمال...
إلى الهجرة،.

« وهناك لم يجد صعوبة في أن يلتحق بمصنع لإنتاج الغزل في اليونان
في نفس العمل الذي كان يؤديه، فقد رحب به صاحب العمل، سهل له
إجراءات الإقامة، بعد أن ثبت أن المصريين أكفاء في العمل،.

وواضح من العرض، درجة الإلحاح والتأكيد على فكرة السفر
باعتبارها المخرج والملاذ الوحيد أمام الفرد، فالعامل يعمل في شركة
النسيج، وهو يعمل وردية كاملة وبتفاني وإخلاص، ولكن هذا العمل
والتفاني لن يجدي قالأجر ضعيف، والمسئوليات كبيرة، وسبل العيش
في مصر ضاقت، حتى مضاعفت الجهد والعمل الإضافي لن يجدي أيضاً
والسبيل هو الهجرة التي لا بد منها... وهناك في الخارج يجد الفرد
الترحيب واختفاء المشكلات. ويمكن الخطورة هنا هو ما تتركه مثل هذه
الكتابات من تأثيرات واضحة على قيم أصيلة ومرغوبة في المجتمع المصري
وبالذات في المرحلة الراهنة ويأتي على رأسها قيم الانتماء، والعمل، وحب
الوطن، والتضامن الجماعي... الخ.

وتمضي المضامين المثارة على صفحات جريدة «الأخبار» على هذا
المنوال، فتعرض تحت عنوان متكرر «ناجحون في كل مكان، صوراً
عديدة لنماذج من الشباب الذي يعمل ويكسب في الخارج^(١). ولكن بدا
واضحاً تأثير المناخ السياسي العام والعلاقات المصرية العربية والتي كانت
قد وصلت إلى مرحلة القطيعة شبه الكاملة بسبب توقيع مصر لمعاهدة
السلام مع إسرائيل، وطرد مصر من جامعة الدول العربية، فقد لوحظ

(١) انظر على سبيل المثال جريدة الأخبار بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٠.

اختفاء باب وظائف تهمك في كل مكان ، الذي كانت تفرد له الجريدة عام ١٩٧٥ ، ويحظى بالإقبال من قبل الأفراد . كما لوحظ تضاملاً للمادة المثارة حول موضوع الهجرة عموماً بالمقارنة بجريدة الأهرام والجمهورية بسبب تطرف الجريدة على ما يبدو في معاداة العرب عموماً وانحيازها التام لوجهة النظر الرسمية فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول العربية . واقتصرت هذه المادة على الدعوة إلى تنظيم الإعارات وهي فكرة نمطية قديمة والحاجة إلى توفير الحماية التأمينية للعاملين المصريين في الخارج بعد أن ثبت أنهم يعودون إلى الوطن دون الحصول على حقوقهم التأمينية^(١) . بالإضافة إلى بعض الإعلانات عن فرص عمل بالخارج لوحظ محدوديتها النسبية بالمقارنة بعام ١٩٧٥ واقتصارها على دول السعودية، وقطر وسلطنة عمان والإمارات العربية .

وإذا كانت المضامين المثارة على صفحات جريدة الجمهورية ، والأخبار، خلال عام ١٩٨٠ ، قد مالت لتدعيم وتثبيت فكرة السفر ، فإننا نجد منها آخر على صفحات جريدة الأهرام، فقد تلاشت أو كادت على صفحات هذه الجريدة ، تلك المضامين المروجة لفكرة السفر ، كإعلانات والتحقيقات الصحفية والزيارات الخارجية للعاملين المصريين بالخارج والتي كانت تفرد لها الجريدة على صفحاتها خلال عام ١٩٧٥ . وانجبت المضامين إلى مناقشة المشكلات المرتبطة بالهجرة . فأولاً : هناك شكوى من عدم تنظيم الإعارات وتجاهل إدراج بعض الفئات وبالذات من شباب العاملين الذين يرغبون في بناء مستقبلهم^(٢) .

وثانياً : وقوع العديد من عمليات النصب من جانب مكاتب التفسير للأفراد الراغبين في السفر للعمل بالخارج، بل واشراك أطراف أجنبية

(١) الأخبار في ١٠/٤/١٩٨٠ و ٢/٥/١٩٨٠ .

(٢) الأهرام في ٨/٨/١٩٨٠ ، وكذلك في ١٠/٨/١٩٨٠ .

في هذه العمليات^(١) . وثالثاً : وهذا هو الأهم يوجد مشكلة سوء توزيع العمالة وتسرب العمالة الماهرة للخارج^(٢) .

وحول مشكلة نقص العمالة الفنية ، أوضحت جريدة الأهرام ، أن هذه المشكلة الناجمة عن تسرب الكفاءات الفنية للخارج ، تؤدي إلى اختلال التركيب الإجتماعي في مصر ، وأن الأمر في حاجة إلى دراسة علمية لسوق العمل حتى يمكن أن نوائم بين احتياجات التنمية في مصر ، والوفاء باحتياجات الدول العربية الشقيقة من العمالة^(٣) .

وفي أعقاب ذلك ، حملت صفحات الجريدة الأنباء عن مناقشة مشروع لتنظيم الهجرة والعمل بالخارج ، وعن إجراءات لحظر إنشاء مكاتب خاصة لتشغيل العمال بالخارج أو التعاقد معهم أو تسفيرهم^(٤) .

ثم أدارت الجريدة حملة صحفية موسعة استمرت لمدة شهر ونصف تقريباً تحت عنوان : العقول المصرية المهاجرة كيف نعيدها ، رأينا من المفيد تنبئها رغم خروجها عن نطاق العينة الأصلية . وقد ظهرت الحملة في سلسلة من المقالات المتتابعة لبعض الكتاب والمفكرين ، أبدى كل منهم رأيه في قضية الهجرة بالذات هجرة أصحاب العقول والخبرات المميزة إلى الخارج . ومن تتبع هذه الكتابات يمكن رصد الاتجاهات الآتية :

الاتجاه الأول : ويدعو إلى تقييد هذه الهجرة والمحافظة على أصحاب الخبرات وإعطاء الدول العربية الفرزة الثانية أو الثالثة وإبقاء الصفوة في مصر ، لأن ذلك حق المجتمع^(٥) ، ولا يكتفي أصحاب هذا الاتجاه بالتأكيد

(١) انظر الأهرام في ٩/٨/١٩٨٠ وكذلك في ١٥/٨ ، ٢٩/٩/١٩٨٠ .

(٢) انظر الأهرام في ٩/٨/١٩٨٠ وكذلك في ١/٩/١٩٨٠ .

(٣) انظر الأهرام في ٩/٨/١٩٨٠ .

(٤) انظر الأهرام في ١/٩/١٩٨٠ .

(٥) انظر الأهرام في ٩/٩/١٩٨٠ .

على أهمية المحافظة على العقول النادرة وعدم التفريط فيها من أجل التنمية . ولكن يؤكّدون على أن هجرة الصناع والحرفيين أيضاً لا تقل خطورة^(١) . بل أنها هي سبب المعاناة التي يعيشها المواطن المصري ، فهي سبب الغلاء^(٢) .

الاتجاه الثاني : ويرى إباحة الهجرة بكافة مستوياتها وأنواعها فهي أولاً جزء من الدين الإسلامي الذي يحض على الهجرة إذا ضاقت بالفرد سبل الحياة في وطنه^(٣) . وثانياً : أن الهجرة ظاهرة صحية ومكسب لمصر وطلوبة لتكامله مشار الوحدة بين مصر والدول العربية ، وهي ليست خطيرة كما قد يتصور البعض ، لأن البلد مليئة بالخبرات وأصحاب الكفاءات . والقضية في النهاية ما هي إلا عرض وطلب^(٤) .

الاتجاه الثالث : ويقف أصحابه موقفاً وسطاً فيحدثون ، عادة ، عن الحاجة إلى التنظيم ، فمن الصالح مثلاً أن نشجع على هجرة العمالة اليدوية ، ونحافظ على العمالة الفنية^(٥) .

وأياً كانت هذه الاتجاهات، وتفاوت رؤيتها لآراء الهجرة بين الإباحة والتقيد أو التنظيم ، فإن المدقق في هذه الكتابات يجد أنها جميعاً تعمل في التقييم النهائي على تشجيع الهجرة والترويج لها ، حيث تتجه عند الحديث عن دوافع الهجرة وأسبابها بإلقاء اللوم على المجتمع . ومن المفيد هنا أن نعرض لمجموعة من هذه الدوافع والأسباب التي ساقها معظم إن لم يكن كل الكتابات لندري في أي اتجاه تعمل هذه الكتابات :

-
- (١) انظر الأهرام في ١٠/١/١٩٨٠ .
 - (٢) انظر الأهرام في ٩/٢١/١٩٨٠ .
 - (٣) انظر الأهرام في ٩/٢٣/١٩٨٠ .
 - (٤) الأهرام في ١٠/٥/١٩٨٠ ، ١٢/١٠/١٩٨٠ .
 - (٥) الأهرام في ١٠/١٥/١٩٨٠ .

« الوطن لا يهيا سبل الحياة للواطن صاحب الخبرة، توجد معوقات مادية وأدبية تواجه أصحاب العقول والخبرات وعلى المجتمع أن يزيل الروتين ويفتح الأبواب، وتوفير سبل الراحة لأصحاب العقول، المجتمعات في الخارج مفتوحة والمرتبات مغرية، بينما مجتمعا مغلق ومرتبانا وضيقة، إمكانياتنا المادية غير كافية ولا نستطيع أن نفعل شيئا، من حق الإنسان أن يهاجر إذا لم تتوافر أسباب الحياة في وطنه وهي غير متوفرة في مصر، لا تتوفر في مصر الحد الأدنى من مستوى البحث العلمي، والمشكلات المادية متفاقمة، تفشى البيروقراطية وتدهور مركز العلماء».

وفي ظل مناخ كهذا يسوده الإحباط واليأس، ويلقى فيه باللوم على المجتمع والظروف المعيشية، فإن القارىء أو حتى المستول لا بد أن يقرر في النهاية إباحة الهجرة والتردد في تقييدها طالما أن الظروف أقوى والأمل مفقود، وإمكانيات المعيشة الكريمة مستحيلة. وفي إطار سيادة النزعة الفردية، وقيم الخلاص الفردي الذي تروج له بقية المضامين المثارة تتوارى فعالية أية كتابات قد يدعو إليها أنصار اتجاه تقييد الهجرة وتفضيل البقاء والعمل في مصر.

ثالثاً : الأفكار المعروضة خلال عام ١٩٨٥ :

على الرغم من استمرارية نشر المضامين المروجة لفكرة السفر على صفحات الجرائد الثلاث خلال عام ١٩٨٥، إلا أن الملاحظ تركز الجوانب الأكبر من هذه المضامين حول جوانب إجرائية وتنظيمية تتعلق أساساً بنفاذ الأزمات الاقتصادية في مصر وتحرك أجهزة الدولة بكل طاقاتها لتقوية الصلة بالمصريين العاملين بالخارج وحل مشكلاتهم بل

وتدليلهم في محاولة من جانبها لجذب أكبر قدر ممكن من مدخراتهم لكي
تصب في وعاء الاقتصاد القومى . والعمل على ضمان إستمرارية هذا
المصدر من خلال الحد من تيار الهجرة العائدة .

ومن هذا المنطلق والتوجه العام ، تحمل جريدة الجمهورية خيراً
للخريجن الذين يعملون بالخارج تؤكد لهم فيه أن وزارة القوى العاملة
لن تسقط حقهم في التعمين^(١) ، وأن تصاريح العمل للخارج سوف
تصرف في ٢٤ ساعة فقط^(٢) ، كما تنشر إستغاثة المصريين العاملين في
الكويت وطلبهم حل مشاكل التمتع أبنائهم بالثانوية العامة .

وتحت عنوان « المصريين في الخارج مرة أخرى وليست أخيرة » ،
تسأل الجريدة عن الطريقة التي يمكن أن تساعد بها المصريين العاملين
بالخارج باعتبارهم قطاعاً حيوياً أدوا واجبه المالى نحو الوطن في
أزمته^(٣) . وتنشر الجريدة نبأ إرسال بعثة إقتصادية مصرية إلى السعودية
لتجميع شكاوى المصريين ومقترحاتهم في مجال الاستثمار ، وخبراً آخر
حول إجراءات للتوسع في مكاتب التمثيل العمالى بالخارج والعمل على عقد
اتفاقيات عمالية جديدة مع الدول المستقبلية للعمالة المصرية^(٤) .

وتنحو المضامين المثارة بجريدة « الأخبار » نفس المنحى بالإعارة
والإجازات بدون مرتب أصبحت مطلقة وحق عشر سنوات واختصار
لإجراءات الإفراج عن طرود العائدين من الخارج لحضور المؤتمر
الثالث للمصريين العاملين في الخارج . وتصاريح العمل سوف تمنح في

(١) راجع الجمهورية فى ٢٧/١/١٩٨٥ .

(٢) جريدة الجمهورية فى ٢/٢/١٩٨٥ .

(٣) جريدة الجمهورية فى ١٥/٢/١٩٨٥ .

(٤) الجمهورية فى ١٩/٣/١٩٨٥ .

ظرف ساعة ، وإن يمنع أى مواطن من السفر بسبب عدم استخراج تصريح عمل ، والدولة تتخذ كافة الإجراءات لتسهيل وتنظيم إلتحاق العمال المصريين بالخارج^(١) .

ونظراً لإستمرارية عمليات النصب ، وتواجد المكاتب الوهمية لتسفير الأفراد للخارج والتي وقع ضحيتها العديد من الأفراد^(٢) . حملت جريدة الأخبار الأنباء عن افتتاح ٢٣ مكتباً رسمياً لتسفير العمال للخارج والإستغناء عن المكاتب الأهلية لاستغلالها العمال ، وعقد اتفاقيات لحماية العمال المصريين فى الدول المختلفة ، وتكثيف الإتصالات مع الإنعادات العمالية بالخارج لمعرفة احتياجات ونوع حجم العمالة المطلوبة^(٣) .

ورداً على ما أثير بعد احتمالات عودة مفاجئة وإجبارية للعمالة المصرية بالخارج بعد انهيار أسعار النفط ، واتجاه الدول المستقبلية للعمالة لتخفيض حجمها ، نشرت جريدة الأخبار ، رأياً لوزارة القوى العاملة ، تؤكد فيه ، أن الوزارة تتوقع عودة ٥٠ ألف عامل فقط من الدول العربية هذا العام . كما أن الوزارة لا تتوقع خفضاً مفاجئاً فى حجم العمالة المصرية الموجودة حالياً بالدول العربية وأنها — أى الوزارة — تتابع باستمرار عن طريق مكاتبها العمالية الآثار الإنكماشية لازمة البترول على الدول الخليجية وآثار ذلك على طلب العمالة المصرية . كما أن عودة ٥٠ ألف عامل يمكن أن تستوعبهم السوق المصرية ، وليس هناك خطورة

(١) راجع جريدة الأخبار فى ١٩٨٥/٥/٧ ، ١٩٨٥/٥/٩ ، ١٩٨٥/٥/١٠

١٩٨٥/٦/٢٧ .

(٢) راجع على سبيل المثال حادثة نصب نشرت بجريدة الأخبار

بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨ .

(٣) الأخبار فى ١٩٨٥/٦/١٨ .

في ذلك^(١).

وفي إطار تحريك أجهزة الدولة واهتمامها بالمصريين العاملين بالخارج والعمل على حل مشكلاتهم ، وتدعيم قدراتهم الثقافية بالخارج وزيادة الارتباط بهم ، من خلال عقد مؤتمر سنوي لهم بمصر ، قد يكون دافعها الأول اقتصادي بحث — كما أشرنا — تعلن جريدة الأخبار عن إنشاء بنك للمصريين العاملين بالخارج لجذب مدخراتهم وتمويل المشروعات الإستثمارية^(٢). وتُنشر تصريحاً لوزير الهجرة ، يذكر فيه أن مصر تفتح ذراعيها لـكل أبنائها في الخارج وأن الوزارة تقوم بمجهود كبير في سبيل تسهيل وتزليل العقبات أمام أبنائها في الخارج^(٣).

وتحت عنوان «المصريون في الخارج» ، تقدم الجريدة عدة مقترحات لحل مشكلات العاملين المصريين بالخارج من بينها^(٤).

١ — إعداد مشروع الإتحاد العام للمصريين بالخارج لحماية كل العاملين المصريين بالخارج.

٢ — إجراء دراسات دورية لسوق العمالة الخارجية للتعرف على مدى قدراتها على تحمل العمالة وتطور حاجتها إلى هذه العمالة ، حتى لا يتجه العاملون المصريون بطريقة عشوائية إلى أسواق للعمالة ، قد لا تكون في حاجة إليهم.

٣ — إنشاء جهاز خاص لإرشاد الشباب الذي يرغب في هجرة مؤقتة أو دائمة إلى مواقع العمل بالدول الأخرى :

-
- (١) الأخبار في ١٩٨٥/٥/٩ .
(٢) الأخبار في ١٩٨٥/٤/١٥ .
(٣) الأخبار في ١٩٨٥/٥/١٦ .
(٤) الأخبار في ١٩٨٥/٤/٢٥ .

فإذا انتقلنا إلى المضامين الصحفية المثارة على صفحات جريدة الأهرام خلال عام ١٩٨٥ ، نجد أن هذه المضامين تسير في اتجاهين الأول : يتجه إلى تنشيط وتدعيم فكرة السفر ، والآخر يعمل على التمهين من المخاوف التي تتردد حول عودة إجبارية العمالة المصرية في الخارج وفي إطار الاتجاه الأول ، ينشر جريد الأهرام قصة لشاب عمل في الخارج عدة سنوات وحقق نجاحات ، ويتساءل محرر الباب لماذا لا يفعل الآخرون مثله^(١) . ويكتب د أنيس منصور ، :

« مازلت أدعو إلى الهجرة ، وقد ساعدت كثيرين على السفر . وليس الدعوة إلى الهجرة كفرأ بمصر ، وإنما هي انتشار وببحث عن المكان الأفضل الذي يعيش فيه المواطن المصري ويكون أقدر على خدمة أسرته ووطنه ، ولن يكون للمهاجر المصري أثر في وطنه الثاني وفي وطنه الأول ، إلا إذا كان قوة ، ومن أجل أن يكون قوة يجب ألا نغمض عنهم عيوننا ليقظوا هلى العين والرأس وفي القلب لشكون كذلك عندهم ،^(٢) .

وفي موضع آخر يكتب د أنيس منصور ، : لو هاجر إلى أمريكا مليون مصري ، لو استقر في ليبيا نصف مليون لسكان للأحداث مسار آخر ، وكانت مهمة أى مبعوث مصري ستكون أسهل كثيراً من هذا العناء الذى يلقاه الرسميون ذهاباً وإياباً فى الشرح والتوضيح والإقناع لو كان ولاكنه يمكن فى عشرات السنين القادمة^(٣) .

وحول قضية عودة العمالة المصرية ، وتأثير ذلك على الإقتصاد القومى باعتبار أن تحويلات العاملين المصريين من أهم مصادر الحصول على

(١) الأهرام فى ١٩٨٥/٨/٢ .

(٢) أنيس منصور ، مواقف ، جريدة الأهرام فى ١٩٨٥/٨/١٥ .

(٣) أنيس منصور ، مواقف ، جريدة الأهرام فى ١٩٨٥/١٠/٢ .

العمالات الأجنبية ، أجرت جريدة الأهرام حديثاً مع رئيس الوزراء د كمال حسن على ، آنذاك ، يشكل مضمون ما جاء به من أفكار الأساس لما طرح من أفكار بعد ذلك على صفحات الجريدة حول ذات القضية^(١) فقد أوضح رئيس الوزراء ، أن افتراض عودة العمالة مبالغ فيه ، فكثيراً من الدول العربية تفضل الخبرة المصرية بمختلف مستوياتها والتي أصبحت إلى حد كبير جزءاً من دولا ب العمل في هذه الدول ، كما أن العمالة المصرية عنصر للإستقرار السياسى فى الدول العربية ، فهى مكلمة ثقافياً من هروبها لشعوب هذه الدول ، بجانب أن لاشأن لها بالعمل السياسى العربى فكل اهتمامها هو العطاء الفنى إزاء تحديات التنمية العربية .

وأوضح رئيس الحكومة ، أنه حتى بافتراض عودة بعض العمالة المصرية فربحاً بهم فى وطنهم وسوق العمل فى مصر عطش شديد لهم . لأنهم يمثلون عنصر ندرة من حيث الخبرة وهو ما نفتقده حالياً فى مجالات عديدة ومع ذلك نتحمل غيابهم فى سبيل أخواتنا العرب ولا أعتقد أنه سيكون هناك مشا كل لعودتهم .

وفى نفس الاتجاه ، نشرت جريدة الأهرام تصريحاً لوزير القوى العاملة أكد فيه ، د أن تأثير انخفاض عائدات البترول بالدول العربية سيكون محدوداً بالنسبة للعمالة المصرية ، حيث أوضحت الدراسات التى قامت بها الوزارة أن نسبة الخفض فى حجم قوة العمل المصرية بهذه الدول لن يتجاوز ١٥ ٪ من مجموعها ، وأكد الوزير ، أن سوق العمل المصرية قادرة عن استيعاب العمالة العائدة خاصة وأنها تركزت فى عمال التشييد والبناء والزراعة وهى الحرف التى يعانى السوق المصرية من نقص فيها ، وأضاف الوزير ، د أن سوق العمل بالعراق وحدها يستوعب نصف

• (٢) جريدة الأهرام فى ٣٠/٨/١٩٨٥ .

قوة العمل المصرية بالدول العربية ، فى نفس الوقت ، فإن العمالة المصرية تمثل العمود الفقري للتنمية فى باقى الدول العربية^(١) .

وفى إطار هذا التكوين من جانب المسؤولين بالدولة لما يتردد من احتمالات تناقص أعداد المصريين العاملين بالخارج ، وبالذات بعد قرار ليبيا لإنهاء عقود ١٠٠ ألف عامل مصرى دفعة واحدة وتأثير ذلك على الإقتصاد القومى ، لم تناقش الجريدة الموضوع كقضية ، وإنما سارت معالجتها بطريقة مفتعلة على نفس المنوال من التكوين من شأن الموضوع ، فساهمات المصريين فى الخارج ضعيفة فى النقد الأجنبى^(٢) . والعمالة العائدة بعيد التوازن لسوق العمل وتخفض تكلفة الإنتاج وأسعار خدمات الحرفيين^(٣) . وأن هذه العودة تمثل نقطة البدء الصحيحة لتصحيح مسار الإقتصاد المصرى^(٤) . وهنا فقط ولأول مرة بدأت تظهر الكتابات عن الآثار السلبية للهجرة على المجتمع من ارتفاع الأسعار ، والتضخم ، وتدهور أخلاقيات العمل والإنتاجية ، وتفاقم الإستهلاك ، وأن عودة العمالة سوف تزيل هذه الآثار ، وواضح درجة افتعال معالجة الجريدة للموضوع كرد فعل للقرار السياسى الذى اتخذته ليبيا ، حيث لم يسبق أن أشارت الجريدة من قبل إلى هذه الآثار فى نفس الوقت الذى تتحدث فيه عن الحاجة إلى تشجيع الهجرة وفتح أسواق عمل جديدة فى أفريقيا .

ونمضى الجريدة ، فتدعو إلى الحاجة للحفاظ على مستوى العمالة

(١) جريدة الأهرام فى ١٩٨٥/٨/٧ .

(٢) الأهرام فى ١٩٨٥/٨/٢٥ .

(٣) الأهرام فى ١٩٨٥/٨/٢٢ .

(٤) الأهرام فى ١٩٨٥/٩/١٢ .

المصرية في الدول العربية ، وزيادة أعدادها ، وفتح أسواق جديدة لها في الخارج ، وتنتقد القرار الليبي بطرد العمالة المصرية . وتصف القرار بالتعسف ، وتوحي بأن الأسعار بدأت ترتفع في ليبيا نتيجة له^(١) . وتبرز تصريحات الرئيس مبارك وتأكيد ، بأن الذين ارتكبوا خطأ طرد العمالة المصرية من ليبيا ، سيدفعون الثمن غالبا ، وأن مصر ستصرف جهودها ، وأن عودة العمالة المصرية من ليبيا لا يمثل أية مشكلة على الإطلاق لمصر^(٢) . كما تنتقد موقف جريدة الاهالي ، من قرار ليبيا طرد العمالة ، وتتهم الصحيفة بأنها تغازل العقيد القذافي^(٣) .

وبعد أن خفت حدة الأزمة مع ليبيا ، هادت الجريدة إلى الترويج لفكرة السفر من جديد ، وتوحي بأن هناك فرص عمل جديدة للمصريين بالسعودية ، وأنها علمت - أي مصادر الجريدة - بأن هناك توجيهات عليا بالسعودية بعدم استقدام العمالة الآسيوية ، وقصر الاستغناء عليها مع المحافظة على العمالة العربية بعامة والمصرية بصفة خاصة ، ومنح موافقات الاستقدام الجديدة على العمالة^(٤) . كما تحدث عن ضرورة تحسين السجلات البشرية الوظيفية عند تصديرها ، وحتى التجنس بالجنسية الأجنبية حتى يمكن أن تنافس في الخارج^(٥) .

وفي الوقت الذي ظلت صفحات الجريدة تحمل إلى القراء إعلانات عن فرص عمل بالخارج بدول السعودية ، الكويت ، وأبوظبي ، وسلطنة

(١) الأهرام في ١٢/٨/١٩٨٥ .

(٢) الأهرام في ٤/٩/١٩٨٥ .

(٣) الأهرام في ١٢/٨/١٩٨٥ وكذلك في ١٤/٨/١٩٨٥ .

(٤) الأهرام في ٩/٨/١٩٨٥ .

(٥) الأهرام في ٣٠/١٠/١٩٨٥ .

همان والعراق ومعظمها موجهة للعمالة الفنية كأعضاء هيئة التدريس والأطباء والمهندسين، حملت صفحاتها — مثلها هو الحال على امتداد فترة التحليل — جرائم مكاتب السفريات التي تبيع الوهم — على حد وصف الجريدة — للفلاحين، والعمال البسطاء^(١) الذين وقعوا طويلاً ضحية لاحتياال هذه المكاتب واستغلال رغبتهم العارمة في السفر للعمل بالخارج دون إجراءات رادعة من جانب المسئولين.

رابعاً : معالجة الصحف للجوانب المختلفة لقضية الهجرة :

عرضنا في الصفحات السابقة ، بمجموعة الأفكار والتصورات التي تضمنتها المواد المتعلقة بالهجرة وتم رصدتها خلال فترة التحليل سواء في شكل أخبار أو إعلانات ومقالات وتحقيقات وأحاديث صحفية ... الخ . وواضح من خلال العرض أن اتجاه المعالجة مال بلا استثناء بين الجرائم الثلاث، إلى الترويج لفكرة السفر في البداية ، ثم تدعيمها . والإلحاح عليها بعد ذلك في المراحل اللاحقة ، ويبدو أن هذه المهمة هي الوحيدة التي قامت بها الصحف الثلاث إزاء هذه القضية .

فباستثناء مناقشة بعض الجوانب الإجرائية أو التنظيمية المرتبطة بقضية الهجرة مثل مشاكل التأمين ، والنحويلات ، وتنظيم الإعانات ، بالإضافة إلى القضية الوحيدة، التي عكستها حول احتمالات عودة إجبارية للعمالة المصرية من الخارج ، والتي عولجت كما أوضحنا بطريقة هامشية ومفتعلة ، كرد فعل سياسي للوقوف مع ليبيا ظلت بقية الجوانب المرتبطة بقضية الهجرة مثل علاقة الهجرة ، بارتفاع الأسعار والتضخم ، وزيادة الاستهلاك وتأثر الإنتاجية ، وتدهور قيمة العمل ، والتفكك الأسري وزيادة قيم الخلاص الفردي والنزعة

(١) انظر على سبيل المثال الأهرام في ١٨/١٠/١٩٨٥ .

الفردية ... الخ. بلا مناقشة تقريباً على صفحات الجرائد الثلاث، مما يجعلنا نحكم بدرجة ثقة عالية بتقاعس هذه الجرائد عن القيام بوظائفها التنموية في المجتمع، وبالذات وظائف التوجيه والإرشاد والتوعية، ومعالجة المشكلات والتنبية لها وتعبئة الرأي العام، والضغط من خلاله لاتخاذ القرار.

وحتى لانتهم بالتجاوز، أو استخلاص أحكام ارجالية، كالقول بتقاعس الجرائد موضع البحث عن القيام بوظائفها التنموية في المجتمع، واقتصار هذه الوظائف على مهمة الدعاية والترويج لفكرة الهجرة وإهمال بقية الجوانب المتصلة بالقضية على خطورتها، وما قد يثار من احتمالات مناقشة هذه الجوانب في مضامين صحفية أخرى لم تكن موضع التحليل، نعرض للحقائق التالية :

١ - كان الدور غير المباشر الذي لعبته الصحف في الترويج لفكرة الهجرة أثر يفوق بكثير الأثر المباشر لتلك المضامين التي عرضنا لها، وانتهينا إلى أنها تعمل في اتجاه الدعاية لفكرة والترويج لها. فالنشر المكثف من جانب الجرائد الثلاث عن جرائم الاختلاس، وأزمة الإسكان، وغلاء الأسعار، وتدهور أخلاقيات العمل، وتشجيع الصحف على العمل اليدوى وترك الوظيفة الحكومية، والحديث عن العمالة الزائدة، والبطالة المقنعة، والتركيز عن أخبار الجمارك والإعفاءات للممنوحة للعائدين من الخارج، والإعلان عن التيسيرات للعاملين بالخارج في التعليم وشراء الأراضي وحجز الشقق، والنشر المكثف عن صور الحياة في دول الخليج، والغنى الفاحش الذي تعيش فيه هذه الدول وارتفاع دخول الأفراد بها وجرائم سرقات نفائس شقق العائدين من الخارج، والزيجات التي تم من أغنياء عرب والإعلانات

الاستهلاكية والترفيه ، وأخبار الاستقلاء على أموال العائدين والنصب عليهم والمضامين الموجهة للعاملين بالخارج العائدين للشراء بالدولار ، وتحويل مؤتمهم إلى دعوة للاتفاق والاستثمار وكلها مضامين مثارة وملووسة على صفحات الجرائد، من شأنها خلق جو أنفسيًا محيطاً تصبح في إطاره الهجرة والرغبة في السفر ، قيمة عليا لدى الأفراد تتوارى أمامها جميع القيم الأخرى ، بل وخلق تطلعات تفوق بكثير إمكانيات العديد من أفراد المجتمع ومن بينهم الغير قادرين على السفر وتحمل تكاليفه ، وهو ما نلنسه حالياً ، وكما سنكشف عنه في الدراسة الميدانية من رغبة عارمة لدى الأفراد على اختلاف مستوياتهم للسفر إلى الخارج فإذا كان التطلع عارماً والإمكانيات والفرص محدودة وقاصرة ، فلنأ أن نتوقع الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها الوظيفة الوحيدة التي قامت بها الصحف الثلاث في مجال معالجة الجوانب المختلفة لقضية الهجرة مما يدعم بالتالي صحة ما أشرنا إليه من تقاعس هذه الصحف عن القيام بدورها التنموي المنتظر إزاء قضية الهجرة .

٢ - لتسير المضامين المثارة على صفحات الجرائد الثلاث في اتجاه معالجة تدهور قيمة العمل والإنتاجية، وهو التدهور الملحوظ في المجتمع المصري حالياً، والذي جاء في جانب منه كأثر مباشر وغير مباشر لظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج ، وكان من أخص واجبات الصحف من وجهة النظر التنموية والدور المتوقع للإعلام في المجتمع ، العمل على معالجة هذا التدهور ، والتأكيد على قيمة العمل ، وتدعيم مركزها على سلم التدرج القيمي في المجتمع ، خصوصاً وأن التراث الثقافي والديني في المجتمع يعلى من شأن هذه القيمة ويؤكد عليها ويضعها في مرتبة عليا بين قيم أخرى جوهرية كالإيمان ، والتعاون ، وحب الآخرين ... الخ .

وهو ما لم تقم به الصحف بل على العكس أدت عارسات هذه الصحف إلى المزيد من تدهور قيمة العمل والإنتاجية ، ونظرة على ما تم رصده من أفكار منارة تتصل بقيمة العمل يمكن أن تتضح هذه الحقيقة :

التراخي في العمل وعدم الاكتراث والجدية ، الفوضى وعدم الانتظام في كل شيء ، عمليات الكسب والإثراء غير المشروع والحاجة إلى الانضباط وتباطؤ العمل والفوضى في المؤسسات الحكومية ، ضعف أحكام القضاء وعدم قدرتها على الردع ، الإهمال في المكاتب الحكومية عدم الدقة والانتظام في العمل ، القدرة على الإنجاز في الغرب واليأس التام عندنا ، قلة الإنتاج وتقاعس الموظفين والعامل عن العمل ، تأكل مؤسسات وأجهزة المجتمع ، جشع الحرفيين ومغالاتهم في الأجور ، عدم أهمية الوقت والجهد ، تعقيدات ومتاعب في إنجاز مصالح الناس ، الثروة تأتيه وهو نائم ، فقدان الأمل في الإدارات الحكومية ، الفوضى وعدم الجدية في الشارع المصري ، قلة ذوق العاملين مع الجمهور ، التعقيدات الإدارية والروتين وعدم التنظيم في العمل ، ليس هناك تقدم في تحقيق الوعود ، الكسل وحب الموظفين للأجازات ... الخ .

وفي ظل مناخ كهذا ، لابد أن تنواري قيمة العمل ، وثقت الثقة بالنفس ، وتقتل دوافع الأفراد للحرص على العمل والإنجاز ويشكرهم لديهم الشعور بعدم الجدوى والإحباط أو الانتفاء ، مما يشكل من ناحية باعثاً آخر يدفع في اتجاه الهجرة ، ومن ناحية أخرى ، ينبغي أية دعاوى قد تتحدث عن دور تنموي للصحف في معالجة مشكلات الهجرة من خلال مضامين أخرى مثارة غير التي أخضعت للتحليل ، ويدعم بالتالي صحة الحكم بتقاعس الجرائد موضع البحث عن القيام بوظائفها التنموية ، تبذل قضية الهجرة . . .

٣- تشير غالبية المضامين المثارة على صفحات الجرائد الثلاث سواء تلك التي كانت موضع التحليل أو غيرها في اتجاه لا يدعم قيمة الترابط الأسرى ، وهي القيمة التي تجمع كافة دراسات الهجرة على أنها تأثرت وبشدة في الاتجاه السلبي من جراء عملية الهجرة العمالية ، وما يحدث نتيجة لها من منازعات وخلافات مادية وعاطفية داخل الأسر المصرية ، فنجد إحدى الجرائد تنشر كاريكاتورا ساخراً يقف فيه أحد الأزواج ويقول : قضيت شهر من أسعد أيام حياتي الزوجية . وبعدين مراني رجعت البيت ،^(١) . وبعد ذلك بيومين تنشر ذات الجريدة ، كاريكاتورا لإحدى الزوجات تقول فيه : أنا صحيح سعيدة معاه . . . لكن الظاهر أن السعادة موش هية كل شىء^(٢) . هذا على مستوى العناية موضع التحليل ، فإذا ألقينا نظرة شاملة ومتفحصة لبقية المضامين ، نجد أنه باستثناء كتابات محدودة تتحدث عن أهمية طاعة الزوج لزوجها ، ووقوف الزوجية بجوار زوجها ودعوة الأبناء لتكريم أمهاتهم في عيدها أن الكثرة الغالبة من هذه المضامين والى تأخذ شكل وقائع وحوادث وقصص ورسائل عاطفية تتحدث عن الجرائم اللى تقع بين أفراد العائلة الواحدة ، وتحكى الروايات التى تشير إلى تفسخ الأسرة المصرية وبطريقة تغدش الحياء العام أحياناً ، فتتحدث مثلاً عن الأم الذى تلقى بأبنها فى الشارع بعد ولادته لرفض الزوج تأييد بيت لها ، وتحريض زوجة على قتل زوجها وخيانتة مع أحد عماله ، والرجل الذى تنازل عن زوجته مقابل . ألف جنيه والعامل الذى يخنق زوجته ليتزوج بأخرى والذى يقتل زوجته حرصاً على الشقة ، والأم التى تذبح أطفالها الأربعة إلخ .

(١) جريدة الجمهورية فى ١٩٨٥/٢/٣ .

(٢) جريدة الجمهورية فى ١٩٨٥/٢/٤ .

وقد دخلت تلك الوقائع وتفاصيلها عن طريق الجرائد إلى البيوت وأماكن العمل وتحولت إلى موضوعات لأحاديث الكبار وأثارت تساؤلات الصغار غير ما أضافته إلى معارفهم ، وما يهمننا هنا هو التأكيد على أن الصحف بهذا المسلك ، لم تدعم قيم الترابط الأسرى ، كما هو متوقع ومفترض لمعالجة الآثار السلبية للهجرة ، وإنما عملت وتعمل بلا وعى في اتجاه التفكك الأسرى ، مضيفة بذلك تدعياً آخر لصحة حكمنا بقعاس هذه الجرائد عن القيام بوظيفتها التنموية تجاه قضايا المجتمع وتحديد قضية الهجرة .

٤ - فإذا انتقلنا إلى الجوانب الخاصة بمظاهر الإفراط الاستهلاكي وقلة الميل للادخار ، والتي صاحبت ظاهرة الهجرة الخارجية وتطبيق سياسة الانفتاح وأشار إليها الباحثون في أكثر من موضع ، نجد أن هذه الجوانب لم تحظ هي الأخرى بالرعاية والأهمية من جانب الجرائد الثلاث رغم خطورتها على مستقبل التنمية في المجتمع . فقد ساعدت السيولة النقدية التي توافرت لدى العديد من أسر العاملين بالخارج إلى تزايد الميل إلى الشراء والإقبال على اقتناء الكثير من السلع الترفية والكمالية التي لم تكن مدرجة من قبل في إطار اهتماماتهم كما أن العاملين بالخارج عادة ما يحملون عند عودتهم ما يستطيعون من الهدايا وأدوات الترفية ، وتلبية أية تطلعات استهلاكية لدى زوبهم مهما كان حجمها اعتقاداً منهم بأن من شأن ذلك تعويض الحرمان العاطفي الذي عانوه طوال فترة غياب رب الأسرة بالخارج .

وينتقل مثل هذا السلوك الإنفاقي البذخي إلى الأفراد الآخرين حتى هؤلاء الذين لم تتح لهم فرصة السفر للخارج ، وذلك بفعل عمليات التفاعل والتقليد والمحاكاة ، ويصبح الاتجاه السائد لدى الجميع هو الميل إلى

الاستهلاك والإنفاق المظهري ، وهي الاتجاهات التي تعد معوقات رئيسية من معوقات التنمية وتتطلب معالجة فعالة من جانب الصحف كأداة تنموية من أخص واجباتها تهيئة المناخ الملائم لعمليات التغيير والتنمية في المجتمع من خلال نشر المضامين التي من شأنها مكافحة قيم الاستهلاك المظهري والتأكيد على قيم الادخار والاستثمار ، وهو ما تقاعست الصحف الثلاث عن القيام به ، بل على العكس ساهمت الصحف الثلاث بوعي وبدون على أزكاء التطلعات الفردية والاستهلاكية لدى الأفراد في المجتمع : ولسنا في حاجة هنا للغوص في الحديث عن العديد من المضامين الصحفية الداعية إلى الاستهلاك أو المغرية علمية . ويكفي أن نشير فقط إلى باب حديث المدينة بجريدة الجمهورية ، وصفحة الاجتماعيات بجريدة الأهرام ، وصفحة الجديد في السوق بجريدة الأخبار ، بالإضافة إلى العديد من الإعلانات الاستفزازية والمثيرة للمحقد الاجتماعي التي تمتلئ بها صفحات الجرائد الثلاث والتي تتوارى في إطارها قيمة الادخار وتدعم عوضاً عنها قيم الاستهلاك والمحاكاة والتقليد مما يدفعنا إلى القول ، بأن هذه الصحف لم تتقاعس فقط عن القيام بدورها التنموي إزاء الجوانب المختلفة لقضية الهجرة ، بل وعملت في الاتجاه المضاد الذي يدعم الآثار السلبية المترتبة على هذه القضية في المجتمع .

استخلاصات أساسية :

واختصاراً للقول ، وتحديدأ لجوانب معينة استهدفت من وراء العرض السابق ، وقبل النزول إلى جمهور القرية نوضح الجوانب التالية:

٢ - كان حجم اهتمام الصحف الثلاث بقضية الهجرة وعلى امتداد فترة التحليل متواضعاً للغاية سواء بمعايير معدل تكرار طرح

موضوعات هذه القضية على امتداد فترة التحليل أو معدل الطرح على صفحات العدد الواحد أو معايير مكان النشر على صفحات الجريدة ودرجة الإبراز التي توليها الصحف لموضوعات هذه القضية . وجاءت جريدة الأهرام في المرتبة الأولى من حيث درجة الاهتمام النسبي بقضايا الهجرة بالمقارنة بجريدتي الأخبار والجمهورية على الترتيب .

٢ - قدم الجانب الأكبر من المضامين المرتبطة بالهجرة على صفحات الجرائد الثلاث في قوالب : الإعلان الصحفي ، والخبر الصحفي ، ثم المقال الصحفي في المرتبة الثالثة وتدفى ظهور هذه المضامين في قوالب تحريرية أخرى كالحديث الصحفي والتحقيق الصحفي ، والمؤتمرات والندوات ، والرسائل الصحفية والقصص والأمثال .. الخ . وعكس ذلك الطابع الخبري والمعرفي الغالب لهذه المضامين .

٣ - لم تتجاوز المضامين الصحفية المثارة على صفحات الجرائد الثلاث حد الدعاية والترويج لفكرة الهجرة في البداية ، ثم تدعم هذه الفكرة وتأكيدا بعد ذلك على امتداد فترة التحليل . وتلاشى أو كادت وظائف أخرى مهمة كالتوعوية ، والتوجيه ، وبلورة الرأي العام تجاه الجوانب والأبعاد المختلفة لقضية الهجرة ، وبالتالي - وهذا هو المهم - لا يجوز لنا أن ننسب أية تصورات أو مدركات قد نكشف عنها لدى الجمهور حول جوانب معينة لقضية الهجرة إلى الصحف ، وعلينا أن نبحث عن مصادر هذه التصورات لدى الجمهور خلال المقابلات الميدانية .

٤ - أثبت استعراض الأفكار والتصورات التي وردت في المضامين المرتبطة بالهجرة خلال فترة التحليل ، وكذا الرؤية العامة للباحث لبقية المضامين الصحفية الأخرى المثارة ، أن الجرائد الثلاث موضع البحث

التي قد تقاعست عن القيام بدورها للتنمو في طرح ومناقشة الجوانب المختلفة لقضية الهجرة أو العمل على معالجة الآثار السلبية المترتبة على هذه القضية في المجتمع بل وهدمت أحياناً في الاتجاه المضاد والعكسي الذي يدعم جوانب سلبية عديدة . جاءت في جانب منها كأثر مباشر أو غير مباشر لظاهرة الهجرة ، يأتي على رأسها ، تدهور قيمة العمل والإنتاجية ، والتفكك الأسري والإفراط الاستهلاكي .

• — وأخيراً — وهذا هام لتحليل الميداني فيها بعد — فإن المضافين الصحفية المرتبطة بالهجرة والتي جرى استعراضها أو تحليلها على صفحات الجرائد الثلاث لم تخاطب جمهور القرية ولم تعكس أي مظهر من مظاهر الهجرة الفلاحية للخارج باستثناء الإشارة السريعة إلى موضوع دجرة الفلاحين المصريين إلى العراق ، والإعلان من حين لآخر عن جرائم مكاتب التسفير الوهمية التي وقع ضحيتها العديد من الفلاحين البسطاء ، وبالتالي لنا أن نتوقع ألا يكون للمصحف دور يعتد به في آليات الهجرة الفلاحية للخارج . وهو ما صلتثبت منه خلال الدراسة الميدانية . والتي نعرض لنتائجها في الفصل القادم .

الفصل السابع

رؤية الجمهور وفاعلية أجهزة الإعلام

الفصل السابع

رؤية الجمهور وفاعلية أجهزة الاعلام

بعد استعراض سمات المضمون الاعلامي المقدم على صفحات الجرائد الثلاث والتوجهات العامة لهذا المضمون حول موضوع هجرة العمالة المصرية للخارج يصبح من المنطقي ، وحتى تكتمل الحلقة ، أن نسأل ، هل وصل هذا المضمون إلى الجمهور بمنطقة البحث ، وكيف وصله ؟ وما هو تأثيره لدى الجمهور ؟ وعند بحث هذا التأثير ، هل يختلف الموقف عند من تعرض لهذا المضمون ومن لم يتعرض له ؟

ويسمى هذا الفصل ، إلى عرض نتائج العمل الميداني بقرينة البحث ، وما يتوافر لدينا من بيانات حصلنا عليها سواء من خلال المقابلات المقننة التي طبقت خلالها استمارة دليل المقابلة ، أو من خلال الحوار المفتوح مع المبحوثين. وملاحظة أسلوب تعاملهم مع أجهزة الاعلام المختلفة في مجرى الحياة العملية وترتبط خطه عرض البيانات بالإجابة على التساؤلات التي يثيرها البحث في هذا الجانب والتي تدور حول مدى تعرض الجمهور بمنطقة البحث لأجهزة الاعلام المختلفة، وحقيقة تصوراتهم لموقف هذه الأجهزة من قضية الهجرة ، وكذا رؤيتهم لظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج ومدى وعيهم بالأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، وعلاقة ما يوجد من تصورات لدى الجمهور حول الهجرة بما هو مشار من مضامين إعلامية، ودرجة اعتماد الأفراد على أجهزة الاعلام في اتخاذ قرار الهجرة ، وبصورة أكثر تحديدا يتضمن الفصل مناقشة العناصر الثلاثة التالية :

٢ — تعرض الجمهور لأجهزة الإعلام المختلفة بمنطقة البحث .

٣ — أجهزة الإعلام وهجرة العمالة (التأثير — والفاعلية) .

أولا : رؤية الجمهور لظاهرة الهجرة :

تشير البيانات الميدانية إلى أن جميع الأفراد بقرية البحث سواء من داخل إطار العينة الأصلية أو خارجها ، لديهم معرفة واسعة بموضوع هجرة العمالة إلى الخارج . وتتحدد هذه المعرفة في أن هناك رغبة عارمة لدى الناس على اختلاف مستوياتهم للسفر والعمل بالخارج فترة مؤقتة والعودة إلى البلد ببعض المدخرات تعينهم على الوفاء بمتطلبات الحياة المادية ومواجهة مشاكلهم الخاصة وضمان مستقبلهم ومستقبل أولادهم . وأن ذلك هو أحد الطرق المتاحة أمام الفرد الذي يعاني من مشكلات مادية ، وضيق في كسب لقمة العيش ، وعلى الرغم من أن الجانب الأكبر من المبحوثين لم يتمكن من تحديد عدد الأفراد الذين سافروا للعمل بالخارج في القرية ، إلا أن إجاباتهم التلقائية على تساؤلنا الخاص بتصورهم حول العدد التقريبي للمهاجرين بالقرية تعكس شعوراً كبيراً لديهم بضخامة هذا العدد : ديوه ، كثير أوى يا بيه ، كل الناس بقسافر ، أعرف ناس كثير سافرت ، إلى بيقدر يسافر يسافر ، الناس كثير بتروح وتيجى من بره إلى غيرها من الإجابات التى تكشف عن إدراك واضح من جانب الأفراد بالقرية باتساع نطاق ظاهرة الهجرة . سواء على مستوى القرية أو القرى ، والمراكز الأخرى . المجاورة .

وقد أفغى هذا الإدراك على ما يبدو إلى خلق شعورا لدى المبحوثين بمنطقة البحث بأن الهجرة إلى الخارج أصبحت مطلباً عاماً واتجاهاً مفضلاً لدى جميع الأفراد على اختلاف مستوياتهم أو حاجاتهم الحقيقية إلى الهجرة .

والبحث عن فرص عمل خارج نطاق مجتمعهم المحلي ، وقد بلغ هذا الشعور من العمق إلى الحد الذي أصبح يشكل في حد ذاته دافعا قويا يضاف إلى جملة الدوافع والأسباب التي تدفع بالأفراد إلى اتخاذ قرارهم بالسفر للعمل بالخارج وذلك بفعل عمليات التقليد والمحاكاة ومسايرة المجموع .. إلخ .

وتكشف المناقشات المستفيضة مع المستويات المهنية المختلفة ، أن ثمة علاقة بين نوع المهنة ودرجة الإحساس بحجم ظاهرة الهجرة ، حيث تلاحظ تزايد الشعور بظاهرة الهجرة والميل إلى التضخيم حجمها لدى فئات الموظفين والمهنيين والحرفيين والطلبة ، في حين يتناقص هذا الشعور لدى فئات الفلاحين ، والعمال والتجار على الترتيب ، وبصفة هامة كلما ارتفع المستوى الثقافي والتعليمي للبحوث كلما مالت إجاباته حول تقديره لحجم ظاهرة الهجرة ، وعدد المهاجرين بالقرية إلى التضخيم ، مما يكشف عن درجة تأثير المتغير التعليمي والثقافي في تعميق الإحساس باتساع نطاق ظاهرة الهجرة ، بما يضيحه هذا المتغير من فرص وقدرات أفضل في التعرض والتفاعل مع أساليب الاتصال المختلفة من ناحية ، وتوسيع مدركات الفرد بما يحدث من تغيرات اجتماعية وحراك اجتماعي بالقرية بفعل عمليات الهجرة من ناحية أخرى .

وحول رؤية المبحوثين للأماكن التي يقصدونها عامة المهاجرون للعمل بالخارج في القرية ، جاءت العراق والأردن في المرتبة الأولى كما توضح بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (١)

معرفة المبحوثين ببلدان مقصد المهاجرين للعمل بالخارج

بلد المقصد	العدد	النسبة
العراق	٧٠	٢٥ %
الأردن	٥٠	٢٥ %
العراق والأردن	٣٠	١٥ %
ليبيا	٢٠	١٠ %
الكويت	١٦	٨ %
السعودية	٨	٤ %
دول أخرى	٤	٢ %
لا أعرف	٢	١ %
المجموع	٢٠٠	

ويلاحظ من بيانات الجدول أن العراق والأردن قد حظيت بما يقرب من ٧٥ % من إجابات المبحوثين حول الأماكن التي يهاجر إليها أبناء القرية للعمل بالخارج ، وهو أمر طبيعي ويسهل فهمه على ضوء سهولة إجراءات السفر إلى هذين البلدين من حيث قلة نفقات الانتقال من ناحية وعدم اشتراط الحصول على تصريح دخول من جهة أخرى ، ويأتى بعد ذلك فى مرتبة تالية ليبيا ، والكويت والسعودية ودول أخرى على الترتيب ، ويكشف الحوار مع المبحوثين على أن ليبيا كانت تحظى فى فترة متقدمة على أهمية خاصة كبلد يقصده المهاجرون من أبناء القرية ، ثم تلاشى مركزها تقريبا بعد ذلك بسبب صعوبة إجراءات

السفر إليها والعلاقات المتوترة بينها وبين مصر في الوقت الحاضر ، ومع ذلك ، فقد تحدث البعض عن تجربتهم الطيبة في العمل في ليبيا وتمنياتهم أن تعود هذه الأيام : لقد شفت أيام حلوة في ليبيا ، الشغل والله كان حلوا في ليبيا ، الواحد عرف يحوش قرشين هناك ، لو يفتحوا الحدود علشان يسافر لليبيا تاني . . إلى غيرها من الإجابات التي تكشف عن إدراك واضح من جانب بعض المبحوثين الذين خبروا العمل في ليبيا في المراحل الأولى من الهجرة ، بقلة الدخل وصعوبة ومشقة العمل حاليا بالخارج وبالذات في دولتي العراق والأردن التي تكثرت بها في الوقت الراهن العمالة المصرية اليدوية وغير اليدوية وغير الماهرة ، وغالبيتهم من الفلاحين والعمال والطلبة ، الذين يشكون عند عودتهم أو في خطاباتهم إلى ذويهم من قلة الدخل ، وضيق فرص العمل المتاحة أمامهم هناك .

ومن اللافت للنظر في بيانات الجدول السابق ، انخفاض نسبة الإجابات التي لم تستطع تحديد بلدان مقصد المهاجرين ، حيث لم تتجاوز هذه النسبة (فردين) فقط من إجمالي أفراد العينة البالغ عددهم (٢٠٠) . فقد لوحظ عليهم بصفة عامة طابع التردد وعدم الرغبة في الحديث والميل إلى الانطواء في حين أن بقية أفراد العينة وكذا الأفراد الآخرين من خارج نطاق العينة الأصلية بما فيهم أولئك الذين لم يخبروا السفر إلى الخارج أوليس لهم أقارب ومعارف في الخارج لديهم معارف واضحة عن بلدان مقصد المهاجرين ، مما يشير إلى دور أنماط الاتصال المختلفة في تدعيم معارف الأفراد بالقرية على اختلاف مستوياتهم بالجهات التي يتوجه إليها المسافرون للعمل بالخارج .

ومع ذلك نجد أثراً واضحاً للتمايز المهني بين المبحوثين في تحديد معارفهم لبلدان مقصد المهاجرين ، فبينما تحددت هذه المعارف لدى فئات

الإصلاحين والعمال وبعض الحرفيين والطلبة في العراق والأردن وليبيا . نجد أنها امتدت لدى فئات الموظفين ، والمهنيين والتجار وغيرهم ، مما يتميزون بارتفاع مستواهم التعليمي لتشمل بلدان السعودية ، والكويت ودولة الإمارات العربية وغيرها من الدول التي تستقبل العمالة المصرية وبالذات الماهرة منها ، مما يشير إلى أثر المتغير المهني والتعليمي في تحديد معارف ومدرجات الأفراد ببلدان مقصد المهاجرين .

وفي محاولة للتعرف على رؤية المبحوثين لبواعث الأفراد من السفر للعمل بالخارج في القرية ، طرحنا السؤال الآتي : لِمَ إلى ييخلى الناس تسبب بلدها وتسافر به ؟ ويكشف الجدول رقم (٢) عن نتائج إجابة المبحوثين على هذا السؤال :

جدول رقم (٢)

(رؤية المبحوثين لدوافع الأفراد من وراء السفر للعمل بالخارج)

العدد	%	دوافع السفر
٥٧	٢٨.٥٠	١ - لتحقيق مستوى المعيشة
٤٧	٢٣.٥٠	٢ - ضيق سبل العيش (الفقر والحاجة)
٣٦	١٨.٠٢	٣ - فرص العمل المحدودة في البلد
٢٧	١٣.٣٣	٤ - لتسديد الديون وحل المشاكل المادية
١٩	٩.٣٣	٥ - قلة عائد العمل في البلد
١٤	٧.٠٢	٦ - كل واحد يسعى لحاله
٢٠٠	١٠٠.٠٠	المجموع

ويبدو واضحاً من بيانات الجدول ، ومن المناقشات المستفيضة مع
المبحوثين من مختلف الفئات المهنية بالقرية أن الجميع لديه تصوراً واضحاً
يربط بين السفر للعمل بالخارج ، وبين تجميع الثروة والمال والثمن ،
فالمعيشة صعبة في البلد ، ومتطلبات الحياة المادية كبيرة ، وفرص العمل
محدودة ، كما أن عائد العمل ضئيل ، وأن فرص العمل بالخارج متاحة
وأفضل ، ويمكن للإنسان أن يبنى مستقبله هناك ، ويعود ببعض المال
يمكنه من رفع مستوى معيشته ، وتسديد ديونه ، وحل مشاكله المادية
والوفاء بمتطلبات الحياة ، سواء في بناء مسكن أو تربية الأولاد وتأمين
مستقبلهم أو في الزواج . الخ .

ووفقاً لهذا التصور ، والبيانات التي تكشف عنها الجدول رقم (٤)
فإن ثمة عوامل طرد تمكن وراء قرار الأفراد في القرية بالسفر للعمل
في الخارج تتحدد في : ضيق سبل العيش ، وكثرة المتطلبات المادية ،
ومحدودية فرص العمل ، وضآلة العائد المادي . الخ . وعوامل جذب
تتعلق بتوافر فرص العمل بالخارج ، وكثرة العائد المادي ، ومع ذلك ،
فإن المناقشات المتعمقة ، والمخوار غير المباشر ، والملاحظات الواقعية ،
تكشف عن دوافع أخرى أصبحت أكثر أهمية وبالذات في المرحلة
الرائحة من الهجرة ، حيث أصبحت الهجرة في حد ذاتها آلية لإنتاج الهجرة
ودافعاً لها . فهي من ناحية أصبحت قيمة عليا ومفضلة ومنغوبة لدى جميع
الأفراد ، كما أن المهاجر العائد ببعض المدخرات سرعان ما يكتشف أنها
لا تمكنه من تحقيق كل طموحاته ، والوفاء باحتياجاته وتطلعاته المتزايدة
نتيجة لارتفاع الأسعار والغلاء والتضخم في المجتمع ، فيجد نفسه مضطراً
للمعاودة التفكير في الهجرة . ومن ناحية أخرى نجد جانباً كبيراً
من الأفراد يسعون إلى السفر للعمل بالخارج ، ليس تحت ضغط

الحاجة المادية ، أو عدم توافر فرص العمل .. إلخ ، ولكن بفعل عمليات التقليد والمحاكاة ، فإذا كان قريبا أو زميلا أو صديقا لهم قد سافر ، فلماذا لا يساقرون لتوفير بعض المال يضاف إلى مالهيم نحو طام للمستقبل والحفاظ على مستوى معيشى لائق وتحقيق تطلعاتهم الاجتماعية والمادية ، والتي تزايدت بفعل تغير الظروف الاجتماعية وتطبيق سياسات الانفتاح فى المجتمع .

ومع إقرار الجانب الأكبر من المبحوثين وبالذات فئات الفلاحين والعمال والحرفيين من وجود نقص فى العمالة اليدوية فى البلد ، وارتفاع أجور العمالة بطريقة تهدد الإنتاج الزراعى ، وإمكانية تحقيق عائد مالى مجزى من وراء العمل بالداخل سواء فى أعمال الزراعة أو البناء والتجارة .. إلخ ، إلا أن السفر فى حد ذاته ، مازال يمثل حلما وبريقا يراود الأغلبية فى القرية وتكشف إجابات المبحوثين وحوارنا معهم عن هذا المعنى : رد على اليه يولد وكله يمكن يسعلنا فى عقد ، الواحد مهما ما يشتغل هنا مشحقة در يحوش قرشين ، الواحد بره يستحمل شوية ويشتغل فى أى شىء علشان يكون قرشين يعمل بيهم حاجة دالى غيرها من الإجابات التى تكشف عن درجة تمكن فكرة السفر للعمل فى الخارج . ورسومها لدى المبحوثين فى القرية بحيث أصبحت هى المحرك الاساسى وراء الهجرة بصرف النظر عن أى اعتبارات أو دوافع أخرى للسفر .

ويكشف أحد المبحوثين من فئة العمال اليدويين ، والذي خبر السفر إلى ليبيا والعراق عن دوافع موضوعية ونفسية أخرى كامنة لدى بعض الفئات ، وبالذات اليدوية منها ، من وراء السفر وهى ، عدم الانتظام فى العمل : الواحد يشتغل يوم ويبطل يومين فى انتظار حده يتاديه ، والكسل

والقعود وخش ، والمعاملة السيئة وعدم احترام العامل الأجير واليدوي ومعارفته في حين في الخارج ماحدث عارف حد ، والناس بتحترم بعضهم ، وهذا الدافع النفسى الأخير على ما يبدو هو الذى يفسر لماذا يتجه بعض المصريين لقبول الأعمال اليدوية والدونية في الخارج ، وترفض العمل بها في الداخل رغم عائدها المادى المجرى في الوقت الراهن .

وأيا كانت دوافع السفر ، فقد اتجه الحوار مع المبحوثين لمحاولة التعرف على الطريقة التى عرف بها الناس في القرية «سكة السفر» للخارج . بمعنى آخر كيف ظهرت الفكرة ، وكيف انتشرت ورسخت إلى الحد الذى أشرنا إليه أنفاً ، ومع أن الجانب الأكبر من المبحوثين لم يتمكن من تحديد كيفية ظهور فكرة السفر بالقرية ، إلا أن بعض المبحوثين ، وبالذات من الفئات المتعلمة بالقرية ، أشاروا إلى عدة مصادر فيها :

أولاً : زيادة قوة العمل بالقرية عن الحاجة الحقيقية واتجاه جانب من قوة العمل هذه للبحث عن فرص عمل خارج حدود القرية ، وقدوم عدد من مقاولي الأنفساء إليهم الذين عرضوا عليهم العمل بمناطق الاستصلاح الجديدة ، ثم بعد ذلك الاتفاق معهم على نقلهم للعمل بليبيا ، والعراق ، والأردن وغيرها من الدول المستقبلية للعمالة .

ثانياً : انفتاح العديد من أبناء القرية ، وبالذات الفلاحين منهم على العالم الخارجى . من خلال السفر خارج نطاق القرية والانخراط في سلك الجندية ، واكتسابهم لخبرات جديدة منها الاستماع إلى فكرة السفر للخارج وعند تسميهم أخذ جانب كبير منهم تراوده فكرة السفر ، بعد أن كره العودة إلى العمل الزراعى الأجير أو العمل الخدمى محدود الدخل بالقرية لمن قامت الحكومة بتعيينه كعمال خدمات .

ثالثاً : الإشارات بالنسبة للموظفين بالقرية وبالذات فئة المدرسين العاملين بوزارة التربية والتعليم .

رابعاً وأخيراً : الصحف التي تحدثت عن تجربة تهجير بعض الفلاحين المصريين إلى العراق ، وانتقال أخبار التجربة إلى العديد من الفلاحين الباحثين عن عمل عبر أساليب الاتصال الشخصي المختلفة .

وقد تسكفت هذه المصادر الأربعة في إدخال فكرة السفر للخارج إلى القرية ، وأدت النجاحات الأولى لمن سافر إلى الخارج وعاد محملاً بالعديد من المقتنيات والهدايا وبعض المال ، وما ظهر على هؤلاء الأفراد من بعض مظاهر الثراء والسلوك الإنفاقي الذي في بعض الأحيان ، إلى ترويح فكرة السفر وانتشارها على نطاق واسع وتدهيم الإدراك والمعرفة بها لدى كافة القطاعات المهنية بالقرية ، وأخذ الاهتمام بها يتزايد شيئاً فشيئاً ، بتزايد أعداد الأفراد المهاجرين والعائدين إلى القرية ، وما يتر كونه من تأثيرات اجتماعية مختلفة . ومع هذا الاهتمام ، دخلت الفكرة إلى مرحلة التقييم وحساب المكسب والخسارة من ورائها ولعب هنا الاتصال الشخصي وعمليات التقليد والمحاكاة ، والضغوط التي يتعرض لها الأفراد في الوفاء بمتطلبات المعيشة ، وزيادة التطلعات دورها في تغليب ميل الأفراد بالقرية إلى تبني الفكرة والسمي لخوض تجربتها بل واعتبارها في حد ذاتها قيمة عليا تتوارى أمامها كل القيم الأخرى ، وأصبح السفر من أجل السفر هو المطلب الذي يتوق إليه الجميع وبالذات فئة الشباب .

ويكشف الحوار مع المبحوثين حول الطريقة التي يتم من خلالها السفر وكيفية إتمام إجراءاته ، على أن الجزء الأكبر من عملية الهجرة بالقرية يتم من خلال مكاتب التفسير وامتداد العمل الشخصية كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

(كيفية إتمام إجراءات السفر للخارج)

ترتيب إجراءات السفر	العدد	%
١ - عقد عن طريق أحد المعارف	٤٠	٢٠ %
٢ - مكاتب التفسير ومقاولي الأنفار	١٢٤	٦٢ %
٣ - الإعارة	٣٠	١٥ %
٤ - المغامرة الشخصية	٦	٣ %
المجموع	٢٠٠	١٠٠ %

وواضح من بيانات الجدول . أن الجزء الأكبر من عملية الهجرة يتم ترتيبه عبر مكاتب التفسير ومقاولي الأنفار بنسبة (٦٢ %) وبأى بعد ذلك السفر عن طريق عقود العمل التى يحصل عليها الأفراد عن طريق شبكة العلاقات الشخصية سواء من خلال أحد المعارف وأصحاب النفوذ فى مصر ، أو أحد الأقرباء أو الأصدقاء . عن يعملون بالخارج بنسبة (٢٠ %) ثم تأتى الإعارة للوظفين والعاملين بالمؤسسات والهيئات الحكومية بالقريبة بنسبة (١٥ %) فى حين لم تتجاوز نسبة إقبال الأفراد على المغامرة الشخصية والسفر بلا عقد أو ترتيب مسبق لفرصة العمل بالخارج (٣ %) من إجمالى عدد المبحوثين من أفراد العينة ، مما يكشف عن ضآلة المبادرة الشخصية والتردد والخوف من السفر والغربة دون الإحتياط من جانب العديد من القرويين وتفضيلهم للسفر إلى البلدان التى يتواجد لديهم فيها معارف وأصدقاء ولو بدون عقد أو ترتيب مسبق لفرص العمل على السفر بعقد مضمون إلى البلدان التى لا يوجد لديهم فيها

معارف ، مما يشير إلى دور شبكة العلاقات الشخصية في الترويج والإعداد لعملية السفر للعمل بالخارج . والجدير بالملاحظة هنا ، أن أيا من المبحوثين لم يشر إلى دور الإعلانات التي تنشرها الصحف حول فرص العمل المتاحة بالخارج ، مما يؤكد إنعدام اعتماد القرويين على هذا المصدر في ترتيب إجراءات سفرهم للخارج .

وقد أوضح الجانب الأكبر من المبحوثين ، أن السفر للخارج في الوقت الراهن ، لم يعد مسألة سهلة ، كما كان الحال من قبل ، يتحقق بمجرد رغبة الفرد في السفر ، وتوافر بعض المال لديه لمواجهة نفقاته ، وإنما أصبح الأمر أكثر صعوبة ، حيث يقل الطلب حاليا على العمالة اليدوية ، وأن فرص العمل المعروضة من خلال المصادر المختلفة أصبحت محدودة ومقصورة على صاحب الحظ والمعارف ، وعلى الراغب في السفر أن يدفع الكثير في مقابل الحصول على عقد عمل بالخارج . وقد تلاحظ أن هذا الشعور يتزايد لدى فئات الفلاحين والعمال والحرفيين ، ويقل لدى الفئات الممثلة الأخرى ، وهو أمر يسهل فهمه على ضوء ضيق فرص العمل المتاحة بالخارج أمام العمالة اليدوية ، وانحسار الدول المستقبلية لهذه العمالة بعد الانتهاء تقريبا من بناء البنية الأساسية لمشروعاتها التنموية ، وتقاص عائداتها البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى التخلّص أو التخفيف من هذا النوع من العمالة .

وقد أشار بعض المبحوثين من الذين خبروا العمل بالأردن والعراق مؤخرا - ومعظمهم من الفلاحين الأميين - إلى الصعوبات والمشكلات التي واجهونها هناك ، من قلة العائد المادي ، وانخفاض الأجور ، وكثرة أعداد المصريين المتعطلين ، وتكالبهم على فرص العمل المعروضة هناك ووقوعهم ضحايا الاستغلال ، واضطرارهم للعودة تحت ضغط الظروف

الصحة هناك ، دون أن يتمكنوا حتى من تنهاية نفقات سفرهم ، ومع ذلك ففي رأى الكثيرين أن المسألة هي إلا حظ ونصيب وتوفيق من الله حيث تحدث البعض عن خبرتهم الطيبة وتوفيقهم في العمل بالخارج ورغبتهم في معاودة السفر مرة أخرى .

وقد تعددت رؤية المبحوثين لما يحمله المهاجرون العائدون معهم من الخارج في الأجهزة والأدوات المنزلية ، مثل أجهزة التسجيل والتليفزيونات والغسالات ، والبطونجات ، والملابس ، والهدايا والحلى وغيرها من أدوات الزينة والترفية ، فضلا عن المال ، وعادة ما يربط الأفراد بالقرية بين عودة المهاجر وإحضاره لمثل هذه الأشياء ، ديا عم دالسه راجع من بره والعيشة معدن ، ، د ياخويا رجع من بره ولم ترى معه حاجة ، وزوجها رجع وجاب لها الهنه من بره ، إلى غيرها من التعبيرات التي تكشف عن تواجد تصور يربط بين العودة من الخارج وضرورة إحضار بعض المقتنيات .

وبشكل مثل هذا التصور - على ما يبدو - ضغطاً شديداً على المهاجر العائد ، فن ناحية . يحرص كل منهم عن أن يحمل معه بعض الهدايا والمقتنيات السلمية بصرف النظر عن مدى توفيقه في العمل بالخارج أو حاجته الحقيقية لهذه السلع ، وحتى لا يبدو في مظهر العاجز أو الفاشل ، ويكشف أحد المبحوثين عن هذا المعنى بقوله : أنا لما لقيت الحياة صعبة بره ، اضطرريت اشتغل أى حاجة علشان أقدر أجيب ثمن التذكرة ، وحاجه معايا أخش بها على العيال ، . ومن ناحية أخرى يشكل هذا التصور باعثاً مهما يرفع من تطلعات الأفراد من غير المهاجرين ويغلب ميلهم إلى الهجرة .

وقد اتجه الحوار مع المبحوثين من مختلف الفئات الاجتماعية للتعرف

على رؤيتهم لما يظروا على المهاجرين العائدين من الخارج من تغيرات
سواء في أحوالهم المادية أو تصرفاتهم الخاصة ، وقد أقرت الغالبية
المعظمى بنسبة (٨٥٪) من إجمالي عدد المبحوثين بأن ثمة تغيرات تطرأ
على هؤلاء الأفراد ، وتتحدد هذه التغيرات وفقاً لتصورات المبحوثين
في ميلهم إلى الكسل وعدم الإقبال على العمل وبالذات البدوى والإعتماد
على مالديهم من مدخرات ، وظهورهم بمظهر أفضل من ذي قبل سواء في
ملبسهم أو ماكلهم أو مسكنهم وطريقة تعاملهم مع الناس ، لقد أصبحوا
من ذوي الأملاك ويتصرفون على هذا الأساس . بعبارة أخرى ، ترى
الغالبية المعظمى من المبحوثين أن الهجرة ، قد ساهمت في إحداث حراك
اجتماعى لفئة المهاجرين دعم من مركزهم ونفوذهم الاجتماعى بالقرية
بفضل ما توافر لديهم من ثروات حصلوها من الخارج وبتزايد وطأة
الشعور بهذا التغير لدى فئات الموظفين والمهنيين والتجار بالقرية ، الذين
عبروا في الحوار معهم عن سخطهم وتبرمهم لما أحدثته الهجرة من حراك
اجتماعى لبعض الفئات الدنيا بطريقة تقلص من نفوذهم ومكانتهم
الاجتماعية . وقد عبر عن ذلك أحد المبحوثين من جماعة كبار الملاك
بالقرية بقوله : « يا هم إلهى ييساقر برة ويرجع حـد عاد يعرف
يكله ، . ويضيف آخر ، « كان فيه ناس مش لقيه تأكل ، وذلوقى
انتفعت علينا ، . هذا الشعور من جانب جماعة كبار الملاك وأصحاب
النفوذ التقليديين بالقرية بخطورة الحراك والمكانة الجديدة التى نالها أصحاب
الثروات الجدد من المهاجرين العائدين بالقرية ، انعكس في مسلك هذه
الجماعة واتجاهها - في محاولة منها للحفاظ على استمرارية مكانتهم إلى عظيم
دخولها النقدية من خلال إقامة مشروعات مزارع الدواجن الأربعة
بالقرية التى يمتلكها كبار الملاك ، وتحديد الأربعة الكبار منهم وبناء
المساكن ذات الطراز الحديث المحاطة بالأسوار والحديقة فى مدخل القرية ،

حفاظا من جانبهم على مظهرهم الإجتماعي وتأكيذا لاستمرارية مكانتهم الإجتماعية إزاء التغيرات التي أحدثها المهاجرون العائدون في شكل ونمط منازلهم أو مظهرهم الإجتماعي العام .

فلذا انتقلنا إلى المهاجرين أنفسهم نجد إدراكا واضحا لدى هؤلاء الأفراد بما حدث لهم من تغيرات ، فقد أقر الجانب الأكبر منهم بأن أوضاعهم الإجتماعية قد تحسنت بعد الهجرة ، وأصبحوا أكثر إحتراما وتقديرا من قبل الآخرين عن ذي قبل ، ويبدو أن خبرة السفر والعمل بالخارج قد أحدثت بعض التغيرات في شخصية هؤلاء الأفراد وتصرفاتهم وأسلوب تعاملهم مع الآخرين فقد تلاحظ من خلال الحوار معهم توافر درجة ثقة عالية بالنفس ، بالمقارنة بأقرانهم من غير المهاجرين من نفس فئاتهم المهنية بالقرية وأصبحوا أكثر جرأة في الحديث وإدراكا للواقع ووعيا بالحقوق .

لقد اكتسب البعض منهم العديد من الألفاظ والمصطلحات الجديدة ويكشف أحد الفلاحين العائدين توا من العمل في الأردن وهو يروي تجربته عن بعض من هذه المصطلحات دشت هربية بويك أمريكاني ، دالشوفير قالي ، د الغندق مليان أجهزة كهربائية وزينة ، إلى غيرها من التسميات التي خبروها من خلال تجربة السفر والعمل بالخارج ، وزادت بالتالي من مداركاتهم وتطلعاتهم ، ودرجة انفتاحهم وإقبالهم على مجالسة الآخرين سواء من نفس فئاتهم المهنية أو غيرها . ومع أن الجانب الأكبر من هؤلاء المهاجرين قد أبدى في حوارهم رغبة قوية في استمرارية تملك الأرض الزراعية وحرص عليها ، إلا أنها على ما يبدو رغبة التملك والبحث عن الضمان والأمان للمستقبل فقط حيث عبر الكثيرون عن التهمين من شأن العمل الزراعي وعائده ، الفلاحة ماعدتش بتجيب همها . والعمل البدوي

بصفة عامة ، وميلهم إلى امتياز أعمال أخرى ، وبالذات الأعمال التجارية والمشروعات الإستثمارية الخدمية والوظائف الحكومية .

ويبدو من الحوار مع المبحوثين من مختلف الفئات المهنية بالقرية ، حول رؤيتهم لأوجه انفاق مدخرات المهاجرين ، أن الجزء الأكبر من هذه المدخرات يتجه إلى بناء البيوت ، وحل المشاكل المادية ، والدخول في مشروعات وشراء الأرض ، كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (٤)

(أوجه انفاق مدخرات المهاجرين العائدين)

أوجه الإنفاق	العدد	%
١ — شراء الأرض الزراعية	٦	٣
٢ — شراء أو بناء مسكن أو تحسينه	٩٤	٤٧
٣ — تسديد الديون وتلبية المتطلبات المادية	٧٠	٣٥
٤ — استثماره في مشروع	٢٠	١٠
٥ — إيداعه في بنك	١٠	٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠ %

وواضح من بيانات الجدول ، اتجاه الجانب الأكبر من المدخرات نحو بناء البيوت وتسديد الديون والوفاء بالمتطلبات المادية للأسرة سواء من أجل الزواج أو تعليم الأولاد ، ويأخذ ما قد يتبقى من ذلك مجراه سواء في الإستثمار في مشروع (كشراء عربة نقل ، أو محراث آلي أو ما كنية رى) أو فتح أحد المحلات والورش ، أو في تجارة المواشى والحبوب . . . الخ وفي الإدخار في البنك وبالذات لدى فئة الموظفين والمهنيين تحوطا للمستقبل وأخيراً ، في شراء الأرض الزراعية ، والتي عادة ماتكون موضع نزاع

وخلاف بين الورثة أو الأخوة ، فينتجه بعض من هاجر منهم إلى شراء أنصبة الآخر ، وقد انحصرت عمليات شراء الأرض الزراعية بالقرية في هذه الحدود الضيقة ولا توجد أية ميول أو محاولات من جانب جماعة المهاجرين للتملك والاستحواذ على مزيد من الأرض الزراعية . حيث أكدت لنا المصادر المختلفة بالقرية على أن سوق شراء وبيع الأرض الزراعية بها هادئ ومتوقف تماما ، مما يؤكد إنصراف المهاجرين عن الإستثمار في المجال الزراعي ، المترتب على عزوف أصحاب هذه المدخرات أصلا عن النشاط الزراعي ،

وفي محاولة للتعرف على اتجاهات المبحوثين نحو الهجرة والسفر للعمل بالخارج ، ودرجة أهمية هذا الموضوع لديهم ، طرحنا السؤال الآتي :
يا ترى الواحد يقعد يربي عياله ويشوف مصلحته هنا ولا يسافر بحبيب قرشين ؟ وقد أظهرت إجابات المبحوثين على هذا التساؤل الميل الواضح لديهم لتفضيل السفر لبعض الوقت كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

(تفضيل المبحوثين بين الهجرة والبقاء لتربية الأولاد)

نوع التفضيل	العدد	%
١ - الهجرة للعمل في الخارج	١٢٥	٦٢.٥
٢ - البقاء لتربية الأولاد	٥٨	٢٩.٢
٣ - غير معين	١٧	٨.٣
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

وتكشف بيانات الجدول أن الجانب الأكبر من المبحوثين يميلون إلى تفضيل السفر للعمل بالخارج على البقاء لرعاية الأسرة بنسبة (٦٣٪) وقد برر غالبيتهم هذا التفضيل على أساس أن السفر للعمل بالخارج سوف يمكنهم من تربية الأولاد بصورة أفضل ، وتوفير متطلباتهم ، وضمان مستقبلهم ، وتلاحظ أن هذا التفضيل والميل يتزايد لدى الفئات المهنية غير الماهرة أو البدوية ومنخفضة المستوى الثقافي والتعليمي كفئات الفلاحين والعمال والحرفيين ، أو الذين يعيشون أساساً في أسر كبيرة (متدة) حيث تتولى الأم أو الأب الأكبر أو الأخ أو العم . . الخ مهام تربية ورعاية الأولاد في حالة غياب العائل الأصلي ، في حين تخف حدة هذا الميل والتفضيل لدى الفئات المهنية الأخرى .

وفي المقابل ، فضل (٢٩٪) من المبحوثين البقاء لرعاية الأولاد والأسرة على الهجرة والبعيد عن الأهل ، وكل أو ضحنا من قبل فقد تزايد هذا الميل لدى الفئات المهنية ذات المستوى الاقتصادي والثقافي المرتفع كفئات المهنيين والموظفين وذوى الأملاك بالقرية ، في حين لم يتمكن ما يقرب من (٨٣٪) من إجمال المبحوثين من إبداء رأيهم في هذه المفاضلة وردوا في ذلك عبارات مثل : مش عارف ، الاختيار صعب ، حسب الظروف ، إلى غير هاتين الإجابات التي تكشف عن عدم قدرة على الحكم وإبداء الرأي الناجم على ما يبدو إما من ضيق الأفق وعدم القدرة على التمييز واستيعاب التساؤل . أو تساوى مركز الأمرين (الهجرة - وتربية الأولاد) لديهم .

وبعيداً عن الآراء والتفضيلات التي قد لا تعكس أحياناً حقيقة التصرفات في المواقف الفعلية في مجرى الحياة اليومية ، حاولنا تتبع مدركات الأفراد لدور الهجرة وما تمثله في حياتهم من أهمية حقيقة ، وتحقيقة

لذلك طرحنا سؤالين غير مباشرين الأول ، يحاول الكشف عن رؤية الأفراد لمن يحوز نقوداً أكثر بالقرية في الوقت الراهن ، والثاني يسعى للتعرف على الطريقة التي يمكن من خلالها تكوين مبلغ من المال للمستقبل وقد جاءت إجابات المبحوثين على السؤال الأول لتكشف عن رؤية لا تؤكد كثيراً على الدور الذي تلعبه الهجرة للعمل بالخارج كمصدر للغنى وتكوين الثروة في البلد ويوضح الجدول التالي نتائج تفريغ إجابات المبحوثين على هذا السؤال .

جدول رقم (٦)
(تصور المبحوثين لمن يملك نقوداً أكثر في القرية)

الدرجة	العدد	%
١ - ملاك الأراضي وأصحاب الحيازات الكبيرة	٧٤	٣٧.٢
٢ - المهاجرون العائدون	٤١	٢٠.٣
٣ - التجار وأصحاب الحرف والمهنيين	٦٥	٣٢.٣
٤ - المدرسون والعاملون بالحكومة	٦	٣.٢
٥ - غير مبين	١٤	٧
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وتكشف بيانات الجدول أن أصحاب الحيازات الكبيرة بالقرية وكذا جماعة كبار التجار والمهنيين وأصحاب الورش والصناعات الحرفية — هم أكثر الفئات المهنية حيازة للنقود بالقرية وذلك بنسبة (٣٧.٢٪) و (٣٢.٣٪) على الترتيب في حين لم يتجاوز نسبة من أشار إلى جماعة المهاجرين العائدون باعتبارهم أكثر الفئات ملكية للنقود سوى (٢٠.٣٪) فقط من إجمالي أفراد العينة . فالجماعة الأولى أصحاب الحيازات الكبيرة — (١٦ — هجرة المصريين)

بعمت كما أوضحنا من قبل إلى تعظيم دخلها النقدية سواء بإقامة المشروعات
الإستثمارية كمزارع الدواجن أو الاتجاه إن الزراعات غير التقليدية التي
تدر ربحاً أكثر وتمكنت الجماعة الثانية ومعظمهم من تجار المواشى والحبوب
وأصحاب مصانع الطوب والورش من تحقيق ثروات كبيرة مستفيدين
بذلك من مناخ الانفتاح وما حدث من رواج نقدي نسبي بالقرية أما نتيجة
لهذه السياسة أو لتحويلات العاملين بالخارج من أبناء القرية . في حين
نجد أن جماعة المهاجرين بالقرية ومعظمهم من الفلاحين والعمال المدمرين
قد أنفقوا الجوانب الأكبر من مدخراتهم التي حصلوها من الخارج سواء
في تسديد الديون وحل المشكلات المادية أو في بناء البيوت أو الدخول في
مشروع محدود ، وما تبقى — وهذا نادر — لا يمكن أن يقارن بما تجوزه
الجماعات الأخرى المشار إليها من وفورات نقدية .

وإذا كانت هذه الإجابات تكشف عن رؤى تشير إلى الهجرة
باعتبارها وسيلة لتحسين الوضع الاجتماعي والوفاء بالتزامات الضرورية
والتخفيف من ضغوط الحياة المادية للمهاجر ، فإن إجابات المبحوثين على
السؤال الثاني ، والخاص بتصورهم للطريقة التي يمكن من خلالها للفرد أن
يكون قرشين للزمن تكشف عن رؤى تميل إلى النظر إلى الهجرة باعتبارها
وسيلة يمكن من خلالها تجميع قدر من الثروة لتأمين المستقبل . فقد أشار
ما يزيد عن (٧٥ ٪) من المبحوثين إلى الهجرة للعمل بالخارج فترة من
الوقت باعتبارها الوسيلة المضمونة بل والوحيدة لتحقيق هذا الهدف . في
حين لم يشر إلى مضاعفة العمل مثلاً أو الاشتغال في أكثر من مهنة أو في مهنة
أكثر ربحية كالتيجارة سوى (١٥ ٪) فقط من إجمالى المبحوثين . ولم يتمكن
ما يقرب من (١٠ ٪) من تحديد هذه الطريقة ورددوا في ذلك إجابات
غامضة ، وتواكمية إلى حد كبير مثل مش عارف ، دى حاجات بتاع ربنا ،
واللى بيرزق الكل ربنا ، حد ديعرف إيه اللى حيجرى بكرة يا أستاذ .. إلخ .

وأيا كان الأمر ، فإن النتيجة المستخلصة من إجابات المبحوثين سواء على السؤال الأول أو الثاني تشير إلى تغلغل قيمة الهجرة للعمل بالخارج في نفوس الأفراد في منطقة البحث ، وإدراكهم لها باعتبارها أما وسيلة لحل المشكلات المادية ، أو التخفيف من ضغوط ومتطلبات الحياة ، وتحسين المركز الاجتماعي للفرد ، أو تحقيق قدر من الثروة يمكن استثماره في مشروع يدر ربحاً أو إدخاره للمستقبل .

وقد جاءت إجابات المبحوثين على التساؤل ، لو جئتك فرصة سفر بره دلوقى يا ترى نحب تسافر ؟ لتؤكد صحة هذه النتيجة ، بل وتلقى مزيداً من الضوء على الأهمية البالغة التى أصبحت تحظى بها قيمة العمل بالخارج في نفوس القرويين . وبوضح الجدول التالى نتيجة الإجابة على هذا التساؤل .

جدول رقم (٧)

(موقف المبحوثين من السفر للعمل بالخارج)

الموقف	العدد	%
١ - يرغب في السفر	١٧٠	٨٥,٢
٢ - لا يرغب في السفر	٣٠	١٤,٨
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وتكشف بيانات الجدول ، أن الجانب الأكبر من المبحوثين (٨٥,٢ %) تتوافر لديهم رغبة السفر للعمل بالخارج في حين لم تتجاوز نسبة من لا تتوفر لديه هذه الرغبة (١٤,٨ %) من إجمالى المبحوثين ، قدموا في ذلك مبررات مثل : أنا كبير أخواتى ، مین یربی العیال ، مین اللی یشوف المصاحبة بعدى ، أنا شغال غفیر وغیر مسموح لی بالسفر أنا کبرت

وبإتاحة حسن الختام إلى غيرها من الإجابات التي لا تكشف عن رفض كامل للهجرة كفكرة وقيمة ، ولكن إلى وجود عوائق تحول دون تحقيق هذه الفكرة في حين تظل الرغبة كامنة وجاهزة للتطبيق ، إذا ما توافرت الظروف وأزيلت هذه العوائق حيث تبين لنا بوضوح ميل الغالبية العظمى من الأفراد إن لم يكن جميع المبحوثين - باستثناء كبار السن - للهجرة للعمل بالخارج شريطة توافر عقد عمل مضمون هناك .

فإذا انتقلنا إلى تصورات المبحوثين الآثار المترتبة على هجرة الأفراد من القرية للعمل بالخارج نجد أن هذه التصورات تتباين بتباين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وموقفها من الهجرة ، فقد أقر ما يقرب من (٥٥ ٪) من المبحوثين بأن هناك آثار لذلك . في حين أكد حوالي (٤٠ ٪) أنه لا توجد آثار لهذه العملية على البلد ، ولم يتمكن ما يقرب من (٥ ٪) من إجمالي المبحوثين من إبداء رأيهم وتحديد موقفهم إزاء هذه المسألة . وعند تتبع خلفية هذه التصورات ، نجد أن الجانب الأكبر ممن أقروا بوجود تأثيرات لعملية الهجرة على البلد ينتمون أساساً إلى جماعة كبار ومتوسطى الحائزين وأصحاب مصانع الطوب والورش ، والتجار حيث تحدثوا طويلاً عما أحدثته الهجرة من تأثيرات اجتماعية على أوضاع الجماعات المختلفة بالقرية . و ناس كثير انتقلت ناس طلعت وناس نزلت ، شوية عيال طلعتوا برة ، ورجعوا عوجين الطاقية ، إلى غيرها من التعبيرات التي تكشف مدى المرارة التي تشعر بها هذه الفئات لما أحدثته الهجرة من حراك اجتماعي وبالذات للفئات الهامشية أو المعدمة . كما تحدث البعض الآخر عن نقص العمالة ، وعدم توافر الأنهار وارتفاع أجورهم بما أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج ، وبالتالي ارتفاع الأسعار في البلد .

وفي المقابل نجد أن الجانب الأكبر من الذين نفوا وجود أية تأثيرات

العملية للهجرة على البلد ينتمون أساساً إلى فئات الحرفيين والعمال، والفلاحين من غير الحائزين، والطلبة، ولديهم فإن الحاجة وعدم وجود شغل، هي التي تدفع الأفراد إلى الهجرة. وعندما أثير معهم موضوع نقص العمالة وارتفاع الأجور والأسعار المترتب على ذلك، أشار العدد الأكبر منهم إلى توافر الأيدي العاملة بالقرية. بل وزيادتها عن احتياجاتها الحقيقية ولكن ميل الأفراد هموماً إلى الكسل والعزوف عن العمل اليدوي الجسدي، هو الذي يؤدي إلى الشعور بنقص العمالة وارتفاع الأسعار، ووفقاً لتصوراتهم فليست للهجرة علاقة كبيرة بذلك.

وإذا كانت رؤية المبحوثين لمدى تأثير سفر الأفراد للعمل بالخارج على البلد قد تباينت بتباين الإهتمامات والمصالح الاجتماعية المختلفة، فإن شدة إجماع واضح بينهم لما يتركه هذا السفر من مشكلات اجتماعية. فقد أقرت الغالبية العظمى من المبحوثين (٩٢ و ٩٣٪) أن هناك مشكلات تحدث من وراء سفر الناس للخارج منها الخلافات الزوجية، والمنازعات المادية، ومعاناة النساء، وانحرافات الأولاد وسوء تربيتهم فضلاً عن نقص الأيدي العاملة وعزوف الأفراد عن الاجتهاد في العمل وبالذات الزراعي، اعتماداً على مدخراتهم، أو انصرافهم إلى النشاطات الأخرى الأكثر ربحية والأقل جهداً. وقد تلاحظ وجود علاقة بين النوع وشدة إدراك المبحوث لهذه المشكلات، حيث يتزايد إدراك النساء لهذه المشكلات بالمقارنة بالرجال، باعتبارهم أكثر الفئات معاناة من سفر الأزواج إلى الخارج حيث يقع عليهم عبء تدبير شؤون الأسرة ورعاية الأولاد وتوفير الحماية لهم فضلاً عن الحرمان العاطفي المترتب على غياب الزوج فترة طويلة بالخارج وتغييره أحياناً عند العودة... الخ.

ثانياً : أجهزة الإعلام والجمهور : (التعرض وأساليب التعامل)

تناول العرض السابق رؤية الجمهور بمنطقة البحث للأبعاد المختلفة لظاهرة الهجرة ، وعند بحث وتحديد علاقة أجهزة الإعلام بهذه ، الرؤية وحقيقة مساهمتها في تشكيل أبعادها ، ينبغي أن نعرض بداية لحجم تعرض الأفراد بقربة البحث لهذه الأجهزة ، وأنماط تعرضهم لمضامينها ، ومدى اعتمادهم على أجهزة الإعلام المختلفة وأساليب تعاملهم معها كمصدر للمعلومات حول القضية موضع البحث .

وقد اتجه البحث للوقوف على مدى حيازة الأفراد بقربة البحث لأجهزة الإعلام المختلفة ، وفي ذلك أفرت الغالبية العظمى من المبحوثين بنسبة تصل إلى (٨٥ و ٩٠ ٪) بأنهم يملكون جهاز راديو ويستمعون إليه ، في حين وصلت نسبة من أفقر بمحايزته لجهاز التليفزيون من أفراد العينة إلى (٥٥ ٪) من إجمالي المبحوثين وهو أمر يوضح إلى أي حد تغفل وسائل الراديو والتليفزيون بقربة البحث وأوضح ثلاثة من المبحوثين بأن لديهم جهاز فيديو ، وتلاحظ أنهم من بين جماعة المهاجرين العائدين الذين عملوا بالسعودية والكويت ، كما أشار ما يقرب من (١٨ و ٣٠ ٪) من المبحوثين إلى أنهم يشترون الجرائد يومياً ويحرصون على مطالعة موادها المختلفة بصورة منتظمة .

على أن هذه المؤشرات لحجم حيازة أجهزة الإعلام بالقرية لا تمكس في الواقع الحجم الفعلي لتعرض الأفراد لمضامين هذه الأجهزة ، حيث يتسع نطاق هذا التعرض ليشمل قنوات أخرى غير حائزة لهذه الأجهزة . فعلى سبيل المثال ، لا تقتصر دائرة مشاهدة برامج

التليفزيون بالقرية على جماعة حاضرة ، ولكن تمتد الدائرة ، كما هو ملاحظ ، لتشمل من يدخل في دائرتهم من الأقرباء والجيران والأصدقاء من لا يحوزون جهاز التلفزيون . كذلك فإن العدد الواحد من الصحيفة يجري تداوله بين أكثر من فرد ، سواء داخل نطاق أفراد العائلة أو الجيران أو جماعة زملاء في العمل ، هذه الحقيقة ، ترفع نسبة من أقر بشاهد عدة التليفزيون في عينة البحث من (٥٥ ٪) إلى ما يقرب من (٧٠ ٪) من إجمالي أفراد عينة البحث ، وعدد من أقر بقراءة الصحف من (١٨,٣ ٪) إلى (٤٥ ٪) من المبحوثين .

وقد أظهر الحوار مع المبحوثين من أفراد العينة من أقروا باستماعهم إلى الراديو والبالغ عددهم (٨٥,٥ ٪) من إجمالي المبحوثين ، أن الجانب الأكبر منهم يستمع إلى الراديو يوميا كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (٨)

(معدل الإستماع إلى الراديو بقرية دقنتير ،)

معدل الإستماع	العدد	٪
١ - يوميا	٩٤	٥٥ ٪
٢ - حسب الظروف	٧٧	٤٥ ٪
المجموع	١٧١	١٠٠ ٪

وتكشف بيانات الجدول أن (٥٥ ٪) من مستمعي الراديو يستمعون إلى برامجه يوميا في حين أن (٤٥ ٪) منهم يستمعون إليه

حسب الظروف ، وقد تلاحظ وجود علاقة بين حجم ملكية أجهزة الإعلام الأخرى ومعدل الإستماع إلى الراديو ، حيث تتزايد نسبة الانتظام في الاستماع إلى الراديو يوميا ، والإعتماد عليه كمصدر للمعلومات لدى الفئات غير الحائزة للتليفزيون أو الصحف والمكس يصبح صحيحا أيضاً . حيث تلاحظ أن الجانب الأكبر من أشار إلى استماعه إلى الراديو حسب الظروف يمتلكون مصادر أخرى للمعلومات كالتليفزيون والصحف . كذلك فقد تلاحظ وجود علاقة بين النوع والمهنة ومعدلات الإستماع إلى الراديو ، حيث تشير البيانات إلى تزايد إقبال النساء على الاستماع إلى الراديو بالمقارنة بالرجال . كما أن جماعه الفلاحين والعمال والحرفين يعدون أكثر انتظاما في الاستماع إلى الراديو من الموظفين والمهنيين والطلبة ، وتظهر المشاهدات الواقعية بقرية البحث ، أن أجهزة التسجيل والكاست ، قد سحبت أعداداً غير قليلة من جمهور الراديو وبالذات المنتظم منه أو قلت على الأقل من معدلات التعرض اليومي له ، حيث يمكن للمتجول في شوارع القرية أن يستمع إلى التسجيلات والأغاني الشعبية التي أصبح إقبال القرويين عليها يتزايد يوما بعد يوم ، كرد فعل على ما يبدو من جانبهم للمضامين الإذاعية غير المرتبطة بواقعهم في جانبها الأكبر .

وتكشف الملاحظات الميدانية ، أن الإستماع إلى الراديو نشاط يمارسه القروي بقرية دقتير ، من أماكن متعددة في المنزل وفي الحقل وأماكن العمل وعند الأصدقاء والجيران وفي المقهى وفي المواصلات وغيرها من الأماكن . ونتيجة لذلك ، نجد أن جانبا غير قليل (٤٥,٥ ٪) من عادة الإستماع إلى الراديو تتم بصورة جماعية يجرى في إطارها أحيانا مناقشة مضمون ما يذاع من موضوعات مختلفة . ومع ذلك تظل نسبة

كبيرة تصل إلى (٥٤,٥ ٪) من عادة الإستماع تتم بصورة فردية أو مجرد خلفية لاتكون موضوع الحديث مع الآخرين .

كذلك ، فإن الإستماع إلى الراديو غير مقيد بوقت من الأوقات حيث يستمع الأفراد إلى الراديو متى أتاحت لهم الظروف ذلك (٤٥ ٪) ومع ذلك ، فإن فترة المساء تعد من الفترات التي تجذب المستمع بالقرية تليها فترة الصباح لفترة المغرب . وبصفة عامة ، تظهر المشاهدات الواقعية أن أكثر وقت يستمع فيه القروي إلى الراديو هو من العصر حتى المساء ، ثم يأتي بعد ذلك فترة الصباح . أما فترة الظهيرة فلا تستأثر إلا بنسبة ضئيلة من إستماع القرويين للإذاعة .

وقد امتد الحوار مع المبحوثين في هذا الجانب للتعرف على المحطات الإذاعية المفضلة لديهم في التعرض ، وأظهرت إجابات المبحوثين ، أن النسبة الغالبة منهم تستمع إلى إذاعة البرنامج العام بنسبة تصل إلى (٦٢,٣ ٪) يلي ذلك مباشرة ، إذاعة القرآن الكريم بنسبة (١٩,٢ ٪) ، ويأتي بعد ذلك في مرتبة تالية إذاعة الشعب ، وصوت العرب ، والشرق الأوسط على الترتيب .

وقد ارتبطت نوعية البرامج والموضوعات المفضلة لدى المبحوثين بقرية دقتير ، بتفضيلاتهم للمحطات الإذاعية المختلفة . وفي هذا الإطار ، تشير البيانات الميدانية والمشاهدات الواقعية ، أن القرويين يفضلون الإستماع في الراديو إلى المواد الإخبارية (نشرات الأخبار ، والتعليقات السياسية) بنسبة (٣٥ ٪) ، فالبرامج الدينية بنسبة (٢٥,٣ ٪) فالبرامج الغنائية والمنوعات (٢٠,٨ ٪) فالتمثيلات والمسلسلات الإذاعية بنسبة (١٤,٨ ٪) وبقية البرامج بنسبة (٤,١ ٪) .

والمتجول في شوارع القرية يلاحظ الانتشار الواسع لاجهزة التليفزيون في البيوت وهو انما لا يستقبل على أسطح المنازل، وكألو من نحن من قبل فإن نسبة تصل إلى (٧٠ ٪) من إجمالي العينة قد اقرؤا بشاهدتهم للتليفزيون . ويكشف الجدول التالي عن معدلات مشاهدة التليفزيون بقرية « قنتير » :

جدول رقم (٩)

(معدل مشاهدة التليفزيون بقرية « قنتير »)

معدل المشاهدة	العدد	٪
١ - يشاهد التليفزيون يوميا	٩٢	٤٥,٨
٢ - أحيانا وحسب الظروف	٤٨	٢٤,٢
٣ - لا يشاهد	٦٠	٣٠,٠
المجموع	٢٠٠	٪ ١٠٠

وتشير بيانات الجدول أن (٤٥,٨ ٪) من إجمالي المبحوثين يتعرضون يوميا لبرامج التليفزيون ، وأن (٢٤,٢ ٪) يتعرضون لهذه البرامج حسب الظروف ، ووفقا للوقت المتاح ، أو بالمصادفة .. الخ . في حين أن ما يقرب من (٣٠ ٪) من إجمالي أفراد العينة أنهم لا يشاهدون التليفزيون لبريات تتعلق بعدم ملكيتهم أساساً للتليفزيون ، أو الخرج من مشاهدته لدى الهجرة ، أو عدم توافر الوقت المناسب للمشاهدة .. الخ .

ونظراً ، لتكرار انقطاع التيار الكهربائي بالقرية أو ضعفه الشديد وبالذات في الفترة المسائية ، وتحديدًا من الساعة السادسة وحتى العاشرة

وسواءاً (بفترة زروقة المشاهدة) فإن العديد من الأفراد وبالذات من محبي المسلسلات والأفلام التلفزيونية ومباريات كرة القدم ، كثيراً ما يجرحون على توفير مصدر آخر للطلقة يتمثل في البطاريات السائلة لتشغيل أجهزة التلفزيون ، عندما ينقطع أو ينخفض التيار الكهربائي ويؤثر ذلك بالتالي على عدد ساعات المشاهدة وكذا على نوعية البرامج التلفزيونية التي يتعرض لها الأفراد بالقرية كما سنوضح وشيكاً .

وتشير الشواهد الميدانية أن النساء بالقرية أكثر تعرضاً لبرامج التلفزيون من الرجال سواء من حيث الانتظام اليومي في المشاهدة أو عدد ساعات المشاهدة ذاتها . كما يؤثر نوع المهنة على حجم المشاهدة حيث تتزايد معدلات التعرض النسبي لجماعة الحرفيين والعمال والطلبة إلى برامج أجهزة التلفزيون وتنخفض لدى جماعة المهنيين والموظفين والفلاحين .

كذلك فقد تلاحظ وجود علاقة بين السن وحجم تعرض الأفراد للتلفزيون ، حيث يقل معدلات التعرض بارتفاع المستوى العمري للفرد بحيث تصل إلى أدنى مستوى لها لدى جماعة الشيوخ (٦٠ سنة فأكثر) .

وتحدد صورة التلفزيون في المذهن العام بقرية للبحث على أساس أنه وسيلة للفرجة والتسلية والإنبساط^(١) . وترسخ هذه الصورة بشكل واضح بالذات لدى نساء القرية ، وكذا عند جماعة الفلاحين والعمال والحرفيين . وقد لوحظ بصفة عامة ، كلما انخفض المستوى الثقافي والتعليمي

(١) ينبغي هذا المعنى بوضوح ، عندما تحدث حالة وفاة لدى أحد الجيران فيتم غلق جهاز التلفزيون ، أو التخفيف من صوته ، تعبيراً عن الحداد والمشاركة في الحزان حيث لا يصح وفقاً لثقافة القرويين أن يجلس الفرد أمام التلفزيون يتفرج ويتسلى ، والجوار يتلقى العزاء .

البحوث مال إلى النظر إلى التليفزيون باعتباره أداة للفرجة والمتعة وليس كأداة للتثقيف والإعلام بالقرية : « حثتفرج على التليفزيون الليلة ؟ ، « التليفزيون فيه أفلام إيه النهاردة ؟ » ، انبسط امبارح من المسلسل في التليفزيون ؟ إلى غيرها من التعبيرات الدارجة التي يتداولها الأفراد في حوارهم مع بعضهم البعض ، وتشير إلى غلبة الطابع الترفيهي للتليفزيون في تصورات الجانب الأكبر من القرويين .

هذه الصورة الذهنية السائدة لدى القرويين عن التليفزيون لها علاقة طاعلة بإمكانيات هذه الوسيلة في التأثير الإجتماعي وهي النقطة التي تجاهلتها — على ما يبدو — غالبية الدراسات الإعلامية التي اهتمت ببحث وتقييم قدرات وسائل الإعلام المختلفة في مجال التأثير الإعلامي ، فكثيرا من المضامين المثارة في برنامج التليفزيون سواء في شكل مسلسلات أو أفلام أو إعلانات أو حتى برامج ثقافية تفهم وتفسر لدى القرويين في إطار هذه الصورة وعلى أساس أنها أشياء للفرجة والمتعة والخيال ، ويستحيل تمثلها أو التشبه بها في دنيا الواقع ويتزايد تدعيم هذا الفهم والتفسير ، على ضوء ابتعاد كثير من المضامين التليفزيونية عن واقع عالمهم الخاص ، وما يسوده من قيم ومعايير ثقافية ترتبط بنمط حياتهم المعيشية .

ولنقدم مشاهدة واقعية ، محاورة جرت بين شاب وفتاة ، الشاب يعمل بائعا في محل للبقالة ، والفتاة جاءت من عزبة مجاورة بهدف شراء بعض الطلبات ، وبعد مزاح ضاحك وتلبية طلبها ، سألتها الشاب ، هل أنت متزوجة ؟ فأجابت لا ، هل تتزوجيني ؟ أيوه ، موافقة ، طب تعالى نروح للمأذون نكتب الكتاب دلوقتي . . . لأنت عوزني أتجوز بزي بنات التليفزيون ، تعالى كلم أبويا ياخويا . . . وتكشف مثل هذه المحاورة التي استمعنا إليها بطريقة الصدفة خلال إحدى جولاتنا بقرية

البحث ، أن الفتاة القروية رغم اطلاعها من خلال التليفزيون على نماذج وصور أخرى غير مألوفة لديها عن الزواج وعلى علاقات أكثر تحررا بين الشباب والفتيات عكستها المشاهد التليفزيونية ، إلا أن ذلك لا يتجاوز لديها حد الفرجة والمتعة ، ويستحيل تمثلها لأن التقاليد تمنع ذلك ، كما أنها لا يمكن أن تكون مثل فتيات التليفزيون ، الذين يعرضون أنفسهم ، ويمثلون لكي يتفرج عليهم الناس ، وهو سلوك يثير الاستنكار والرفض . ويصعب فهمه لديها ، رغم استمتاعها بمشاهدته ولكن هذا الاستمتاع وهذه المشاهدة تنصب فقط على ملاحظة وتبعية الشكل والمشهد دون فهم أو تمثل دلالاته .

ويبدو أن هذه الصورة الذهنية المترسخة لدى القرويين عن التليفزيون والنظر إليه باعتباره وسيلة ترفيه وإمتاع لها علاقة بتحديد أولوياتهم للبرامج المفضلة ، حيث حظيت المسلسلات والأفلام التليفزيونية على المرتبة الأولى من حيث البرامج المفضلة بنسبة تصل إلى (٥٥٪) ويأتى بعد ذلك فى مرتبة تالية البرامج والمواد الدينية بنسبة (٢٠,٢٪) ، ثم الأخبار والبرامج السياسية (١٠,٣٪) فالإعلانات التليفزيونية (٥,٥٪) فبرامج الأطفال وربات البيوت (٤,٨٪) ثم برامج المنوعات الأخرى بنسبة (٤,٢٪) .

وأيا كانت تفضيلات المبحرئين للبرامج التليفزيونية المختلفة ، فإن الملاحظة الميدانية والمشاهدات الواقعية تظهر سيادة أنماط التعرض للأفلام والمسلسلات التليفزيونية ومباريات كرة القدم والإعلانات التى تسبق عرض الأفلام والمسلسلات ، ولم يأت هذا نتيجة تفضيل لهذه البرامج أو لصورة ذهنية لديهم عن التليفزيون فقط - كما أوضحنا من قبل - ولكن لمبررات موضوعية تتعلق بالانقطاع المستمر للتيار الكهربائى

بالقرية أو لصحف هذا التيار بالذات في ساعات زروة المشاهدة (الفترة المسائية) إلى الحد الذي تعجز فيه أجهزة التليفزيون عن العمل . فينتج بعض الأفراد إلى استخدام البطاريات السائلة في تشغيل أجهزة التليفزيون ونظراً للإرتفاع النسبي في تكلفة شحن هذه البطاريات ، فإنه عادة ما يقتصر استخدامها على مشاهدة مسلسل أو فيلم أو مباراة كرة قدم دون سائر البرامج بصرف النظر عن رأيه فيها .

ويتعامل الأفراد بقرية دقتير، مع الصحف باعتبارها أداة للتثقيف ومعرفة الأخبار الحكومية وأحوال الدنيا ، ويتساوى هذا الفهم لدى كافة الفئات من جميع المستويات المهنية والثقافية بالقرية . ومع ذلك ، نجد قدراً من التباين في موقف هذه الفئات من الصحف ودورها في حياتهم الفعلية ، ففي حين تتعامل جماعة الفلاحين والعمال والحرفيين وبالذات المستويات الثقافية الدنيا منهم مع الصحف بقدر من الإحترام والهيبة والجد ، وتؤدي لديهم مهام كتنشيط عملية القراءة ، لدى البعض منهم ، والاستمانة بمضمونها في الحوار مع الآخرين ، والظهور بمظهر العارف ، وتوفير قدر من الإحترام لهم ، والإلمام بأحوال الدنيا بصفة عامة ، نجد أن جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة أكثر ميلاً لانتقاد الصحف وعدم التعامل بجديّة مع مضمونها ووصفه بأنه كلام جرائد لا يودى ولا يجيب ، وأنها تتحدث فقط بلسان الحكومة وأفندية القاهرة . ومع ذلك فإنهم يحرضون على مراءاتها والظهور بها أمام الآخرين والحديث معهم عما حملته من أخبار ومقالات حول الموضوعات العامة المطروحة وبالذات الجرائم والحوادث الشكيزى والقضايا السياسية والقرارات الحكومية .

وأياً كانت تصورات ومواقف المبحوثين إزاء الصحف ، فإنهم عدلات

تعرضهم لها والحرص على قراءتها بانتظام تبدو منخفضة نسبياً ويتضح ذلك من الجدول الآتي : -

جدول رقم (١٠)

(معدلات تعرض المبحوثين للصحف بقرية قنبر)

معدلات التعرض للصحف	العدد	%
١ - كل يوم	٢٠	١٠,٢
٢ - مرة كل ثلاثة أيام	١٠	٥,٢
٣ - مرة في الأسبوع	٥	٢,٣
٤ - مرة كل أسبوعين	٣	١,٥
٥ - حسب الظروف	٣١	١٥,٣
٦ - لا يقرأها على الإطلاق	٢٣١	٦٥,٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠,٠

وتكشف بيانات الجدول ، أن النسبة الغالبة من المبحوثين ، وغالبيتهم من الأميين (٦٥,٣ %) لا يقرأون الصحف أو يتعرضون إلى مضمونها بصورة مباشرة . في حين أن هناك (١٥,٣ %) من إجمالى المبحوثين يتعرضون بصورة أو بأخرى للصحف . فإذا أمعنا النظر في هذه الفئة الأخيرة ، نجد أن الجانب الأكبر منها (١٥,٣ %) يتعرضون للصحف بالصدفة وحسب الظروف وما يتوافر لديها من وقت وأن (٥,٢ %) تقرأها تقريباً مرة كل ثلاثة أيام ، (٢,٣ %) تقرأ الصحف فقط مرة في الأسبوع . بينما لا ينتظم في قراءة الصحف يومياً سوى (١٠,٢ %) من إجمالى أفراد العينة .

وتكشف المناقشات المستفيضة مع المبحوثين ، أن ثمة علاقة بين

درجة تعود الأفراد على قراءة الصحف بقراءة البحث واختلاف الخصائص النوعية والعمرية والتعليمية والمهنية . فالإناث أقل تعوداً على قراءة الصحف من الذكور ، وتكثر بين غير الأميات ممن نسبة قراءة الصحف . حسب الظروف ، وتقل إلى أدنى مستوى نسبة الانتظام اليومي في قراءة الصحف كما تلعب الاختلافات العمرية دورها في هذا المجال ، حيث تلاحظ إنخفاض درجة تعود الأفراد على قراءة الصحف بارتفاع المستوى العمري فالشباب أكثر تعوداً على قراءة الصحف من متوسطي العمر ، ومتوسطو العمر أكثر تعوداً من الشيوخ ويتأكد ذلك عند نظر توزيع نسبة من لا يقرأ الصحف على الفئات العمرية المختلفة ، حيث تصل هذه النسبة إلى أدنى مستوى لها بين الشباب ، وتزايد بين متوسطي العمر لتبلغ أقصى إرتفاعها بين الشيوخ ، حيث تبلغ نسبة من لا يقرأ الصحف في هذه المرحلة (٤٠ ٪) من إجمالي القادرين من أعضاء هذه الجماعة على القراءة والكتابة في قرية البحث .

كذلك تقل نسبة من لا يقرأ الصحف في مجتمع البحث ، بارتفاع المستوى التعليمي ، حيث ترتفع نسبة من لا يقرأ الصحف بين الفئات ذات المستويات التعليمية الدنيا ، وتقل لدى الفئات الأخرى . حيث يندر مثلاً وجود أفراد لا يقرأ الصحف على الإطلاق لدى الحاصلين على الشهادات فوق المتوسطة والجامعية ، كما نجد أن أفراد المهن المختلفة يختلفون فيما بينهم في درجة تعودهم على قراءة الصحف فالقلا حون ترتفع بينهم نسبة من لا يقرأ الصحف على الإطلاق وتنخفض لديهم نسبة من يقرأ الصحف يومياً وبصورة منتظمة . في المقابل تنخفض بين العمال نسبة من لا يقرأ الصحف وترتفع نسبة التعود على قراءة الصحف يومياً . ويندر

وجود من لا يقرأ الصحف بين جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة . كما
تتوقع بين أعضاء هذه المهنة درجة التعمود على الانتظام في قراءة الصحف ،
في حين نجد انخفاضاً واضحاً بين جماعة التجار في نسبة التعمود على قراءة
الصحف يومياً .

وأما كانت معدلات التعمود على قراءة الصحف ودلالاته ، فإن
الأمر الأكثر أهمية ، هو الوقت المستغرق عادة في قراءة الجريدة ، وهنا
تكشف البيانات الميدانية ، أن وقت الفراغ المتاح ، وليس طبيعة المضامين
المثارة ، هو المنصر الحاسم في تحديد مدة تعرض الفرد للصحيفة . ويوضح
الجدول التالي هذه الحقيقة :

جدول رقم (١١)
(الوقت المستغرق في قراءة الصحف بقرية وقتير)

الوقت المستغرق	العدد	%
١ - خمس دقائق	٣	٤.٣
٢ - ربع ساعة	٥	٧.٣
٣ - نصف ساعة	١٢	١٧.٦
٤ - ساعة فأكثر	١٦	٢٣.٢
٥ - حسب وقت الفراغ	٣٢	٤٧.٣
٦ - حسب الموضوعات	١	١.٤
المجموع - - -	٦٩	١٠٠ %

وتظهر بيانات الجدول أن الجانب الأكبر من المجوئين (٤٧,٣ %) من يقرأون الصحف في العينة تتوقف مدة قراءتهم للصحيفة على وقت
الفراغ المتاح فالمسألة لديهم ما هي إلا مسألة تثقيف وتمضية وقت فراغ ..
(١٧ - هجرة المعريين)

فإذا ضاق وقت الفراغ ، قلت مدة القراءة أو حتى أهملت الصحيفة تماماً ،
في حين لم تتجاوز نسبة المبحوثين عن تستغرق قراءتهم للصحيفة ساعة فأكثر
وهي المدة التي تعد كافية نسبياً للقراءة المتعمنة لموضوعات الجريدة
(٢٣,٢ ٪) في الوقت الذي ظلت فيه نسبة كبيرة تصل إلى ما يقرب من
(٢٨ ٪) تقرأ الصحيفة لمدة تتراوح بين خمس دقائق ونصف ساعة
وهي المدة التي لا تكف إلا للإلمام السريع بموضوعات الجريدة دون
تدقيق أو تمحيص .

ويلعب النشاط المهي للفرد دوراً في تحديد وقت القراءة المستغرق
للصحيفة ، حيث تشير المشاهدات الواقعية والبيانات المستقاة من المبحوثين ،
إلى أن جماعة الحرفيين والمهنيين والموظفين على الترتيب تعتبر نسبياً من
أكثر الفئات الاجتماعية استغراقاً في قراءة الصحف بالمقارنة بأصحاب المهن
الأخرى من جماعات العمال والفلاحين والطلبة والتجار . ومع ذلك ، فإن
المراقبة الدقيقة لمسلك القراء في التعامل مع الصحف بقرية البحث تكشف
عن ضالة الوقت المستغرق عادة في قراءة الأفراد للصحف بصفة عامة ،
حيث لا تتوافر لدى الكثير منهم الرغبة في القراءة المتأنية والفاحصة ،
ولنما الغالب هو النصف السريع للعناوين الرئيسية لصفحات الجريدة ،
أو انتقاء مضامين معينة دون سواها وفقاً للاهتمامات المختلفة ، وكذلك
لوحظ أن وقت القراءة عادة ما لا يكون متصلاً وبالذات بين جماعة الموظفين
والفلاحين حيث كثيراً ما يوزع الفرد وقت قراءة الصحيفة على فترات
يتوقف مداها على وقت الفراغ المتاح والحاجة إلى تمضية الوقت .

وتظهر البيانات الميدانية ، ميل أفراد الجمهور بقرية البحث إلى
قراءة أكثر من جريدة واحدة ، فقد تبين أن (٤٢) فرداً

بنسبة (٦٠٪) من إجمالى أفراد العينة ممن يقرأون الصحف والبالغ عددهم (٦٩) فرداً تقرأ أكثر من جريدة وأن (٣٨,٩ ٪) منهم يتكفى بقراءة جريدة واحدة ، بينما ذكر (١,١ ٪) فقط أن الأمر يتوقف على الظروف ومدى توافر الجرائد ، ويبدو أن قرار رفع أسعار الصحف إلى ٢٠ قرشاً للنسخة الواحدة مؤخراً ، قد أنهى تماماً بقرية البحث على ظاهرة شراء الفرد ثلاثة جرائد دفعة واحدة ، وقلل إلى النصف تقريباً عدد الذين اعتادوا شراء جريدتين يوميتين ، كما رفع معدلات تداول الأفراد للنسخة الواحدة ، وتبادل الأنواع المختلفة للصحف .

وقد شاهدت أمام مسجد القرية ، وبعض الموظفين بها يأتون فى الصباح الباكر إلى مكان توزيع الصحف بالقرية ، وهو أيضاً محل لبيع الخردوات للتصفح السريع للجرائد الموجودة . ثم شراء جريدة واحدة ، كما شاهدت كيف يجرى إعادة بعض الجرائد إلى الموزع بعد قراءتها نظراً لمقابل متفق عليه ، وأياً كان الأمر ، فقد تبين بوضوح أن أية محاولة لرفع أسعار الصحف إلى ٢٠ قرشاً أو ثلاثين قرشاً سوف يقلل عدد مشترى الجريدة بالقرية إلى النصف تقريباً عما هو قائم فى الوقت الراهن ، وبالتالي يخرج أعداداً كبيرة من جمهور الصحف - على قلته بالقرية - من التمرض لهذه الوسيلة الإعلامية .

وتكشف المناقشات المستفيضة مع المبحوثين ، أنه لا توجد جرائد مفضلة لديهم ، كما زى بعض ، أهم جريدة والسلام ، أى جرنال موجود . أشتريه ، أهمى كما ثقافة ، إلى غيرها من الإجابات التى تكشف عن تصور يوحد بين الأنواع المختلفة من الجرائد ، ومع ذلك فقد تلاحظ أنه كلما انخفض المستوى التعليمى للبحوث ، قلت قدرته على التمييز بين أنواع

الجرائد المختلفة، وبصفة عامة، فليد الجانب الأكبر من الفلاحين والعمال والمهنيين من يقرأون الصحف لا توجد لديهم جرائد مفضلة، في حين، نجد أن جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة والتجار أكثر قدرة على التمييز والمفاضلة بين أنواع الجرائد المختلفة.

وأيا كان الأمر، فإنه من خلال الاستجابات المباشرة للمبحوثين من أفراد هيئة البحث من أقرأوا بقراءة الصحف والبالغ عددهم (٦٩) فرداً، وكذلك الملاحظات الميدانية والمشاهدات الواقعية، لمسلك الأفراد بقرية البحث في التعامل مع الصحف، يمكن القول، أن جرائد الأخبار والجمهورية، والأهرام، ثم الوفد، والأحرار، والآمال، والشعب هي الترتيب من الجرائد الأكثر رواجاً وانتشاراً في قرية البحث.

ويكشف التحول مع المبحوثين حول الموضوعات المفضلة لديهم في الجرائد التي يقرأونها عن انحصار دائرة الاهتمام بالموضوعات المثارة بصفة عامة، فهي لا تتجاوز ثلاثة إلى أربعة موضوعات لدى القارئ الواحد عن أكثر تقدير، وكثيراً ما كان المبحوث يمكنه فترة طويلة نسبياً لتذكر أي الموضوعات التي يقبل عليها عند قراءته للجريدة، وبصورة عامة توضع استجابات المبحوثين في هذا المجال، أن الأخبار حول الأحداث الخارجية والداخلية والرياضية والمكورة أو برامج التلفزيون والحوادث والجرائم والموضوعات الدينية والإعلانات المبوبة والوفيات هي الترتيب، تعد من بين أكثر الموضوعات المثارة في الصحف إقبالاً من جانب القراء على اختلاف تصنيفاتهم.

ويبدو واضحاً لدى جميع فئات القراء، الحرص على تصفح الأحداث الخارجية والداخلية في الجرائد التي يقرأونها، بيد أن ملاحظة أسلوب مطالعة القارئ لهذه الموضوعات تكشف أن قراءتها عادة ما تتم بصورة

حريصة وحماطفة ، وفي الغالب يكفى القارئ بمطالعة العناوين الرئيسية على تدور حولها ، وباستثناء الأخبار الخارجية والداخلية والحوادث والجرائم التي تعد عندهمراً مشتركاً في اهتمامات مختلف فئات الجمهور ، نجد أن الإناث تميل إلى تصفح الإعلانات التجارية وبرامج التلفزيون والمشكلات العاطفية وأخبار المرأة والطفل والموضة ، بينما يميل الشباب من الذكور إلى تصفح أخبار الرياضة واللكورة وبرامج التلفزيون وبريد القراء وصفحة المرأة في الوقت الذي يدين فيه متوسط العمر وكبار السن من الذكور في الموضوعات الدينية وإعلانات الوفيات والكلمات المتقاطعة ومقالات للكتاب .

وبالإضافة إلى هذه الحقائق العامة ، يمكن الإشارة إلى بعض التميزات بين أعضاء الممن المختلفة من القراء ، فالوظفين يعملون في غاليتهم إلى مطالعة مقالات الكتاب وقرارات الحكومة في مجال السياسة الداخلية . بينما يتجه الفلاحون أكثر إلى الصفحة الدينية والوفيات وأخبار الناس والإعلانات ، في حين يكثر بين العمال الميل إلى الصفحة الدينية ، وحظك اليوم والإعلانات حول الوظائف وأخبار المجتمع . كما يهتم التجار بالصفحة الإقتصادية والأخبار الداخلية والإعلانات حول المناقصات في الوقت الذي تثير مقالات الكتاب والأحداث الخارجية اهتمام المهنيين ، ولا يوجد تفصيلات مميزة لدى جماعة الحرفيين والطلبة حيث تغلب الرياضة والحوادث والأخبار الخارجية هي التي تحظى بالاهتمام الرئيسي لديهم عند مطالعة الجريدة .

وأيأ كانت طرق وأساليب تعرض الأفراد بمنطقة البحث لوسائل الإعلام المختلفة ، والبرامج والموضوعات المفضلة لديهم فإن التساؤل المهم

هنا يتعلق بمركز وسائل الإعلام المختلفة من حيث القدرة على توصيل المعلومات ، ومدى اعتماد الأفراد بمنطقة البحث عليها في تلبية احتياجاتهم من المعلومات. ووفقا لاستجابات المبحوثين اللفظية ، فإن الراديو ما زال يعد أكثر وسائل الإعلام قدرة على توصيل المعلومات إلى القرويين ، كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (١٢)

(مركز وسائل الإعلام من حيث القدرة على توصيل المعلومات)

الوسيلة الاعلامية	العدد	%
١ - الراديو	٦١	٣٠,٥
٢ - التلفزيون	٤٣	٢١,٦
٣ - الصحف	٤٠	٢٠,١
٤ - حسب الموضوع	٢٢	١٥,٨
٥ - لا يعرف	٢٤	١٢,٠
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

ووفقا لهذه الاستجابات ، حصل الراديو على (٣٠,٥ %) من إجمالي المبحوثين باعتباره أكثر وسائل الإعلام قدرة على توصيل المعلومات بالقرية ، والتعرف على أخبار المجتمع والعالم الخارجي ، وهي نتيجة أكدتها العديد من الأبحاث السابقة ويأتى بعد ذلك في مرتبة تالية التلفزيون بنسبة (٢١,٦ %) يليه مباشرة وبفروق ضئيلة للغاية الصحف بنسبة (٢٠,١ %) ، ورفضت نسبة غير قليلة من المبحوثين (١٥,٨ %) تحديد وسيلة بعينها أو تفضيل وسيلة على أخرى وأوضحت أن ذلك يرجع إلى طبيعة المعلومات والأحداث ومدى قربها أو بعدها عن مجتمعهم المحلي. في حين أظهر (١٢ %) من إجمالي المبحوثين عدم قدرة على إبداء

الرأى والحكم على مصادر المعلومات المختلفة ، وقد لوحظ عليهم بصقة عامة قلة تعرضهم لوسائل الإعلام والتردد والمراوغة في الحديث أو التهرب من إبداء الرأى ومحدودية أفقهم المعرفى .

ويبدو أن أسبقية دخول الراديو إلى القرية المصرية وتعود القرويين عليه كمصدر يسهل تعاملهم معه للتعرف على مجريات الأحداث خارج نطاق مجتمعهم المحلى ، والانهار الشديد بالتليفزيون كمصدر للفرجة ونقل العالم الخارجى ذاته إليهم ، وبالإضافة إلى صعوبة تعاملهم مع الصحف وما تتطلبه من ضرورة توفر مهارة القراءة التى يفتقدها الجانب الأكبر من القرويين ، سوف تظل عوامل فاعلة فى تحديد إستجابات القرويين اللفظية على أية تساؤلات تسمى إلى التعرف على مراكز وسائل الإعلام المختلفة فى إمداد القرويين بالمعارف والمعلومات .

على أن ملاحظة أنماط تعرض القرويين لوسائل الإعلام المختلفة وأساليب تعاملهم مع هذه الأجهزة وتصوراتهم لأدوارها المختلفة وتقبيل مصادر معارف المبحوثين بالموضوعات المختلفة ، يكشف عن الدور الهام والبالغ الذى تلعبه الصحف فى تزويد القرويين على اختلاف انتماءاتهم المهنية بالمعلومات المختلفة ، وذلك من خلال تغذيتها وتدعيمها لأساليب الاتصال الشخصى وقادة الرأى فى القرية بالمعلومات ، والدور البالغ الذى يلعبه بعد ذلك هؤلاء الأفراد فى نقل المعلومات لدى القطاعات الأخرى . ولعل ذلك يفسر حرص أمام مسجد القرية وبعض الموظفين بها على التصفح اليومى لكل أنواع الجرائد لدى الموزع - كما أشرنا من قبل - ويظهر الحوار المباشر مع الأفراد من مختلف الفئات ، أن الجانب الأكبر من معارف وتصورات الأفراد حول الموقف من شركات توظيف الأموال ، والإجراءات التى

تتخذها الحكومة مع هذه الشركات — وهو الموضوع الذي كان سائداً خلال البحث الميداني وقبل أن يصدر النائب العام قراره بوقف النشر في هذا الموضوع — كان مصدره الصحف دون غيرها من وسائل الإعلام الأخرى ، وتبين لي بوضوح أن من يقرأ الصحف ومن لا يقرأها من جماعة الأميين لديهم تقريرا بصورايت مقنعة حول الموضوع ، تتفق إلى حد كبير مع ما تدرجه الصحف من مواقف وتصورات حول ذات الموضوع ، مما يشير إلى الدور الهام الذي تلعبه أنماط الاتصال الشخصي في تناقل المعلومات وتوسيع نطاقها ، وهو الاتصال الذي يعتمد أساسا على الصحف في تغذيته بالمعلومات باعتبارها أداة للتحقيق ومعرفة أخبار الدنيا وما تنجمه إمكانياتها من تنوع موضوعاتها ، والتحقق في بحث هذه الموضوعات والوقت المناسب للتعرض . . الخ ، فضلا عن هامش الحركة والحرية النسبية المتاحة للصحف بالمقارنة بوسيلتي الراديو والتلفزيون التي تتعرض لدرجة أكبر من الضغط والسيطرة والتوجيه من جانب السلطات الرسمية .

وأيا كان الأمر ، فإن النظرة الواقعية والمتفحصة لقدرات وسائل الإعلام المختلفة في تزويد القرويين بالمعلومات ومدى اعتمادهم عليها في تلبية احتياجاتهم من المعلومات تجعلنا نميل إلى القول ، بأنه على الرغم من انصراف الجانب الأكبر من مضمون هذه الوسائل عن الاهتمام بمشاكل وهموم الغالبية العظمى من القرويين ، وميل جل مضمونها إلى التحيز الحضري ، إلا أن هذه الوسائل تعمل في تكاتف وتكامل سواء في إمداد القرويين مباشرة بالمعلومات حول القضايا القومية ، وما يجري بعيدا عن عالمهم المحلي ، أو في تغذية وتدعيم أساليب الاتصال الشخصي ، والتي تلعب الدور الأساسي في نشر المعلومات وترويجها على نطاق واسع بالقرية المصرية ، وتحقيق الإقناع المطلوب بالممارسات الجديدة .

ثالثاً : أجهزة الإعلام وهجرة العمالة (التأثير والفاعلية) :

إنطلقت العديد من الدراسات الإعلامية التي اهتمت بقضايا التنمية ، من تصور يرى ، أن ثمة علاقة بين التعرض لأجهزة الإعلام ، وما يبدیه الأفراد من آراء وتصورات حول الجوانب المختلفة للقضايا موضع البحث ، وبالتالي تستغرق هذه الدراسات في بحث وقياس حجم تعرض الأفراد بمنطقة البحث والموثرات المختلفة للفاعلية في تحديد طبيعة هذا التعرض ، كتغيرات النوع ، والعمر ، والمستوى التعليمي ، والحالة الاجتماعية ، والدخل . . إلخ . وكذا في التعرف على رغباتهم وتفضيلاتهم لبرامج أو موضوعات معينة ، وتربط بين كل ذلك ، وبين استجابات المبحوثين اللفظية على أسئلة الاستبيان التي توجه إليهم حول القضايا موضع البحث للحكم بعد ذلك على تأثير وسائل الإعلام ، بعبارة أخرى . ترى هذه الدراسات أن ثمة علاقة بين التعرض والتأثير الاجتماعي ، فإذا تحقق التعرض حدث التأثير .

ومع أهمية بحث أنماط تعرض الجمهور لأجهزة الإعلام المختلفة ، وأسلوب تعاملهم مع هذه الوسائل أو رؤيتهم لها واعتمادهم عليها ، إلا أنه في تصورنا غير كاف الحكم على تأثير هذه الأجهزة في مجرى الحياة اليومية للأفراد لسبب بسيط هو أن الإقرار بالتعرض لا يعني في كثير الأحيان فهم واستيعاب الأفراد للمضامين المثارة عبر وسائل الإعلام المختلفة . فقد يتعرض الفرد لمقالة صحفية ولكنه قد يخطئ في فهم معناها ودلالة أفكارها في الوقت الذي يقر فيه بقراءتها . كما أن الفتاة الريفية مثلاً قد تتعرض لمشاهد تليفزيونية حول علاقات أكثر تحرراً بين الشباب والفتيات ، ولكنها لا تستطيع فهم أو ممارسة هذا السلوك لأن

إطارها الثقافي ومجموعة التقاليد والأعراف التي تعيش في إطارها
تموق ذلك .

وتجنبنا لوقوع الدراسة الراهنة في مثل هذا المأزق ، فإنها تجاوزت
بحث عملية التعرض التي أوضحنا طبيعتها في موضع سابق إلى تتبع حقيقة
التأثيرات التي تتركها أجهزة الإعلام على معارف واتجاهات ومواقف
الأفراد بقرينة البحث تجاه موضوع هجرة العمالة إلى الخارج . ومعلوم
أن أول مراحل التأثير ، هي الإلمام والمعرفة ، وقد دأبت الكثير من
الكتابات الإعلامية على الحديث عن المهمة الأولى التي تقوم بها وسائل
الإعلام في مجال التغيير الاجتماعي ، وهي مهمة نشر المعلومات وترويجها
على نطاق واسع بين الأفراد وفي محاولة من جانبنا لاختيار هذه المهمة
قياسا على موضوع هجرة العمالة ، توجهنا بالسؤال الآن إلى المبحوثين
الواحد لو عاود يعرف حاجة عن السفر واللى يسافروا بزه ، يا ترى
يعرف منين أكثر ؟ وجاءت إجابات المبحوثين على هذا التساؤل لتكشف
عن الدور البالغ الذي تلعبه أنماط الاتصال الشخصي في هذا المجال ،
الناس بتعرف بعض ، من الناس اللي بتيجي من مصر ، من اللي يسافروا
ويرجعوا من مكاتب السفريات ، من المقاول إلى غير من الاستجابات
المباشرة التي توضح درجة اعتماد القرويين على قادة الرأي وأصحاب الحظوة
والنفوذ في المعرفة بأخبار السفر ، وكيفية السفر إلى الخارج ، ولم ترد أية
استجابات مباشرة تشير في ذلك إلى دور الراديو أو التلفزيون أو الصحف
ولا يوجد أية فروق جوهرية في ذلك بين فئات المبحوثين على اختلاف
مستوياتهم المهنية والتعليمية .

وقد رفض العديد من المبحوثين وبالذات المستويات التعليمية الدنيا

أية إشارات أو إيماءات من جانبنا تسعى للفت انتباههم إلى دور التلفزيون مثلا أو الصحف في هذا المجال ، ، هو التلفزيون يهيب حاجات عن كده ، إعلانات الجرائد لناس معينة وبس ، إنما المقاول أو المندوب ييجي يطب البلد والناس يتتفق معه وتعرف منه كل حاجة ، .

وقد جاءت إجابات المبحوثين حول تساؤلنا حول كيفية إدخال فكرة السفر بداية إلى القرية ، ودور المصادر المختلفة في هذا المجال ، لتؤكد الدور الهام للاتصال الشخصي وضآلة دور أجهزة الإعلام كما يوضح الجدول التالي : -

جدول رقم (٤)

(مصادر معرفة القرويين بفكرة السفر للعمل بالخارج)

مصدر المعرفة	العدد	%
١ - مقاول الانفار	٤٨	٢٤ و ١
٢ - الأهل والأصدقاء والزملاء	٣٠	١٥ و ٠
٣ - الناس بتعرف بعض	٩٠	٤٥ و ٠
٤ - اتراديو	٨	٤ و ٢
٥ - التلفزيون	١١	٥ و ٤
٦ - الصحف	١٣	٦ و ٣
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

وتظهر بيانات الجدول أن مقاولي الانفار وجماعة الأهل والأصدقاء والزملاء ، والتفاعل مع الآخرين قد لعبت الدور الاساسى في إدخال فكرة السفر إلى القرية بنسبة وصلت إلى (٨٤,١ %) في حين لم تتجاوز

نسبة من أشار إلى إسهام وسائل الإعلام الجماهيرى فى إدخال هذه الفكرة سوى (١٥٥٩ ٪) من إجمالى المبحوثين .

ويرى الإخباريون ، أن الفكرة بدأت أصلاً بحضور بعض مقاولى الانغار إلى القرية واتفاقهم مع عدد من العمال على السفر إلى الخارج (ليبيا، الأردن ، العراق) للعمل هناك ، وكذلك من خلال إعاقة بعض المدرسين بالقرية إلى الكويت والسعودية ثم أخذت الفكرة تنتشر وتقوى خصوصاً بعد تسريح العديد من شباب القرية المجندين بالجيش فى أعقاب انتهاء حرب أكتوبر وزيادة تردد الأفراد بالقرية على القاهرة ومكاتب السفريات بها ونتيجة لما صادف الموجة الأولى من الهجرة من نجاحات وعودتها ببعض المدخرات التى حققت لأصحابها نقلة إيجابية ، أخذت الفكرة تحظى بالأهمية والتقييم من جانب الفئات الأخرى ، إلى أن أصبحت بعد ذلك ، الحلم والأمل الذى يراود الجميع بصرف النظر مدى معاناتهم أو حاجاتهم الحقيقية للسفر .

ومع تهاوين الجانب الأكبر من المبحوثين لدور أجهزة الإعلام فى نشر فكرة السفر إلى القرية وتأكيدهم على دور الاتصال، الشخص وقادة الرأى بالقرية فى هذا المجال . إلا أن المشاهدات الواقعية والحوارات غير المباشرة مع المبحوثين وبالذات من جماعة المثقفين بالقرية ، تكشف عن الدور الذى لعبته أجهزة الإعلام وبالذات الصحف فى تغذية وتدعيم أنماط الاتصال الشخصى فى نشر وترويج فكرة السفر . فقد تحدث البعض مثلاً عن أثر الأخبار التى تناقلتها الصحف عن هجرة الفلاحين المصريين إلى العراق التى كانت موضع حديث الناس بالقرية . كما أشار البعض الآخر إلى مسلسلات التليفزيون، وذكروا منها تحديداً مسلسل سنبل ، والبحيرات المرة ، ، وأحلام الحب والإعاقة ، ، الذى كان يجرى عرضه وقت تطبيق

الدراسة، وغيرها من المسلسلات التي لعبت دورها في توجيه الانتباه نحو السفر والعمل بالخارج كوسيلة للتخلص من المشكلات التي يواجهها الفرد في حياته اليومية .

وقد اتجة حوارنا مع المبحوثين بعد ذلك للتعرف بصورة مباشرة عن مدى إدراكهم لما تقوله أجهزة الإعلام المختلفة عن الهجرة للعمل بالخارج وقد تمحدد التساؤل الذي طرح عليهم على النحو التالي :

يا ترى نفتكر أن الراديو والتليفزيون والمجرائد بتقول ساجدة عن حقة السفر دى ؟ وتكشف الاستجابات اللفظية للمبحوثين على هذا التساؤل من ميل الجانب الأكبر منهم إلى الإجابة بالنفي بنسبة وصلت إلى (٨٤,٣٪) . في حين أن (١٥,٥٪) فقط من إجمالي المبحوثين، هي التي أجابت بالإيجاب . ولعل ذلك يدعم ما سبق أن أشرنا إليه من ميل المبحوثين إلى التهمين من دور أجهزة الإعلام في هذا الموضوع ، وتأكيدهم البالغ على دور الاتصال الشخصي واعتمادهم على المصدر الأخير في تلبية احتياجاتهم من المعلومات حول موضوع الهجرة والسفر للخارج .

وقد تبأينت رؤى المبحوثين من أفراد الهيئة الفنية أجابوا بالإيجاب حول حقيقة ما تقوله أجهزة الإعلام عن الهجرة ، فقد أشار البعض منهم وبالذات المستويات الثقافية الدنيا إلى أنها تتكلم عن الحوادث التي تحدث للمصريين بالخارج ، وتخوف من حقة السفر ، وما يحدث للمسافرين في الغربة من مشكلات ، في حين أشار البعض الآخر إلى تشجيعها للهجرة ، وحديثها عن المهاجرين العائدين ، ونحويلاتهم ، وما يمنح لهم من تسهيلات ، وتشجيع الناس على السفر للعمل بالخارج للحصول على العملة الصعبة للبلد ، وحل مشكلاتهم وتكوين مستقبلهم .

وكان من الطبيعي أن يتجه البحث هنا للتعرف على تصورات المبحوثين
للو سيلة الإعلامية التي تتحدث أكثر عن السفر والعاملين بالخارج ، وقد
أظهر البحث عدم مقدرة الجانب الأكبر من المبحوثين على تحديد وسيلة
معينة . ويكشف الجدول التالي هذه الحقيقة :

جدول رقم (٥)

(تصورات المبحوثين لأكثر وسائل الإعلام تناولا للهجرة)

تصور المبحوثين للوسيلة	العدد	%
١ - الراديو	٤٨	٢٤ و ٢٠
٢ - التليفزيون	٤٠	٢٠ و ٢٠
٣ - الصحف	٣١	١٥ و ٣
٤ - لا أعرف	٨١	٤٠ و ٣
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

ويبدو واضحاً من بيانات الجدول ، أن جانباً كبيراً من المبحوثين .
(٤٠ و ٣ %) لم يتمكن من تحديد الوسيلة الأكثر حديثاً عن الهجرة ومش
عارف ، ، كله زى بعض ، وأنا يعني كنت بدور على مين بيتكلم أكثر ،
ساعات وساعات ، مش ديماً إلى غيرها من الاستجابات التي تكشف عن
عدم قدرة على الحكم وإبداء الرأى فى مسألة تبدو إما ليست موضع اهتمام
المبحوث أصلاً أو لضعف الحاسة النقدية لديه . وتعرضه للمضامين
الإعلامية المباشرة عبر أجهزة الإعلام المختلفة بصورة عشوائية
وغير هادفة .

كما تكشف بيانات الجدول ، أن الراديو يعد من أكثر وسائل الإعلام حديثا عن الهجرة بنسبة (٢٤,٢ ٪) وبلى ذلك مباشرة وفي مرتبة تالية التليفزيون بنسبة (٢٠,٢ ٪) ثم الصحافة في المرتبة الثالثة بنسبة (١٥,٣ ٪) وهو ترتيب ينبغي أن يؤخذ بشيء من التحفظ ، فقد نلاحظ أن جانبا غير قليل من جماعة المبحوثين الذين أبدوا رأيهم في هذه المسألة (٥٩,٧ ٪) من إجمالي المبحوثين ، كانوا يقدمون رأيهم بصورة مرتجالية وبغية التخلص من الجوار فيها أو الظهور بمظهر العارف وغير العاجز أمامنا على إبداء الرأي ، ولما كان الراديو هو الأكثر تعاملًا وتداولًا بينهم وفقا للبيانات التي أشرنا إليها من قبل ، فسرعان ما يرد على أزمائهم مباشرة عند تقديم إستجاباتهم . وينصرف ذلك أيضا على التليفزيون والصحف تبعاً لدرجة اهتمام المبحوث بأى منها ، وقد تأكد لدينا ذلك ، عند محاولة تعميق الحوار مع هؤلاء المبحوثين ، وإعادة التساؤل عما تقوله كل وسيلة في هذا المجال والبرامج أو الموضوعات التي ترد فيها الجوانب الخاصة بموضوع الهجرة ، حيث عجز الجانب الأكبر منهم على التحديد أو الرد بطريقة واعية أو مقنعة تكشف عن مصداقية المبحوث . والثابت لدينا من الملاحظات الميدانية والحوارات المستفيضة وغير المباشرة مع المبحوثين ، أن عدداً قليلاً بالفعل ، لم يتجاوز (٨ ٪) تقريبا هو الذي كان قادراً على الحكم بوهى ودراية في هذا الموضوع . ولوحظ أن غالبيتهم (١٢) فرداً ينتمون إلى جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة بالقرية ، ووفقا لاستجابات هؤلاء الأفراد ، فإن الصحف تأتي في المرتبة الأولى كأكثر وسيلة إعلامية حديثا عن الهجرة ، ويأتى بعد ذلك في المرتبة تالية التليفزيون ، ثم الراديو .

فقد أشار هؤلاء الأفراد ، إلى الأخبار التي تنشرها الصحف عن

إجراءات السفر ، واستخراج الجوازات ، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، ومؤتمرهم ، وحرص الحكومة على عدالة توزيع الإعارات ، وإتاحة الفرصة للشباب للسفر للخارج ، وما يقع للمسافرين أو العائدين من حوادث .. الخ ، وأن مسلسلات التليفزيون أحيانا ما تحكى تجارب المسافرين للعمل بالخارج ، كما أنه الراديو يتحدث أيضا عن تجارب عدد من الشباب الذين سافروا للعمل بالخارج في بونائج هي الناصية وإذاعة الشباب . ووفقا لهذه الاستجابات ، فإن أجهزة الإعلام تسعى في تكاتف في التعامل مع ظاهرة الهجرة ، فبينما تقوم الصحف بدور نشر المعلومات وجذب الانتباه والترويج لفكرة السفر ، فإن التليفزيون والراديو يقومان بوظيفة تهيئة المناخ وإثارة الإهتمام ، وتدهيم الإتهامات ، وتقديم النموذج والمثل لتحفيز الأفراد على اتخاذ قرار السفر للعمل بالخارج .

وقد أجاب الجانب الأكبر من المبحوثين بالإيجاب عندما طرح عليهم التساؤل الآتي : « إن كنت هاوئ الراديو ، والتليفزيون والبرائء تتكلم أكثر عن السفر بره ولا كفاية كده ؟ وكان الھدف من ھذا التساؤل ، إعادة القثب من ميول الأفراد واتجاهاتهم نحو موضوع الهجرة ، من ناحية ، ومدى احتياهم إلى وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات عن ھذا الموضوع من ناحية أخرى ، فقد أبدى ما يقرب من (٥٤,٨ ٪) من إجمالى المبحوثين رغبة فى قيام وسائل الإعلام بتقديم مزيد من المعارف والمعلومات حول الهجرة والسفر لعمل بالخارج ، ومع أن النسبة الباقية (٤٥,٢ ٪) لم تبد رغبة مشابهة ، إلا أن العدد الأكبر منهم لم يكن يعبر عن كفاية ما يشار عبر ھذه الوسائل من برامج وموضوعات عن الهجرة بقدر ما كان يعبر عن عدم اقتناع بأهمية أو جدوى دورها فى ھذا المجال وتكشف استجاباتهم فى ذلك عن ھذا المعنى : « حتتكلم تقول إيه يعنى ،

قائدة الكلام ، السفر قسمة ونصيب ، التي له معارف أو قريب بره .
بيسافر إلى غيرها من الإستجابات التي تقلل من أهمية وسائل الإعلام
كمصدر يلبي الإحتياجات الفعلية للراغب في السفر من معارف ومعلومات .
وهذا صحيح على ما يبدو إلى حد كبير . فقد أظهر تحليل مضمون الصحف .
كما أوضحنا في الفصل السابق ، أن معظم الإعلانات المنشورة بالصحف
حول فرص العمل بالخارج غير موجهة إلى العمالة اليدوية أو الفلاحين ،
وبالتالي فإن معرفتهم فرص العمل بالخارج أو الترتيب لهذه الفرص
يتم عادة عبر شبكة العلاقات الشخصية ، وليست من خلال وسائل الإعلام .
كما أنهم — أى القرويين — ليسوا في حاجة إلى إثارة انتباههم وتدعيم
تطلعاتهم إلى السفر للعمل بالخارج ، وهي المهمة التي تقوم بها حالياً أجهزة
الإعلام ، لأن ذلك متوافر بل ويزيد إلى حدود قد تفوق إحتياجات
وقدرات العديد من القرويين .

ومع ذلك فقد هب العديد من المبحوثين وبالذات بين المستويات
التعليمية العليا ، عن الحاجة إلى تخصيص مساحة ثابتة في الصحف وبرامج
محددة في الراديو والتليفزيون لإعلام الناس بإحتياجات سوق العمل
بالخارج ، وفرص العمل المتاحة هناك ، والشروط الواجب توافرها ،
وكيفية التعاقد وإتمام إجراءات السفر ، وتسلط مزيداً من الضوء على
مشاكل المصريين بالخارج ، والمساعدة في حل هذه المشكلات ، وتوعية
الشباب الراغب في السفر بحقائق الظروف والأحوال المعيشية في دول
المهاجر حتى لا يقع ضحية للنصب والضياع ، والعمل بصفة عامة على
المساعدة في حل المشكلات المرتبطة بالهجرة سواء في الداخل أو الخارج .

وواضح من هذه الرغبات إحتياج العديد من القرويين إلى مساعدة .

أجهزة الإعلام في تحقيق الجوانب الإجرائية أو التنظيمية المرتبطة بعملية السفر ، وتحديدأ في المعرفة بفرص العمل والترتيب لها ، وحل المشكلات المرتبطة بها وهي الجوانب التي يجد الكثيرون منهم صعوبة في تحقيقها عبر أساليب الإتصال الشخصي . حيث لايمكن من ذلك على حد تعبير بعضهم سوى أصحاب المعارف . وقلة حاجتهم إلى تدعيم انبجاءاتهم حول هذا الموضوع ، وهي الإحتياجات التي لاتليها أجهزة الإعلام على اختلافها، الأمر الذي أدى إلى إنصراف القرويين عنها أو الإعتماد عليها في هذا الموضوع .

الفصل الثامن

حصار النتائج والتوصيات

الفصل الثامن

حصار النتائج والتوصيات

حاول هذا العمل بحث وتقييم حقيقة الدور الذي تلعبه أجهزة الإعلام تجاه ظاهرة هجرة العمالة المصرية إلى الخارج ، وقد بدأ البحث أول خطواته المنهجية بمناقشة حجم هذه الظاهرة وخصائصها ، ثم الأسباب والدوافع التي تكمن وراء هجرة المصريين للعمل بالخارج ، وأثار هذه الهجرة ووقوعها على المجتمع في المجالات المختلفة . وانتهت المناقشة في هذا الجانب إلى أن ثمة مشكلات وجوانب سلبية عديدة ترتبت على فتح الباب على مصريه بلا ضوابط للهجرة الخارجية ، كما أن هجرة متوقعة على نطاق واسع نتيجة للاستغناء عن العديد من العمالة المصرية بالخارج بعد انهيار أسعار النفط وتقلص مشروعات التنمية بالدول العربية النفطية سوف يترك مشكلات لا تقل خطورة أيضاً على المجتمع وكان التساؤل المنطقي عنئذ ، يتعلق بالدور الذي تقوم به أجهزة الإعلام المصرية في معالجة هذه المشكلات والتصدي لها .

وللاجابة على هذا التساؤل الرئيسي ، ونظراً لتعدد وتشابك العلاقة التي تربط بين أجهزة الإعلام وظاهرة الهجرة من حيث أن كلاهما إفراز طبيعي لواقع مجتمعي ، اجتمعت الدراسة في صياغة رؤية نظرية توضع العناصر الأساسية الفاعلة في إنتاج ظاهرة هجرة العمالة المصرية

للخارج ، وقد تحددت هذه العناصر في طبيعة النسق السياسى والاجتماعى والأوضاع البيئية ، والأسرة ، ونسق الإتصال . والبعد الاقليمى العربى والدولى ، وقد ساعدت هذه الرؤية فى فهم وتحديد المتغيرات الأساسية الفاعلة فى إنتاج ظاهرة الهجرة ، وموقع أجهزة الإعلام بين هذه المتغيرات ، كما أظهرت المحاور الأساسية ومستويات التحليل التى ينبغى أخذها فى الاعتبار عند فهم وتفسير علاقة الإعلام بظاهرة الهجرة .

وفى إطار هذه الرؤية وانطلاقاً منها ، جرى الحديث بصورة افتراضية عن أربع عمليات أساسية يمكن أن تقوم بها أجهزة الإعلام فى مجال هجرة العمالة للخارج وهى :

- ١ - الترويج لفكرة الهجرة والسفر .
- ٢ - تشكيل الاتجاهات نحو الهجرة .
- ٣ - تنشيط حركة الهجرة .
- ٤ - معالجة المشكلات المترتبة على الهجرة أو هودتها .

وبعيداً عن الأحكام الانطباعية الذاتية التى تسود عادة غالبية الكتابات التى تناولت دور أجهزة الإعلام فى المجتمع . جرى بحث وتقييم هذه العمليات الأربع على أرض الواقع وخلص البحث إلى المؤشرات التالية :

أولاً : الترويج لفكرة الهجرة :

- ١ - كان دور أجهزة الإعلام فى مجال الترويج لفكرة الهجرة والسفر للعمل بالخارج لدى القرويين محدوداً للغاية ، وتبين ذلك بوضوح من خلال المؤشرات التالية :

(أ) عند تحليل مضمون الصحف اليومية الثلاث الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية ، لتضع ضآلة اهتمام هذه الصحف بقضية هجرة العمالة سواء بمعايير معدل تكرار طرح موضوعات هذه القضية أو معدل الطرح على صفحات العدد الواحد ، أو معايير مكان النشر على صفحات الجريدة ودرجة الإبراز التي توليها الصحف لموضوعات هذه القضية . وبصفة عامة كان طرح الفكرة والترويج لها موسميّاً ومفتعلًا ويفتقد إلى الاستمرارية .

(ب) مع قلة الإهتمام بالفكرة عامة وموسمية طرحها على صفحات الصحف ، فإن معظم المضامين الصحفية حولها إن لم يكن كلها لا يتجه مباشرة إلى جمهور القرويين أو يلبي احتياجاته ، كما لم تعكس هذه المضامين أى مظهر من ظاهرة الهجرة الفلاحية باستثناءات بسيطة تتعلق بالإشارة السريعة إلى موضوع هجرة الفلاحين المهريين إلى العراق ، والإعلان من حين لآخر عن جرائم مكاتب التفسير الوهمية وفي إطار ذلك ينفى الحديث عن أية أدوار للصحف في مجال نشر وترويج فكرة السفر لدى القرويين .

(ج) بالنزول إلى الجمهور بمنطقة البحث للتعرف على طريقة إدخال فكرة السفر والعمل بالخارج إليها ، مال المبحوثون إلى تغليب دور الإتصال الشخصي والتهوين من دور أجهزة الإعلام في هذا المجال ، ورددوا في ذلك استجابات مثل ، « الناس بتعرف بعض من الناس اللي بتيجي من مصر ، من اللي يسافروا ويرجعوا ، من مكاتب السفريات ،

من المقاول، إلى غيرها من الاستجابات المباشرة التي أظهرت درجة اعتماد القرويين على قادة الرأي وأصحاب النفوذ في المعرفة بأخبار السفر، وكيفية إتمام إجراءاته . ولم ترد في ذلك أية استجابات مباشرة تشير في ذلك إلى دور الراديو، أو التليفزيون أو الصحف ولا يوجد فروق جوهرية في ذلك بين فئات المبحوثين على اختلاف مستوياتهم المهنية والتعليمية . كما رفض العديد من المبحوثين أية إشارات أو توجيهات من جانب الباحث لدور التليفزيون أو الصحف مثلا في هذا المجال . وردد البعض استجابات مثل « هو التليفزيون ييجيب حاجات عن كده » ، إعلانات الجرايد للى مش زينة يابيه ، المقاول أو المندوب هو اللى ييجى يطب البلد والناس بتتفق معه وتعرف منه كل حاجة » .

(د) أدت النجاحات الأولى لمن سافر من القرية إلى الخارج وعاد محملا بالعديد من المقتنيات والهدايا والمدخرات ، وما ظهر على هؤلاء الأفراد من بعض مظاهر الثراء والسلوك الانغماسى البذخى فى بعض الأحيان إلى ترويج فكر السفر وانتشارها على نطاق واسع ، وتدعيم إدراك الأفراد لها والمعرفة بها لدى كافة القطاعات المهنية بالقرية، وأخذ الاهتمام بها يتزايد بتزايد أعداد الأفراد المهاجرين والعائدين إلى القرية ، ومع هذا الاهتمام ، دخلت الفكرة مرحلة التقييم وحساب الفوائد والمضار من ورائها ولعب هنا الاتصال الشخصى وعمليات التقليد والمحاكاة، والضعفوط التى يتعرض لها الأفراد فى الوفاء بمتطلبات الحياة المعيشية وزيادة المتطلبات دورها فى تغليب ميل الأفراد بالقرية إلى تبني الفكرة والسمو

الخوض تجربتها ، بل واعتبارها في حد ذاتها قيمة عليا تتوارى أمامها كل القيم الأخرى ، وأصبح السفر من أجل السفر هو المطلب الذى يتوق إليه الجميع وبالذات فئة الشباب .

٢ — أظهر البحث أن الغالبية العظمى من المبحوثين (٨٤ و ٣٪) لم تعرض أو تدرك المضامين الإعلامية المثارة عبر أجهزة الإعلام الجماهيرى حول موضوع هجرة العمالة المصرية للخارج ، ولعل ذلك يدعم ما سبق أن أشرنا إليه من ميل المبحوثين إلى التهمين من دور أجهزة الإعلام فى هذا الموضوع وتأكيدهم البالغ على دور الاتصال الشخصى واعتمادهم على المصدر الأخير فى تلبية احتياجاتهم من المعلومات حول الهجرة والسفر للعمل بالخارج .

٣ — انحصرت مهمة أجهزة الاتصال الجماهيرى وبالذات الصحف فى مجال إدخال وترويج فكرة السفر بمنطقة البحث فى قيام هذه الأجهزة بتغذية وتدعيم أنماط الاتصال الشخصى التى لعبت الدور الأساسى فى نشر وترويج فكرة الهجرة ، مما يشير إلى صحة انطباق نظرية انتقال المعلومات عبر مراحل على المعلومات المثارة عبر أجهزة الاتصال الجماهيرى حول موضوع هجرة العمالة بالقرية المصرية .

٤ — أظهر البحث عدم مقدرة نسبة كبيرة من المبحوثين (٤٠ و ٣٪) على تحديد الوسيلة الإعلامية الأكثر حديثا فى موضوع هجرة العمالة وأن النسبة الباقية (٥٩ و ٧٪) حددت الراديو أولا بنسبة (٢٤ و ٢٪) ثم التليفزيون بنسبة (٢٠ و ٢٪) ثم الصحف فى المرتبة الثالثة بنسبة (١٥ و ٣٪) ، ولكن عند تعميق الحوار مع هؤلاء المبحوثين ، وإعادة

التساؤل عما تقوله كل وسيلة في هذا المجال والمراجع أو الموضوعات التي ترد فيها الجوانب الخاصة بالهجرة عجز الجانب الأكبر منهم على التحديد، أو الرد بطريقة واعية أو مقنعة . وتبين بوضوح أن نسبة لا تتجاوز ٨٪ فقط هي التي كانت قادرة على الحكم بوعي ودراية في هذا الموضوع ، ولوحظ أن غالبيتهم (١٢) فردا ينتمون إلى جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة بالقرية ، ووفقا لاستجابات هؤلاء الأفراد ، فإن الصحف تأتي في المرتبة الأولى كأكثر وسيلة إعلامية حديثا عن الهجرة . ويأتي بعد ذلك في مرتبة تالية التليفزيون ثم الراديو .

ثانياً : تشكيل الاتجاهات نحو الهجرة :

٥ — لم تتجاوز وظائف المضامين الصحفية المشارة على صفحات الجرائد الثلاث حد الدعاية والترويج لفكرة الهجرة في البداية، ثم تدعم هذه الفكرة بعد ذلك على إمتداد فترة التحليل ، وتلاشت أو كادت وظائف أخرى مهمة في تشكيل اتجاهات الأفراد كالتوعية والتوجيه وبلورة الرأي العام تجاه الجوانب والأبعاد المختلفة لقضية الهجرة .

٦ — عكست المضامين الإعلامية المناهضة عبر أجهزة الاتصال الجماهيري وبالذات في الفترة الأخيرة تناقضا واضحا في الموقف من قضية الهجرة فقد أظهر تحليل المضمون أنه بجانب المضامين التي تدعو إلى الهجرة وتروج لها توجد الكتابات التي تدعو إلى التقييد والحد من الهجرة لما تتركه من سلبيات على المجتمع . كما أظهر متابعة المسلسلات التليفزيونية المتصلة بموضوع الهجرة والمقدمة عبر التليفزيون خلال فترة الدراسة الميدانية ، وهي مسلسلات ، والبحيرات المرة ، ، أحلام والحب والإعارة، سمة التناقض هذه في الموقف من الهجرة . ففي مسلسل « البحيرات المرة ، دار الصراع

بين الجماعة المؤيدة للهجرة والجماعة المعارضة لها طوال أحداث المسلسل ،
وفي مسلسل د أحلام الحب والإعارة ، ظلت أحداث المسلسل تسلط الضوء
على الحلم والامل الذى يراود البطل والبطلة فى السفر للعمل بالسعودية ،
والعقبات التى تواجه تحقيق هذا الحلم . وفى النهاية عبر البطل عن ندمه
لقضاء سنوات عمره فى الحلم بالإعارة ، فى حين أنه كان يمكن له
أن يجد ذاته ويبنى مستقبله فى العمل مدرس مع زوجته الطيبة
فى إحدى القرى .

٧ - هذا التناقض فى المضامين المثارة عبر أجهزة الإعلام حول
الموقف من الهجرة يتوافق تماماً مع التناقض القائم فى رأى الجماهير بمنطقة
البحر حول الموقف من الهجرة فع الرغبة الجامحة لدى الغالبية العظمى
من الأفراد للسفر إلى الخارج ، إلا أن هناك مخاوف كامنة لدى العديد منهم
عن مشكلات السفر ، وصعوبة الحصول على فرص عمل حالياً بالخارج ،
وقلة العائد . . إلخ .

٨ - أظهر البحث الدور التوعيمى الذى تقوم به أجهزة الإعلام فى
تغذية الرؤية المتناقضة لدى الجمهور حول الموقف من الهجرة فقد أشار
بعض المبحوثين عن تمكنوا من تحديد حقيقة ما تقوله أجهزة الإعلام عن
الهجرة إلى أنها تتكلم عن الحوادث التى تحدث للمصريين بالخارج ، وتخوف
من رحلة السفر ، وما يحدث للمسافر فى الغربة من مشكلات . فى حين أشار
البعض الآخر إلى حديثها عن المهاجرين العائدين ، وتحويلاتهم ، وما يمنح
لهم من تسهيلات وتشجيع الناس على السفر للعمل وتحسين الدخل
وتكوين مستقبلهم . . إلخ .

٩ — تتفاوت مهام أجهزة الإعلام في التعامل مع ظاهرة الهجرة بمنطقة البحث ، فيدنا تقوم الصحف (عبر وسائط الإتصال الشخصي) بمهمة نشر المعلومات وجذب الانتباه والترويج لفكرة السفر ، فإن التليفزيون والراديو ، يقومان بمهمة تهيئة المناخ وإثارة الإهتمام ، وتدعيم الإتجاهات وتقديم النموذج والمثل ، وتحفيز الأفراد أو تشييط همهم في اتخاذ قرار السفر للعمل بالخارج .

١٠ — أظهر البحث عدم حاجة الغالبية العظمى من القرويين إلى المضامين الإعلامية التي تهدف إلى إثارة انتباههم أو تدعيم تطلعاتهم نحو الهجرة للعمل بالخارج ، حيث تأكد تواجد هذه التطلعات لديهم بل وتزيد إلى حدود قد تفوق الإحتياجات أو القدرات الحقيقية للعديد منهم . بقدر ما يحتاجون إلى مزيد من المعارف والمعلومات حول الجوانب الإجرائية أو التنظيمية ، أو الخدمية الخاصة بالهجرة ذاتها ، حيث هرب ما يقرب من (٨٠ و ٥٤ ٪) من إجمالى المبحوثين ، عن رغبة في قيام وسائل الإعلام بتقديم مزيداً من المعارف والمعلومات حول فرص العمل المتاحة ، وكيفية الحصول عليها ، وظروف العمل بالخارج ، والأوضاع في بلدان الإستقبال إلى غيرها من الجوانب الخدمية الملموسة المرتبطة بترتيب إجراءات السفر والتي يفتقدونها حالياً في المضامين الإعلامية المثارة عبر وسائل الإعلام المختلفة .

ثالثا : تنشيط حركة الهجرة :

١١ - أظهر البحث أن الإتصال الشخصى هو الذى يلعب الدور الاساسى فى تنشيط أو إعاقاة حركة تيار الهجرة لدى القرويين ، فهو الذى يقدم واقعا فرص العمل المتاحة ويرتب لها ، ويزود بالمعارف والمعلومات ، ويطرح النموذج والمثل ، ويقنع الأفراد بممارسة أو عدم ممارسة الفكرة .

١٢ - وفى المقابل ، تشير النتائج إلى ضعف الدور الذى تلعبه أجهزة الإعلام فى إنتاج أليات الهجرة الفلاحية للخارج ، وأن مهمة هذه الأجهزة تقتصر فى هذا الجانب على تغذية وتدعيم نمط الإتصال الشخصى ، حيث تعمل هنا على المحافظة على حيوية الفكرة من خلال إعادة طرحها بين الحين والآخر ، وخلق بيئة نفسية مواتية بصفة عامة تشجع فى مجملها على الهجرة باعتبارها الحل والمخرج -- يعانى الفرد من مشكلات فى تدبير شئون حياته اليومية . ومع ذلك تظل فاعلية هذه المهمة محدودة ومحصورة فى نطاق الإتصال الشخصى وقيادات الراى فى مجتمع القرية .

رابعا : معالجة المشكلات المترتبة على الهجرة :

١٣ - أظهر العرض النظرى للدراسة ، وجود مشكلات مجتمعية خطيرة لها صلة - مع عوامل أخرى - بالهجرة العمالية للخارج ، تموز مسيرة التنمية فى المجتمع -- بعامة والقرية المصرية بخاصة ، ومن هذه المشكلات التضخم ، وارتفاع الأسعار ، وتزايد الميل إلى الاستهلاك ، وتغير اتجاهات العمل وأوضاع العمالة ، وضعف قيمة العمل والإنتاجية .

وزيادة المنازعات العائلية والتفكك الأسرى ، وتدنى تنشئة الطفل ،
والاغتراب . . الخ .

١٤ — أظهر البحث الميداني لجمهور، تبين رؤى الأفراد لمدى تأثير
هجرة العمالة المصرية للخارج بتباين الاهتمامات والمصالح الاجتماعية
المختلفة ففي حين تحدث ما يقرب من (٥٥٪) من إجمالي المبحوثين
وغالبيتهم من جماعة كبار ومتوسطى الحائزين وأصحاب مصانع الطوب
والورش والتجار عن الحراك الاجتماعي الذي أحدثته الهجرة لبعض الفئات
الهامشية ، ونقص العمالة ، وعدم توافر الأنفاق وزيادة تكلفة الإنتاج
والأسعار، أكد حوالي (٣٠ و ٤٠٪) ومعظمهم من فئات الحرفيين والعمال
والفلاحين غير الحائزين والطلبة . عدم تأثير هذه العملية على البلد ، ومع
ذلك فقد أظهر البحث وجود إجماع واضح بين جماعة المبحوثين على
اختلاف اهتماماتهم بنسبة تصل إلى (٨ و ٩٢٪) على وجود مشكلات
اجتماعية من وراء سفر الأفراد بالقرية إلى الخارج منها : الخلافات الزوجية
والمنازعات المادية ، ومعاناة النساء وانحرافات الأولاد وسوء تربيتهم ،
فضلا عن نقص الأيدي العاملة وهروب الأفراد عن الاجتهاد في العمل
وبالذات العمل الزراعي واهتمامهم إلى النشاطات الأخرى الأكثر
ربحية والأقل جهداً .

١٥ — أثبت استعراض الأفكار والتصورات التي وردت في المضامين
الصحفية المرتبطة بالهجرة ، وكذا الرؤية العامة للباحث لبقية المضامين
الصحفية الأخرى المثارة ، أن الجرائد موضع البحث قد تقاعست عن
القيام بدورها التثقيفي في طرح ومناقشة الجوانب المختلفة لقضية الهجرة

والعمل على معالجة الآثار السلبية المترتبة عليها في المجتمع ، بل وعملت أحيانا في الاتجاه المضاد الذي يدعم جوانب سلبية عديدة ظهرت كأثر مباشر أو غير مباشرة للهجرة العمالية . كما أن الحوار المباشر والمفتوح مع المبحوثين في منطقة البحث ، وملاحظات الباحث الميدانية لأساليب تعرض وتعامل الجمهور مع أجهزة الإعلام بالقرية ، والوقوف على المضامين الإعلامية الأكثر رواجاً بينهم ، أن أجهزة الإعلام الأخرى ، لم تقم بأية أدوار ملحوظة في معالجة ما يوجد من مشكلات ترتبت على الهجرة ، مما يجعلنا نحكم في النهاية بدرجة ثقة عالية بتقاعس هذه الوسائل عن القيام بدورها التنموي في المجتمع ، والنودج في ذلك هو موقفها إزاء قضية الهجرة وأسلوب معالجتها لهذه القضية .

التوصيات :

إذا كان الوصول في نهاية الدراسة إلى حكم عام يؤكد تقاعس أجهزة الإعلام المصرية عن القيام بدورها التنموي في المجتمع قياساً على موقفها وأسلوب معالجتها لقضية الهجرة العمالية للخارج ، وما يتصل بهذه القضية من مشكلات وأبعاد جديدة تهدد مسيرة التنمية في المجتمع ، يشير تساؤلاً حول الأسباب وأوجه الخلل ، وإذا كان الحديث عن هذه الأسباب يفتح حديثاً مستفيضاً - لسنا هنا محلله - حول أزمة سياسات التنمية في المجتمع ، ووضع أجهزة الإعلام ، والمطالبة بإعادة صياغة التوجيهات وتعديل الأوضاع والمواقف في إطار مشروع حضاري متكامل الأبعاد متفق عليه من جميع الأطراف ، فإننا نفضل هنا، أن نركز

على مجموعة من المقترحات الفرعية المرتبطة بالبحث الراهن ونتائجها، ويمكن بلورة هذه المقترحات على النحو التالي :

١ — زيادة المساحة أو الوقت المخصص بأجهزة الإعلام المختلفة للمضامين الإعلامية التي تهتم بقضايا ومشكلات الأفراد بالقطاع الريفي ، على أن تمتد هذه المضامين لتشمل مختلف نواحي الحياة المعيشة ، وتأتي معالجتها بعد دراسة واقعية ونزول إلى الجمهور بهذا القطاع ، للتعرف على احتياجاته واهتماماته العامة . . ونقترح في ذلك إنشاء أقسام أو مراكز بحثية داخل المؤسسات الإعلامية للكشف عن هذه الاحتياجات والاهتمامات بالمناطق الريفية .

٢ — زيادة الجرعة الإعلامية الموجهة لمعالجة المشكلات والآثار السلبية المترتبة على الهجرة ، وتحديد العمل على ترشيد السلوك الانفاقي والبذخي ، وتدعيم قيمة العمل ، والترابط الأمرى وبث روح التعاون ، وقيم الادخار ، والتوجيه إلى فرص العمل المتاحة في المجتمع حاليا ومستقبلا ، وكيفية الحصول على هذه الفرص ، والتغلب على المشكلات المعيشية بعامة .

٣ — العمل على إقامة نظام اتصال محلي متكامل ونشط بالمراكز ، والقرى الريفية ، يعمل بالتعاون والتنسيق مع النظام الإعلامى القومى ، من خلال إنشاء جمعيات شعبية للاتصال المحلى ، ويكون من مهام هذه الجمعيات تقييم المضامين الإعلامية المنارة عبر أجهزة الإعلام الرسمية ، وتحديد المناسب منها وعقد لقاءات وندوات محلية ، بهدف ترويض هذه

المضامين بالطريقة الصحيحة ، والتعريف بأهداف الحملات الإعلامية والعمل في نفس الوقت على مساعدة أجهزة الإعلام الرسمية على تطوير مضامينها عن طريق التغذية المرتدة ، ويؤدي هذا الاقتراح إذا ما جرى العمل به إلى تلافى أثر الخلل القائم حالياً ، والمتمثل في انصراف العديد من القرويين عن الاعتماد على أجهزة الإعلام واعتمادهم في التزود بالمعارف والمعلومات على الاتصال الشخصي ، الذي يتم عادة في إطاره تعريف وتشويش العديد من المضامين الإعلامية المثارة عبر أجهزة الإعلام الرسمية حالياً .

مراجع الكتاب

أولا : المراجع العربية :

١ - إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية
المشاكل ، الآثار ، السياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية
بيروت ، ١٩٨٣ .

٢ - أحمد الجبالي ، الأوضاع الحالية لعمل وهجرة المصريين إلى الخارج ،
ورقة مقدمة إلى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ،
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ .

٣ - أحمد بدر ، الإعلام الدولي ، دراسات في الإتصال والدعاية الدولية ،
القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٧٧ .

٤ - أحمد حسام الدين ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة العمالة
المصرية ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٨٦ .

٥ - إسماعيل سراج الدين وآخرون ، هجرة العمل الدولية في الوطن
العربي ، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير
١٩٨٣ .

٦ - الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء ، الهجرة الدائمة
للمصريين خارج مصر ، ١٩٧٢ .

٧ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، حركة السكان عبر الحدود ، ١٩٧٣ .

٨ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان ، إجمالى الجمهورية المجلد الثانى ، ١٩٧٨ .

٩ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المؤتمر المصرى لاحصاءات الهجرة الخارجية ٨ - ٩ فبراير ، ١٩٨٨ .

١٠ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، خصائص الهجرة المائدة ، فبراير ١٩٨٨ .

١١ - المجالس القومية المتخصصة ، اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، ١٩٨٣ .

١٢ - بنت هانس وسمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير ، مصر فى الثمانينات - دراسة فى سوق العمل ، جنيف ، منشورات مكتب العمل الدولى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ .

١٣ - سمير أمين ، التطور الإلامتكافى - دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة ، ترجمة برهان غليون ط ٣ ، دار الطليعة ، ١٩٨٠ .

١٤ - سمير حسين ، الإعلام والاتصال بالجمهور والرأى العام ، ط ١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٤ .

١٥ — سعد الدين إبراهيم ، النظام الإجتماعى العربى الجديد ، دراسة
عن الآثار الإجتماعية للثروة النفطية ، القاهرة ، دار المستقبل
العربى ، ١٩٨٢ .

١٦ — جلال أمين واليزابيث عوفى ، هجرة العمالة المصرية ، مركز
البحوث للتنمية الدولية ، تقرير بحثى رقم ١٠٨ — ١ يناير ١٩٨٦ .

١٧ — جلال عبد الله معوض ، الآثار الإجتماعية والسياسية لعودة العمالة
المصرية من الأقطار النفطية ، مجلة التعاون ، مجلس التعاون لدول
الخليج العربى ، العدد العاشر ، إبريل ١٩٨٨ .

١٨ — جمال زايد ، نهاية موسم الهجرة إلى الخليج ، مجلة الأهرام
الإقتصادى ، العدد ٩١٧ ، أغسطس ١٩٨٦ .

١٩ — جيهان رشتى ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، القاهرة ، دار
الفكر العربى ، ١٩٧٨ .

٢٠ — حسن الساعاتى ، مشكلة المنهج فى علم الاجتماع ، ورقة مقدمة فى
ندوة مشكلة المنهج فى بحوث العلوم الإجتماعية التى عقدها المركز
القومى للبحوث فى الفترة من ٢ — ٥ يناير ١٩٨٣ .

٢١ — شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الإجتماعية ، ط ١ ،
القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٨٠ .

٢٢ — صبرى عبد العظيم عبد الرؤوف ، هجرة العمالة المصرية ، حصاد
السبعينات ، وتوقعات المستقبل ، مؤتمر تنظيم هجرة العمالة

المصرية للخارج ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، يناير
١٩٨٤ .

٢٣ — عادل حسين ، الإقتصاد المصرى من الإستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ .
— ١٩٧٩ ، الجزء ٢ ، بيروت ، دار الوحدة ، ١٩٨١ .

٢٤ — عبد الباسط عبد المطلب ، بعض المصاحبات الإجتماعية لهجرة
الريفين الدول العربية النفطية ، مجلة دراسات سكانية . العدد
٦٨ ، مارس ١٩٨٤ .

٢٥ — عبد الرحمن بكر ، مشاكل وفرص هجرة العمالة المصرية للخارج ورقة
مقدمة إلى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية ، الجهاز المركزي
للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ .

٢٦ — عبد الفتاح الجبالى ، الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية ،
مجلة السياسة الدولية ، عدد مايو ١٩٨٣ .

٢٧ — عبد الفتاح عبد النبى ، الصحف اليومية فى مصر وقضايا تنمية
الريف ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢٨ — عبد الفتاح عبد النبى ، دور الصحافة فى تغيير القيم الإجتماعية ،
رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ١٩٨٧ .

٢٩ — عبد الفتاح عبد النبى ، السياسة الزراعية وهدر موارد الأرض
ورقة مقدمة فى إطار بحث هدر موارد الأرض والمياه فى القرية
المصرية ، الذى يجرىه قسم بحوث الجريمة بالمركز القومى للبحوث
الإجتماعية والجنائية (تحت الطبع) .

٣٠ — مواطن عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافة في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، ١٩٨٤ .

٣١ — عبد اللطيف الهندي ، المصريون المتواجدون في الخارج ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، فبراير ١٩٨٨ .

٣٢ — عثمان محمد عثمان ، أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على ميزان المدفوعات المصري ، دراسة معدة في إطار البرنامج المشترك بين جامعة القاهرة و MIT عن هجرة العمالة المصرية ، يونيو ، ١٩٨١ .

٣٣ — محمد إبراهيم السقا ، هجرة العمالة المصرية المؤقتة وآثارها على هيكل العمالة في جمهورية مصر العربية ، مجلة دراسات سكانية ، العدد ٦٨ ، يناير / مارس ١٩٨٤ .

٣٤ — محمد أبو مندور وآخرون ، دراسة تحليلية لبعض أوضاع واتجاهات العمال الزراعيين ، بحث مقدم لمؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ .

٣٥ — محمد العوضي جلال الدين ، التكامل العربي في تنمية وتيسير انتقال العمالة من الدول العربية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد الثالث ، ١٩٨٤ .

٣٦ — محمد شفيق ، الهجرة الخارجية المصرية ، بحث مقدم إلى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ .

٣٧ - محمد عبد الفتاح عبد المجيد، دراسة بعض خصائص العمالة المصرية المهاجرة واتجاهاتها، المؤتمر الاقليمي للتنمية واستخدام الهجرة القوى البشرية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المنعقد في الفترة من ٥ - ٧ ديسمبر ١٩٨٨ .

٣٨ - محمد محي الدين ، الإقتصاد الرأسمالي العالمي والأشكال التاريخية لهجرة العمالة ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الهجرة من مصر المنعقد بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، فبراير ١٩٨٨ .

٣٩ - محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٤٠ - محمود عبد الفضيل ، آثار هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الإقتصاد المصري ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الخامس للإقتصاديين المصريين ، القاهرة ٣٧-٢٩ ، مايو ، ١٩٨١ .

٤١ - محمود عودة ، أساليب الإنصاف والتغير الاجتماعي ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨٣ .

٤٢ - نازلي شكرى ، ديناميات الهجرة في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، عدد يوليو ، ١٩٨٣ .

٤٣ - نادر فرجاني ، الهجرة إلى النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ديسمبر ١٩٨٢ .

٤٤ — نادر فرجاني ، تقرير أولى عن مسح الهجرة من مصر ، المجلس القومي للسكان ، ١٩٨٥ .

٤٥ — نادر فرجاني ، رحل في أرض العرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٤٦ — نادر فرجاني ، سعيًا وراء الرزق ، دراسة ميدانية عن هجرة المهرين للعمل في الأقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٤٧ — هنري عزام ، نتائج واحتمالات إنتقالات الأيدي العاملة في الأقطار المستوردة والأقطار المصدرة ، مجلة المستقبل العربي ، يناير ، ١٩٨١ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- 1 — A. E., Dessouki, The Shift in Egypt's Migration Policy 1952 — 1978, Middle eastern Studies, 18, 1, January, 1982.
- 2 — A., Mohie Eldin, External Migration of Egyptian Labour, ILO Mission on Employment strategy in Egypt, Back ground Paper, No., 9, September, 1980.
- 3 — Birks, J. & Sinclair C., International Migration and Development in The Arab Region, ILO, Geneva, 1980.
- 4 — Birks, J., & Others, The Demand for Egyptian Labour Abroad in Richards, A., & Martin, p., (eds) Migration

Mechanization and Agricultural Labour Market in Egypt, Auc Press, 1983.

- 5 — Denis Mquail & S. Windaahl, Communication Models, Longman, London, 1981.**
- 6 — F., Halbdy, Labour Migration in The Middle east, Middle east Research and information Project, No, 59, August, 1977.**
- 7 — Joseph Klapper, The Effect of Man Communication New York, free Press, 1960.**
- 8 — Hind Khattab & El'daeif, S., Impact of Male Labour on the Structure o family and The role of women, Population Council Regional Paper, No, 16, March, 1982**
- 9 — Illiya Harik. Political Mobilization of Peasant, A study of an Egyptian Community, Indiana University Press, London, 1974.**
- 10 — Ismail Sera geldin & Others, Some issues Related to Labour Migration in The Middle east and North Africa, The Middle east Journal, Washington, D., C., The Middle east institute, Vol, 38, No, 4, 1984.**
- 11 — Gordon, f, De Jong & Robsrt W., Gardner, Migration decision Making pargamon Press, New York, 1981,**
- 12 — Marie Christin Aulas Sadat's Egypt, New Left Review, Vol., 98, July, August, 1979.**

- 13 — Michael P. Todare, Internal Migration in developing Countries international Labour office, Geneva, 1974.
- 14 — Nazli Soukri, Migration in the Middle east Transformation, Policies and process, Published by Cairo University & M., I., T., July. 1983.
- 15 — Wilbur Schramm, Men, Message and Media Alook at human Commnnication, Harper & Row Publishers, New York, 1973.

محتويات الكتاب

الصفحة

٧ - ١١	مقدمة
١٩ - ٣٥	الفصل الأول : هجرة العمالة المصرية (الحجم والخصائص)
١٥ - ٢٦	أولا : حجم ظاهرة الهجرة في المجتمع المصري
٢٦ - ٣٥	ثانيا : خصائص هجرة العمالة في المجتمع المصري
٣٩ - ٥٦	الفصل الثاني : هجرة المصريين للخارج (الأسباب والدوافع)
٥٩ - ٩٥	الفصل الثالث : وقع هجرة العمالة على المجتمع المصري
٥٩ - ٦٢	مقدمة
٦٣ - ٧٩	أولا : الآثار الاقتصادية للهجرة
٨٠ - ٩٣	ثانيا : الآثار الاجتماعية للهجرة
٩٣ - ٩٥	ثالثا : الآثار السياسية للهجرة
٩٩ - ١٢٩	الفصل الرابع : الإعلام والهجرة (نحو تصور نظري)
١٠٦ - ١١١	أولا : الترويج لفكرة الهجرة
١١١ - ١١٤	ثانيا : تشكيل الاتجاهات نحو الهجرة
١١٤ - ١١٦	ثالثا : الإعلام وتنشيط حركة الهجرة
١١٨ - ١١٥	رابعا : الإعلام ومعالجة مشكلات الهجرة
١١٨ - ١٢٩	خامسا :خطط لدراسة الإعلام والهجرة

الصفحة	
١٦١-١٣٣	الفصل الخامس : منهج البحث وأدواته
١٣٧-١٣٣	مقدمة في الاشكاليات والقضايا
١٣٨-١٣٧	أولا : تساؤلات الدراسة
١٥٠-١٣٨	ثانيا : المعالجة المنهجية للدراسة
١٥٤-١٥١	ثالثا : الخصائص العامة لمنطقة البحث
١٥٧-١٥٤	رابعا : المجال البشري (عينة البحث)
١٦١-١٥٨	خامسا : الخصائص العامة لعينة البحث
٢١٩-١٦٥	الفصل السادس : الهجرة على صفحات الصحف اليومية
١٦٧-١٦٥	مقدمة
١٨٠-١٦٧	أولا : حجم اهتمام الصحف بموضوع الهجرة
١٩١-١٨٠	ثانيا : أسلوب المعالجة الصحفية لقضية الهجرة
٢١١-١٩١	ثالثا : الأفكار والتصورات المطروحة حول الهجرة
	رابعا : معالجة الصحف للجوانب المختلفة لقضية
٢١٧-٢١١	الهجرة
٢١٩-٢١٧	استخلاصات أساسية
٢٧٦-٢٣٣	الفصل السابع : رؤية الجمهور وفاعلية أجهزة الإعلام
٢٤٥-٢٣٤	أولا : رؤية الجمهور لظاهرة الهجرة
	ثانيا : أجهزة الإعلام والجمهور (التعرض والمطالب
٢٦٤-٢٤٦	التعامل)
١٧٦-٢٦٥	ثالثا : أجهزة الإعلام وهجرة المرأة (التأثير والفاعلية)

٢٨٩-٢٧٧

الفصل الثامن : حصاد النتائج والتوصيات

٢٩٩-٢٩١

المراجع--ع :

٢٩٧-٢٩١

أولا : المراجع العربية

٢٩٩-٢٩٧

ثانيا : المراجع الأجنبية

رقم الإيداع ٨١١٥ / ١٩٨٩

التقييم الدولي ٠ - ١٤٥ - ١٠٠ - ٩٧٧
